جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

ثلاث رسائل في النحو

للشيخ عبدالمعطي المالكي الأزهري

١ـ رسالة في الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس.
٢ـ رسالة في (أيّ) الموصولة .
٣ـ رسالة في تصريف الفعل المضارع .

تحقيق ودراسة

إعداد

الدكتور /عبد الملك أحمد السيد شتيوي

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات العربية – كلية اللغة العربية بالمنصورة
جامعة الأزهر

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء الثانى

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بحث مدعوم من تمويل المشروعات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رَبِّ العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد ،،،،

فقد نهض العلماء الأوائل إلى خدمة اللغة العربية ، وبخاصة النحو منها ، وذلك لإدراكهم أهمية هذه اللغة التي شرَّفها الله تعالى بنزول القرآن الكريم بها.

وقد بذل هؤلاء العلماء جهوداً كبيرة في سبيل الحفاظ على هذه اللغة ، وإعلاء شأنها ومكانتها .

ومن هؤلاء العلماء الشيخ/ عبدالمعطي المالكي الأزهري ، فهو عالم كبير من علماء القرن الحادي عشر الهجري. وقد بَرز في الفقه المالكي إلى جانب مكانته في النحو العربي ، فقد وضع مصنفات فيه ومنها هذه الرسائل الثلاث .

ويتناول البحث تحقيق ودراسة هذه الرسائل الثلاث على نسخة مودعة في المكتبة المركزية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

وتقع الرسالة الأولى ضمن مجموع رسائل تبدأ من اللوحة الأولى إلى اللوحة الثانية . وقد تناول فيها الحديث عن الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس ، كما فَرَّق بين اسم الجنس المعرفة والنكرة ، والفرق بينهما، وبين علم الشخص .

وتقع الرسالة الثانية ضمن نفس المجموع السابق وتبدأ من اللوحة الثالثة إلى اللوحة الرابعة. وقد تناول فيها الحديث عن (أيّ) الموصولة وحالات إعرابها، وحالة بنائها ، وذلك في أثناء تعليقه على قول ابن مالك :

أيٌّ كـ (ما) وأُعْرِبَتْ مالَمْ تُضَفْ إلخ ، وغير ذلك مما يتصل بها .

وتقع الرسالة الثالثة في مخطوط مستقل عدد لوحاته سبع لوحات . وقد تناول فيها الحديث عن اختلاف العلماء حول جزم الفعل المضارع المعتل الآخر .

ثم تحدث عن تصريف (جوارٍ) ، كما تحدث أيضاً عن الفعل المضارع عند اتصاله بنون التوكيد وهل هو مُعرب أو مبني ؟ فقال : إنّ له فيه وقفة ؛ لأنَّ نون التوكيد لا تخلو مِنْ أن تكون دخلت قبل الجازم أو بعده ، فإن كان دخولها أوَّلاً كان

الفعل مبنياً وإعرابه بحسب المحل ، لكن يكون شاذاً ، إذ توكيد المضارع فى مثل هذا شاذ .

وإن دخل الجازم أولاً واستوفى عمله ، ثم دخلت نون التوكيد كان توكيده جارياً على القياس ، لكن يلزم أن يكون الفعل مُعرباً مع مباشرة النون وهو خلاف المشهور مِنْ أنَّ المضارع يجب بناؤه مع مباشرة نون التوكيد .

ثم قال : إنَّ نون التوكيد قد تدخل المضارع كثيراً، ودخولها فيه على أقسام مختلفة الأحكام، فمنها ما هو واجب ، ومنها ما هو قريب من الواجب ، ومنها ما هو كثير، ومنها ما هو قليل ، ومنها ما هو أقل من القليل ، فهذه أقسام خمسة توكيد المضارع فيها سائغ لعلة اختلاف الأحوال السابق ذكرها ، وتوكيده فى سواها شاذ .

ثم أخذ يوضح هذه الأقسام الخمسة التي يُؤكد فيها المضارع بنون التوكيد مستشهداً ومُعللاً ، وغير ذلك .

هذا وقد جاء تحقيق الرسائل الثلاث في قسمين جعلت القسم الأول للدراسة واشتمل على :

أولاً : الشيخ عبد المعطي المالكي الأزهري حياته وآثاره .

واشتمل على :

(التعريف به . مولده ، ونشأته . مؤلفاته. مكانته العلمية . وفاته) .

ثانياً : بين يدي الرسائل الثلاث من حيث :

(موضوعها – توثيق نسبة الرسائل إلى صاحبها ، ووصفها – الملامح التي تميزت بها الرسائل – منهجه فيها – مصادرها – اختياراته واعتراضاته فيها – تعليلاته فيها – منهجي في تحقيق الرسائل الثلاث –صور من الرسائل المحققة) .

وأما القسم الثاني ، فقد جعلته للنص المحقق .

وذيلت التحقيق بفهارس فنية (للآيات القرآنية ، والأبيات الشعرية ، والأعلام ، والمصادر والمراجع ، والموضوعات) .

هذا وأدعو الله عز وجل أن أكون قد وفقت فيما قمت به من تحقيق لهذه الرسائل الثلاث بصورة يرضى عنها صاحبها، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الباحث
عبد الملك أحمد السيد شتيوي

القسم الأول

(الدراسة)

وتشتمل على :

أولاً :عبد المعطي المالكي الأزهري حياته وآثاره .

ثانياً : بين يدي الرسائل الثلاث .

أولاً : عبد المعطي المالكي الأزهري حياته وآثاره

ويشتمل على :

- التعريف به .
- مولده ، ونشأته .
- شيوخه .
- تلامذته .
- مؤلفاته .
- مكانته العلمية .
- وفاته .

أولاً : التعريف به :

هو أبو حامد عبدالمعطي المالكي الأزهري الوفائي[١] الملقب بـ الضرير[٢].

ثانياً : مولده ، ونشأته :

لم تكشف المصادر التي رجعت إليها عن زمن أو مكان ولادة الشيخ عبد المعطي المالكي ، أو حتى عن نشأته ، لكن مما لا شك فيه أنه قد نشأ في بيئة تعليمية تلقى فيها العلم على يد علماء عصره حتى برع في عدد من العلوم ، وأنه كان يقطن القاهرة ؛ لأنه من علماء الأزهر بدليل أنّ الشيخ الخراشي وهو من مشايخ الأزهر قد تلقى العلم على يديه .

وقد ورد أنه أُصيب في أُخريات حياته بفقد البصر ، وهو ماذكره تلميذه عندما نسخ وعلق على كتابه (الدرة السنية) فقال : " وعلقها – أي كاتبها– من نسخة المؤلف الذي كتبها بخطه – رحمه الله–، ويسمى عبد الكريم السكندري بلداً، الأزهري شهرةً خادم مصنفه حفظه الله عبد المعطي المالكي البصير، وخادم الفقراء بالأزهر عمَّره الله"[٣].

أما عن زمن ولادته فيرجح أنه كان في بدايات القرن الحادي عشر الهجري، ويدل على ذلك ما يلي :

١– أن تلميذه عبد الكريم السكندري (ت١٠٨٠هـ) [٤] قد جمع كتابه المسمى بـ(الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية) في سنة (١٠٧٩هـ) ، وكان

---

(١) انظر: الدرة السنية في حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية تحقيق / صالح بن مطلق المالكي صـ ٨٢ ، ٨٣

وقد بحثت كثيراً في كتب التراجم عن الشيخ عبد المعطي المالكي ، لكني لم أستطع الوصول إلى شيء آخر في ترجمته ، وقد نقلت هذه الترجمة مما كتبه تلميذه (عبد الكريم السكندري) الذي جمع حاشيته على الآجرومية السابقة .

(٢) انظر: عجائب الآثار ١٣٩/١، جامع الشروح والحواشي ٢٢/١ ويُلقب أيضاً بـ (البصير) كما جاء في آخر رسالته (أي) الموصولة، فقد ورد فيها :" انتهى ما أملاه مولانا وسيدنا شيخ مشائخ الإسلام والمسلمين الشيخ عبد المالكى البصير"

انظر: رسالته في (أي) الموصولة صـ ١٤٠٦ من التحقيق ، ويُلقب أيضاً بخادم الفقراء .

(٣) انظر: الدرة السنية في حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية ل (١٦٨/ب)

(٤) يُنظر : هدية العارفين (١٨٠/٢)، ومعجم المؤلفين (٣٢٠/٥) .

ذلك في حياة الشيخ/ عبدالمعطي حيث دعا له هذا التلميذ بالحفظ[٥]، فدعائه له بالحفظ يدل على أنه كان حياً في هذا الزمن، وأن تلميذه مات قبله .

٢- أنّ شيخه (أبو الإرشاد علي الأجهوري) قد توفي سنة (١٠٦٦هـ) ، ولو كانت ولادة الشيخ / عبد المعطي في النصف الثاني من القرن الحادي عشر لما أمكنه التتلمذ على يديه ، والأخذ عنه ، كما ورد ذلك في رسالته في تصريف الفعل المضارع فقال: "وقال أستاذنا العلامة أبو الإرشاد علي الأجهوري رحمه الله تعالى "[٦] ، وفي كتابه (الأسئلة والأجوبة) قال : "وقد سألتُ أستاذنا أبا الإرشاد عليًّا الأُجهوري فقال : في كلام شُرّاح الرسالة ما يُفيد أنّ الرياء لا يدخلها ، وذكر لي أنّ الشيخ البلقيني ..." [٧].

ثالثاً : شيوخه :

لا شك أن الشيخ عبد المعطي المالكي قد تلقى العلم على يد علماء عصره، لكنّ قلة المراجع التي ترجمت له لم تسعفنا بمن تلقى العلم عنهم ، فلم أعثر إلا على ثلاثة فقط أشار إليهم في كتابيه (الأسئلة والأجوبة ، ورسالته في تصريف الفعل المضارع) وهما :

١- إبراهيم بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن عبد القدوس اللقاني (ت١٠٤١هـ). وقد أشار إليه في رسالته في تصريف الفعل المضارع[٨].

٢- الشيخ أبو الإرشاد نور الدين الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ) . وقد أشار إليه في : الأسئلة والأجوبة ، ورسالته في تصريف الفعل المضارع[٩].

---

(٥) انظر: الدرة السنية في حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية تحقيق / صالح بن مطلق بن سعد القرشي المالكي صـــ ٨٣.
(٦) انظر: صـــ ١٤١١ من التحقيق .
(٧) انظر : الأسئلة والأجوبة ٢/ب
(٨) انظر: رسالة في تصريف الفعل المضارع صـــ ١٤١١ من التحقيق .
(٩) انظر: الأسئلة والأجوبة اللوحة ٢/ب ، ورسالة في تصريف الفعل المضارع صـــ١٤١١ .

٣- الشيخ عبد الكريم المغربي. وقد أشار إليه في (الأسئلة والأجوبة) فقال: "وقد سألت العلاَّمة الشيخ عبد الكريم المغربي شيخ ركب الحاج المغربي عن ذلك.."[١٠].

رابعاً : تلامذته :

لا شك أيضاً أن الشيخ عبد المعطي قد قعد لتدريس العلم كغيره من العلماء ، وتخرج على يديه الكثير من التلاميذ ، لكنّي لم أجد إلا القليل من هؤلاء التلاميذ بسبب قلة المصادر التي ترجمت له، وهؤلاء التلاميذ الذين عثرت عليهم هم:

١- عبد الكريم بن محمد بن عبدالله بن رمضان السكندري المعروف بالدُّرِّي الوفائي الأزهري المتوفى (١٠٨٠هـ) [١١].

وقد صرح بالتتلمذ على يديه في بداية كتابه (الدرة السنية في حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية) فقال : " تلميذ المصنف حفظه الله تعالى"[١٢].

٢- أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن علي الخراشي المالكي، وقد أقام في القاهرة ، ودُفن بها سنة (١١٠١هـ) [١٣].

٣- عبد الحي بن عبد الحق بن عبد الشافي الشرنبلالي (ت ١١١٧هـ) ، قال الجبرتي في حديثه عن شيوخه : " أخذ عن الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي ، والشيخ عبد المعطي البصير"[١٤].

٤- محمد بن محمد بن أحمد البديري الحسيني الدمياطي الأشعري الشافعي المتوفي (١١٤٠هـ) [١٥].

---

(١٠) انظر: الأسئلة والأجوبة اللوحة ٢/ب .
(١١) انظر: هدية العارفين ٦١٣/١ ، وراجع : فهارس المكتبة الأزهرية ١٩٧/٤ .
(١٢) انظر: الأسئلة والأجوبة اللوحة ٢/ب ، والدرة السنية في حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية تحقيق / صالح بن مطلق المالكي صـ ٨٢.
(١٣) انظر: عجائب الآثار للجبرتي ٢٤٠/١
(١٤) تنظر ترجمته في : عجائب الآثار ١٢١/١
(١٥) انظر: تاريخ الجبرتي ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، وراجع : ترجمته في : الأعلام ٦٥/٧

خامساً : مؤلفاته :

قضى الشيخ عبد المعطي المالكي حياته في كسب العلوم ، والتصنيف والتأليف في كثير من العلوم ، وقد ترك مؤلفات تشهد بتمكنه لكني لم أتمكن من الوقوف إلا على بعض المصنفات وهي :

١- أسئلة وأجوبة في الفقه ، وهو مخطوط في مكتبة الأزهر الشريف[١٦].

٢- الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية ، وله نسخ متعددة[١٧].

وقد حُقق في ثلاث رسائل للماجستير في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ[١٨].

٣- رسالة في البسملة ، وهي رسالة ذكرها هو في كتابه (الدرة السنية) [١٩] .

٤- رسالة فيما دَلَّ عليه الفعل بعد (لم) ، وهي رسالة ذكرها هو أيضاً في كتابه (الدرة السنية)، وأظن أنها الرسالة الثالثة التي أقوم بتحقيقها[٢٠].

٥- رسالة في (أيّ) الموصولة ، وهي التي أقوم بتحقيقها[٢١].

٦- رسالة في الفرق بين علم الجنس، واسم الجنس، وهي التي أقوم بتحقيقها[٢٢].

---

(١٦) انظر : فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر تحت رقم / ١٢٩٢ خصوصي ، ورقم / ٢٣٠٩٩ عمومي .

(١٧) انظر : فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر ١٩٧/٤ ، ١٩٨

(١٨) الرسالة الأولى بدأت من أول الكتاب إلى آخر باب الإعراب للباحث / صالح بن مطلق القرشي المالكي عام ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ ، والرسالة الثانية بدأت من بدايةِ بابِ الأفْعالِ إلى نِهَايةِ بَابِ العَوامِلِ الدَّاخِلةِ عَلى المبْتَدأ والخَبَر للباحث / ماجد بن سالم بن مُفْرِج الحجيلي عام ١٤٣٢-١٤٣٣ه ، والرسالة الثالثة من بداية باب النعت إلى نهاية الكتاب للباحث / حسين بن يحيى بن علي الحكمي عام ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ

(١٩) انظر : الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية تحقيق/ صالح بن مطلق المالكي صـ ٨٤.

(٢٠) انظر : السابق تحقيق / ماجد بن سالم بن مُفْرِج الحجيلي صـ ٧.

(٢١) وهي نسخة مودعة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ضمن مجموع تحت رقم (١٥٢٣) . انظر : فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام إعداد د/ علي حسين البواب صـ ١٠٢ ، ١٠٣

(٢٢) وهي نسخة مودعة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ضمن مجموع تحت رقم (١٥٢٣) . انظر : فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام إعداد د/ علي حسين البواب صـ ١٠٥

٧- رسالة في تصريف الفعل المضارع ، وهي التي أقوم بتحقيقها[٢٣].

سادساً : مكانته العلمية :

يُعدُّ الشيخ عبد المعطي المالكي الأزهري من العلماء البارزين في عدد من العلوم ، لكني لم أستطع الحصول على شهادات بذلك اللهم إلا من تلميذه السكندري الذي نعته بعدد من الصفات ، وتمتعه بمكانة عالية حيث قال:

"... خاتمة المحققين، وعين أعيان المُدقِّقين ، مُربِّي المريدين ، بقية السلف الصالحين، فريد عصره ، وزمانه ، ووحيد دهره وأوانه ، مَنْ جمع بين المنقول والمعقول ، والشريعة والحقيقة ...." [٢٤].

كما وجدت شهادة على مكانته من ولده محمد الذي كتب رسالته في تصريف الفعل المضارع حيث قال في بدايتها: "قال شيخنا مُحَلِّي جِيد الأدب بعقيان القلائد، وقلائد العقيان، ومجلي أفق البلاغة بأنوار بيان المعانى ، ومعانى أنوار البيان، وحجة المحققين ، ولسان المتكلمين ، وعين المدرسين ، وصدر الجهابذة المحدثين ، وشيخ النحاة والأصوليين .

لقد أتحف بجملة عجيبة المعنى، غريبة الانسجام، خاليِّة عن شوائب التعقيد، والإبهام متَّع الله بحياته الأنام، ونفع بمؤلفاته على الدوام وهى هذه"[٢٥].

وقال كاتب رسالته المسماة (أسئلة وأجوبة) في بدايتها : " سُئل شيخُنا العلامة الأوحد ، والفهامة الأمجد ، صدرُ الراسخين ، وخاتمة المحقّقين والمدقّقين، مُوضح مشكلات العلوم المُظلمة، ومُبيّن غامضات مفهوماتها المُعجمة، مَنْ ساد بعلمه وعمله علماء عصره، وأخرج دُرر دقائق المسائل من بحور فكره، البارعُ في

---

(٢٣) وهي نسخة مودعة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم (٧٦٠٢) . انظر : فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام إعداد د/ علي حسين البواب صـ ١٠٦

(٢٤) انظر: الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية تحقيق/ صالح بن مطلق القرشي المالكي صـ ٨٣.

(٢٥) انظر: صـ ١٤٠٨ من التحقيق .

المعقولات والمنقولات ، الصادعُ بأجوبته الإيرادات المُتجمّعات، النحرير اللوذعي ، والأريب الألمعي، مولانا الشيخ عبد المعطي المالكي الأزهري..."[٢٦].

من خلال الكلام السابق يتبين لنا أن الشيخ/ عبدالمعطي المالكي الأزهري كان يتمتع بمكانة عالية جعلته يتبوأ هذه الدرجة التي ذكرها عنه تلامذته .

سابعاً : وفاته :

لم تحدد المصادر التي رجعت إليها سنة وفاة الشيخ/ عبد المعطي المالكي، ولكن من الراجح أنه توفي بعد سنة (١١١٨هـ) ؛ لأنه كان حياً في هذا التاريخ بدليل أنَّ كاتب إحدى نسخ كتابه (الدرة السنية ..) وهو عبد الله الشرقاوي قال : " وكان الفراغ من هذه النسخة يوم الجمعة في سلخ من شهر ربيع الأول سنة ١١١٨هـ ..... وعلقها (أي كاتبها) من نسخة المؤلف الذي كتبها بخطه رحمه الله ويسمى عبد الكريم بن محمد السكندري ..... خادم مؤلفه- حفظه الله- عبد المعطي المالكي البصير..." [٢٧].

---

(٢٦) انظر: الأسئلة والأجوبة ٢/أ

(٢٧) انظر: الدرة السنية ١٣٤/ ب من نسخة الأزهر.

ثانياً : بين يدي الرسائل الثلاث

ويشتمل على :

- موضوعها .
- توثيق نسبتها إلى صاحبها ، ووصفها.
- الملامح التي تميزت بها.
- منهجه فيها .
- مصادرها .
- اختياراته واعتراضاته فيها.
- تعليلاته فيها .
- منهجي في تحقيق الرسائل الثلاث .
- صور من الرسائل المحققة .

أولاً : موضوع الرسائل الثلاث :

ـ الرسالة الأولى : رسالة في الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس .

تدور الرسالة حول دلالة بعض المصطلحات كـ(علم الشخص، وعلم الجنس، واسم الجنس، والنكرة) والفرق بينها، وكذلك تعريف المعرفة.

وإذا طالعنا هذه القضية عبر الكتب النحوية المتقدمة والتصنيف فيها، فإننا نجد العلماء القدامي كسيبويه ، والمبرد وغيرهما يشيرون إليها تلميحاً دون تصريح ، فقد عقد سيبويه باباً لعلم الجنس واسمه دون أن يُصرِّح باسمهما فيقول : " هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسمُ الخاصُّ شائعاً في الأمة ليس واحد منها أولى به من الآخر ، ولا يتوهم به واحدٌ دون آخر له اسم غيره ، نحو قولك للأسد : أبو الحارث ، وأسامة ، وللثعلب : ثُعالةُ وأبو الحصين ....." [٢٨] فقد حَدَّ سيبويه علم الجنس وأنه يُشبه المعرفة لفظاً دون المعنى ، لكنه لم يتعرض للفروق التي ذكرها العلماء بعده بالتفصيل ، وإن كان بعض العلماء اللاحقين قد أشاروا إلى أنه ألمح إلى بعضها[٢٩] .

وكذلك المبرد نجده قد عقد بابين لها في المقتضب ، لكنه لم يُصرِّح بالمصطلح كما أنه لم يفرق بينهما إلا تلميحاً ، وقد سمى الباب الأول بـ (هذا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحده ، ولم جاز أن يكون كذلك) [٣٠]، وسمى الثاني بـ (هذا بابُ المعرفة الداخلة على الأجناس) [٣١].

وإذا نظرنا مثلاً إلى الزمخشري في مفصله فإننا نجده يُبَيِّن أن أعلام الأشخاص كل واحد منها مختص بشخص بعينه، أما علم الجنس فإنه ليس كذلك، إذ يشمل كل أفراد الجنس بأسره ، وليس بعضه أولى به من بعض[٣٢].

---

(٢٨) انظر : الكتاب ٩٣/٢

(٢٩) انظر : توضيح المقاصد ٤٠٢/١ ، حاشية الصبان ٢٢٣/١

(٣٠) انظر : المقتضب ٤٤/٤

(٣١) انظر : السابق ٣١٩/٤ يقول الشيخ عضيمه في تحقيقه له : المبرد عقد لأعلام الأجناس بابين في هذا الجزء كرر فيهما كثيراً من الأمثلة والشواهد ، ولولا اختلاف الصياغة لقلت : إنها أوراق كررت خطأ .

(٣٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/١

أما ابن الحاجب ، فقد عرَّف علم الشخص بأنه ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد(٣٣).

ثم بَيَّن الرضي الدافع للنحاة على الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس أنهم رأوا نحو : (أسامة ، وثعالة ، وأبي الحصين ....) لها حكم الأعلام لفظاً من منع صرف أسامة ، وترك إدخال اللام على نحو : أُويس ، وإضافة أبٍ ، وأمٍ، وابن ، وبنت إلى غيرها ، كما في أعلام الأناسي ، وتجيء عنها الأحوال ، وتوصف بالمعارف ، ومع هذا كله تُطلق على المنكَّر بخلاف نحو : (أسد ، وذئب، وضبع) ، فإن ذلك لا يجري مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة(٣٤).

ثم بَيَّن أنه لا فرق بينهما من ناحية المعنى .

كما ذكر الموصلي علم الشخص ، وعلم الجنس والفرق بينهما ، وتعرض أيضاً للفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس مع أنهما يطلقان على كل واحد من الأشخاص ؛ لأن الأول موضوع للحقيقة المتحدة الذهنية بمنزلة التعريف باللام للمعهود ، وإنما أطلق على الواحد الخارجي باعتبار مطابقة تلك الحقيقة له مطابقة الكلي لجزئياته الخارجية ، لا أنه مقصود بالوضع .

وأما الثاني : فموضوع لكل فرد من أفراد النوع على طريقة البدل(٣٥).

وإذا طالعنا كتاب التصريح للأزهري نجده يقارن بين علم الشخص وعلم الجنس في أن الأخير يُشبه الأول من جهة الأحكام اللفظية في منع دخول (أل) عليه ، وعدم إضافته ، ويمتنع من الصرف إذا كان مع العلمية علة أخرى ، وامتناع وصفه بالنكرة ، ويبتدأ به ، ويأتي الحال منه بلا مسوغ .

كما أنه يشبه النكرة من جهة المعنى ، فهو شائع لا يختص به واحد دون الآخر كالنكرة ، والفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه(٣٦).

---

(٣٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٥/٣
(٣٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٦/٣ ، ٢٤٧
(٣٥) انظر : شرح الكافية للموصلي ٤١١/٢
(٣٦) انظر : التصريح ٣٩١/١ : ٣٩٤

وذهب السيوطي إلى أن علم الجنس ، واسم الجنس ملتبسان لصدق كل منهما على كل فرد من أفراد الجنس ، ولهذا ذهب بعضهم إلى أنهما مترادفان ، ورُدَّ باختلافهما في الأحكام اللفظية ، فإن العرب أجرت علم الجنس كأسامة ، وثعالة مجرى علم الشخص في امتناع دخول (أل) عليه، وإضافته، ومنع الصرف مع علة أخرى ، ونعته بالمعرفة ، ومجيئه مبتدأ ، وصاحب حال ، نحو : أسامة أجرأ من ثُعالة، وهذا أسامة مقبلاً، وأُجري اسم الجنس كـ(أسد) مُجرى النكرات، وذلك دليلٌ على افتراق مدلوليهما ، إذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظاً(٣٧).

أما من صنفوا في هذه المسألة فإننا نجد أنّ الشيخ يحيى المغربي من علماء القرنين الثامن والتاسع الهجريين قد ألف رسالة في الفرق بين (علم الجنس ، واسم الجنس)، وقد حققها الدكتور/ عبدالفتاح الحموز ، وهي رسالة صغيرة ، لكنّ صاحبها أودع فيها العديد من الفروق بينهما وهي(٣٨):

١- اتفاقهما في المعنى ، فكل منهما موضوع للفرد البدلي ، ولا فرق بينهما إلا في اللفظ .

٢- أن بينهما افتراقاً في المعنى ؛ لأن العرب لا تحكم بشيء لفظاً إلا وتلاحظ له وجهاً يطابق ذلك الحكم اللفظي في المعنى ، ولذلك قيل إنّ اسم الجنس كـ(أسد) موضوع للفرد البدلي الخارجي ، وعلم الجنس كـ(أسامة) موضوع للماهية المتحدة التي لا تعدد فيها فهي متعينة .

٣- أنّ كلاً منهما موضوع للماهية ، لكنّ علم الجنس يلاحظ فيه قيد الحضور في الذهن ، واسم الجنس لا يلاحظ فيه الحضور .

٤- أنّ كلاً منهما موضوع للماهية ، لكنّ علم الجنس موضوع لها من حيث هي هي، أما اسم الجنس فموضوع لها من حيث إبهامهما في المواضع المتعددة.

٥- أن كلاً منهما موضوع للماهية إلا أن اسم الجنس موضوع لها يلاحظها في فرد خارجي بدلي ، بخلاف علم الجنس ، فإنه موضوع لها لا يلاحظها في فرد خارجي بدلي .

---

(٣٧) انظر : الهمع ٢٣٢/١

(٣٨) انظر : رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس صـ ١٣٣ : ١٣٧

٦- أن اسم الجنس موضوع لفرد بدلي ، فهو كالنكرة ، وعلم الجنس موضوع للعموم الشمولي ، فهو كالمحلى بـ (أل) الاستغراقية .

٧- أن اسم الجنس موضوع للماهية لا بقيد وجودها في الذهن، ولا في الخارج، وعلم الجنس موضوع لها بقيد الذهن فقط .

كما أن السيوطي (ت٩١١هـ) قد عقد مبحثاً في كتابه (الأشباه والنظائر) للفرق بين (علم الشخص، وعلم الجنس، واسم الجنس) نقل فيه كلاماً من كتاب البسيط لـ (ضياء الدين بن العلج)، وهو أن تحقيق علمية علم الجنس يتحقق في أربعة أقوال وهي:[٣٩]

١- أنه موضوع على الجنس بأسره بمنزلة تعريف الجنس باللام، وتعريف هذه الأعلام لفظي، وهو في المعنى نكرات .

٢- أنها موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن بمنزلة التعريف باللام للمعهود في الذهن ، نحو : أكلت الخبز ، وشربت الماء ؛ لبطلان إرادة الجنس . وهو قول ابن الحاجب .

٣- أنَّه لما لم يتعلق بوضعه غرض صحيح ... صارت مُختصات كل نوع مندرجة تحت الأول ، فتكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع الأشخاص تحته ، مثل نسبة (زيد) إلى الأشخاص المسمَّيْن به ، وعلى هذا فإذا أطلق على الواحد ، فقد أطلق على ما وضع له ، وإذا أطلق على الجميع فلا ندراج الكل تحت الوضع الأول ؛ لإطلاق وضع اللفظ عليه أولاً ، ومرة ثانية وثالثة بحسب أشخاصه من غير تصور أن الثاني والثالث هو الأول أو غيره .

٤- أن لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية ، فإن لفظ (أسامة) مثلاً يدل على الحيوان المفترس عريض الأعالي ، فالافتراس ، وعرض الأعالي مشترك بين الذهني والوجودي ، فإذا أطلق على الواحد في الوجود ، فقد أطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك ، وهو الافتراس وعرض الأعالي .

---

(٣٩) انظر : الأشباه والنظائر ٤٠٨/٢ : ٤١٢

ثم ذكر فروقاً بين علم الجنس ، واسم الجنس وهي[٤٠]:

١- امتناع دخول (أل) على أحدهما وجوازه في الأخر .

٢- امتناع الصرف .

٣- نصب الحال عنها .

٤- عدم الإضافة .

ويأتي الشيخ عبد المعطي المالكي وهو من علماء القرن الحادي عشر برسالته التي أحققها وهي : (الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس) ليفرق فيها ليس بين علم الجنس ، واسم الجنس فقط ، بل يضيف إلى ذلك الفرق بين اسم الجنس المعرفة ، والنكرة ، وعلم الشخص ، وعلم الجنس .

كما أن محمد بن محمد الأمير (ت ١٢٣٢هـ) قد وضع رسالة في ذلك وسماها بـ (إتحاف الأنس في العلمين ، واسم الجنس) ، وقد حققها الدكتور/ إبراهيم بن صالح الحندود، وقد أبان الأمير فيها عن تعريف مصطلحات (علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس وذكر بعض الفروق بينها) ، لكنه لم يتعرض للنكرة ، ولم يذكر الفرق بينها وبين اسم الجنس[٤١] .

ـ الرسالة الثانية : (أيّ) الموصولة .

تدور الرسالة حول نوع واحد من أنواع (أيٍّ) ، وهي الموصولة .

وقد اختلف العلماء في أقسام (أيٍّ)، فقد تحدث سيبويه عن أربعة هي الاستفهامية[٤٢]، والشرطية[٤٣]، والموصولة[٤٤]، والنكرة الموصوفة في النداء[٤٥].

كما ذكر المبرد ما أشار إليه سيبويه[٤٦].

---

(٤٠) انظر : الأشباه والنظائر ٤١٢/٢

(٤١) انظر : إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس صـ ١٠٢٥ وما بعدها مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج/١٥ ، ع/٢٥ شوال ١٤٢٣هـ

(٤٢) انظر : الكتاب ٣٩٨/٢

(٤٣) انظر : السابق ٦٩/٣ ، ٢٧٥/٢

(٤٤) انظر : السابق ٤٠٤/٢ ، ٤٠٧

(٤٥) انظر : السابق ٥٧/٢ ، ١٠٦

(٤٦) انظر : المقتضب ٥٧/٢ ، ١٠٦

وتقع (أي) عند الهروي على ستة أقسام هي : الشرطية ، والاستفهامية، والموصولة ، وللتعجب ، ووصلة لنداء ما فيه (أل) ، والواقعة نعتاً[٤٧].

وذكر الزمخشري أنها تأتي على ستة معان وهي: الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، ووصلة لنداء ما فيه (أل)، وصفة لنكرة، وحال لمعرفة[٤٨].

وهي عند ابن هشام تقع على خمسة أنواع وهي : الشرط ، والاستفهام ، والموصول ، ودالة على الكمال ، وهي التي تقع صفة للنكرة ، وحالاً للمعرفة ، ووصلة لنداء ما فيه (أل) [٤٩] .

وذكر السيوطي أنها تأتي : للشرطية ، والاستفهامية ، والموصولة ، ووصلة لنداء (أل) ، والواقعة صلة للنكرة ، والواقعة حالاً من المعرفة[٥٠].

نلاحظ أن النحويين قد اختلفوا في أقسام (أيّ) المشددة، أو استعمالاتها، فقد جعلها بعضهم ستة أنواع ، وجعلها بعضهم خمسة أنواع، واقتصر بعضهم على أقل من ذلك .

وممن استوفى حصرها البطليوسي[٥١]، فقد ذكر لها ثمانية أنواع وهي :

١- أن تكون استفهاماً ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٥٢].

٢- أن تكون شرطية كقوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾. [٥٣]

٣- أن تكون دالة على الكمال ، فتكون مع النكرة صفة ، ومع المعرفة حالاً ، نحو : (مَرَرْتُ بِفارِسٍ أيِّ فارسٍ ، ومررتُ بزيدٍ أيَّ زيدٍ) .

---

(٤٧) انظر : الأزهية صـ ١٠٦ ، ١٠٧
(٤٨) انظر : شرح المفصل ٤/٢١ وما بعدها
(٤٩) انظر : المغني ١/٥١٠ : ٥٢٣
(٥٠) انظر : الهمع ١/ ٣٠١ : ٣٠٣
(٥١) انظر : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل صـ ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، وراجع : أمالي ابن الشجري ٣/٤٤
(٥٢) سورة الأنعام من الآية : ٨١
(٥٣) سورة الإسراء من الآية : ١١٠

٤- أن تكون وصلة لنداء ما فيه (أل)، كقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ۝ ﴾ [٥٤]

٥- أن تكون موصولة، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا ﴾ .[٥٥]

6- أن تكون للتعجب ، فلا تضاف إلا إلى النكرات ، نحو : (أيُّ رجلٍ أنت !) .

٧- أن تكون للتخصيص ، كقولهم : (اللهم اغفر لنا أيَّتُها العصابة) .

٨- أن تكون نكرة موصوفة بمنزلة (ما، ومَنْ)، نحو:(مررت بأيٍّ معجبٍ لك).

و(أيّ) في استعمالاتها المتعددة معربة إلا ما كان منها للنداء ، فإنها مبنية ، وكذلك الموصولة فإنها تبنى وتعرب على خلاف في ذلك ، وهذه هي المسألة التي تعرض لها الشيخ عبد المعطي المالكي الأزهري في رسالته هذه .

ـ الرسالة الثالثة : رسالة في تصريف الفعل المضارع .

تدور الرسالة حول الفعل المضارع من جهات متعددة ومنها :

– إذا كان معتلاً ، فهل تقدر فيه الحركات أو لا؟ وإذا دخل عليه جازم وحذف حرف العلة فهل حذفه بسبب الجازم أم عنده؟، فذكر في ذلك رأي سيبويه أن الحركات تُقدَّر فيه ، ثم لمَّا دخل الجازم عليه حذفت الحركة المقدرة ، وأرادوا أن يفرقوا بين صورة المرفوع والمجزوم ، فحذف حرف العلة ، فيكون محذوفاً عند الجازم لا به كما ذكر رأي ابن السراج أنّ الحركات لا تُقدَّر فيه ، كما أن حرف العلة محذوف بالجازم لا عنده، كما ذكر رأي اللقاني في حالة رفعه ونصبه، وهو أنه مبني، ورأي الأجهوري فذهب إلى أنه يقول هو معرب ولا علامة له.

– يُحذف حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر إذا كان أصلياً ، أما إن كان بدلاً من همزة ، كيَقْرَا ، ويَوْضُو ، ويُقْرِي ، ففيه تفصيل : فتارة يُعتبر أنَّ الجازم دخل أولاً وجزم الفعل بسكون الهمزة ، ثم أبدلت ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة . وحينئذ يكون الإبدال قياسياً ، ولا يحذف حرف العلة لاستيفاء الجازم مقتضاه ، وإن اعتبر الإبدال قبل الجازم كان الإبدال شاذاً ، فإذا دخل الجازم جاز لك إثبات حرف العلة إن لم تعتد بالعارض ، وحذفه إن اعتددت به .

---

(٥٤) سورة المزمل الآية : ١

(٥٥) سورة مريم الآية : ٦٩

– تدخل نون التوكيد كثيراً على الفعل المضارع ، ودخولها فيه على أقسام مختلفة الأحكام ، فمنها ما هو واجب ، ومنها ما هو قريب من الواجب ، ومنها ما هو كثير ، ومنها ما هو قليل ، ومنها ما هو أقل من القليل ، ثم بَيَّن الشيخ / عبدالمعطي هذه الأقسام مع التمثيل والتعليل ، كما بَيَّن أن التوكيد فى غير هذه الأقسام لا يكون إلا ضرورة .

– تحدث أخيراً عن حكم نون التوكيد وصلاً ووقفاً ، فقال : أمَّا وصْلاً فتثبت لفظاً قبل مُحَرَّك ، وتُحذف قبل ساكن ، وأمَّا وقفاً فتبدل ألفاً بعد الفتحة ، وتحذف بعد الضمة والكسرة .

ثانياً: توثيق نسبة الرسائل الثلاث إلى صاحبها ، ووصفها :

الرسالة الأولى : رسالة في الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس .

١ـ توثيق اسم الرسالة ونسبتها إلى صاحبها :

اسم الرسالة هو : رسالة تتعلق بالفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس ، ومؤلفها : عبد المعطي بن محمد المالكي الأزهري البصير، ومما يؤيد ذلك ما يلي :

وجود اسم الرسالة ، واسم صاحبها على وجه الورقة الأولى من النسخة الوحيدة ، ووجود ذلك أيضاً في بداية الرسالة في الورقة الثانية .

٢ـ وصف نسخة الرسالة المخطوطة :

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسخة مخطوطة وحيدة مودعة في المكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ضمن مجموع تحت رقم (١٥٢٣) .

خطها وعددها أوراقها :

وهي نسخة كتبت بخط النسخ ، وتقع في (٣) صفحات ضمن مجموع من (١ ب إلى ٢ ب) ، ومسطرتها (٢٧) سطراً ، ومتوسط السطر ٩ كلمات تقريباً ، وطولها ٢١سم × وعرضها ١٥ سم .

غلافها :

كتب على غلافها : هذه رسالة تتعلق بالفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس تأليف الإمام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة شيخ الإسلام والمسلمين ، وعمدة

المحققين الشيخ / عبد المعطي المالكي البصير لطف الله به المولى الخبير، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رَبِّ العالمين .

بدايتها ونهايتها :

– تبدأ هذه الرسالة بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة ، وأتم التسليم على سيدنا محمد النبى المصطفى الكريم ، وعلى آله وصحبه أجمعين كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون أما بعد :

فأقول : قد سمعت بعض الطلبة يمتحن بعضهم بعضاً ، فيقول : ما الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس ؟ ويعسر الجواب على بعضهم لما فيه من الخفاء خصوصاً وقد نقل بعض العلماء أنه قال : دخلت مصر فلم أجد فيها من يفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس ، فأردت ذكر ذلك ليسهل ، ويتضح لمن يعسر عليه ذلك ...." [٥٦] .

– وتنتهي الرسالة بقوله : " ..... واسم الجنس : ما وضع للحقيقة من حيث هي هي ، أي لا بقيد الاستحضار فى الذهن والله أعلم "[٥٧]

الرسالة الثانية : (أيّ) الموصولة .

١ـ توثيق اسم الرسالة ، ونسبتها إلى صاحبها :

اسم الرسالة هو: رسالة في (أي) ، ومؤلفها هو : عبد المعطي بن محمد المالكي الأزهري البصير ، ومما يؤيد ذلك ما يلي :

وجود اسم الرسالة ، واسم صاحبها على وجه الورقة الأولى من النسخة الوحيدة ، وفي آخرها .

٢ـ وصف نسخة الرسالة المخطوطة :

---

(٥٦) انظر: رسالة في الفرق بين علم الجنس، واسم الجنس لوحة (٢/أ)، صـ ١٣٨٤ من التحقيق.

(٥٧) انظر: رسالة في الفرق بين علم الجنس، واسم الجنس لوحة (٣/أ) صـ ١٣٩٤ من التحقيق.

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسخة مخطوطة وحيدة مودعة في المكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ضمن مجموع تحت رقم (١٥٢٣) .

خطها وعددها أوراقهـا :

وهي نسخة كتبت بخط النسخ ، وتقع في (صفحتين) ضمن مجموع من (٢ ب – ٣ أ) ، ومسطرتها (٢٧) سطراً ، ومتوسط السطر ٩ كلمات تقريباً ، وطولها ٢١سم × وعرضها ١٥ سم .

غلافهـا :

غلاف هذه الرسالة هو نفس غلاف الرسالة السابقة فكتب على غلافها بعد كلامه على عنوان الرسالة السابقة : ويليها أيضاً كتابة له على قول ابن مالك في ألفيته : أيٍّ كما وأُعْرِبَتْ مالَمْ تُضَفْ إلخ .

بدايتهـا ونهايتهـا :

– تبدأ هذه الرسالة بقوله : " بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابن مالك فى ألفيته : أيٍّ كما وأُعْرِبَتْ مالَمْ تُضَفْ إلخ

أي أنَّ (أي) تستعمل موصولة ، كما تقع على المفرد والمثنى والمجموع مذكراً كان أو مؤنثاً ... "[٥٨] .

– وتنتهي الرسالة بقوله : " ..... انتهى ما أملاه مولانا وسيدنا شيخ مشائخ الإسلام والمسلمين الشيخ عبد المالكى البصير تمت "[٥٩] .

الرسالة الثالثة : (رسالة في تصريف الفعل المضارع) .

١ـ توثيق اسم الرسالة ، ونسبتها إلى صاحبـها :

اسم الرسالة هو : رسالة في تصريف الفعل المضارع ، ومؤلفها هو:

عبد المعطي بن محمد المالكي الأزهري البصير، ومما يؤيد ذلك ما يلي:

وجود اسم الرسالة واسم صاحبها على وجه الورقة الأولى من النسخة الوحيدة ، ووجود ذلك أيضاً في بداية الرسالة في الورقة الثانية .

---

(٥٨) انظر : رسالة في (أي) (٣/أ) ، صـ ١٣٩٦ من التحقيق .
(٥٩) انظر : رسالة في (أي) (٣ / ب) ، صـ ١٤٠٦ من التحقيق .

ثانياً : وصف نسخة الرسالة المخطـوطة :

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسخة مخطوطة وحيدة مودعة في المكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم (٧٦٠٢) .

خطها وعددها أوراقهـا :

وهي نسخة كتبت بخط النسخ ، وتقع في (٧) لوحات ، ومسطرتها (١٩) سطراً ، ومتوسط السطر ٩ كلمات ، وطولها ٢٠سم × عرضها ١٥سم .

غلافهـا :

كتب على غلافها : هذه رسالة في تصريف الفعل المضارع تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة العمدة الفهامة المحقق المُدقق الشيخ / عبد المعطي المالكي الأزهري رحمه الله تعالى ونفعنا الله به آمين .

وتحت هذا العنوان ما يلي :

يا مولاي يا واحد يا مولاي يا دائم يا دائم يا علي يا حكيم لا إله إلا الله وتحته ومما يُنسب لحاتم الطائي :

وَمِنْ كَرَمٍ نرمي العداة بأسـهم ∴ من الذهب الإبريز صِيْغَتْ نُضُولها

لينفق منها ذو احتياج على أهلِهِ ∴ ويشتري الأكفان منها قَتِيلها

وبعدهما :

لقد كان قلبي حين قيل ترحموا ∴ على مالك الثاني الإمام يطيش

لا خير في الدنيا إذا لم يكن بها ∴ خليل بن إسحاق الإمام يعيش[٦٠]

---

(٦٠) يقصد خليل بن إسحاق بن موسى الجندي المتوفى سنة ٧٦٧هـ صاحب مختصر خليل في الفقه المالكي والذي قامت عليه شروح كثيرة .
ويروى أحد شراح المختصر البيتين بقوله :
أطلاب علم الفقه مختصر الرضا ∴ خليل لكم فيه الحياة فعيشوا

بدايتها ونهايتها :

– تبدأ هذه الرسالة بقوله : " بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال شيخنا مُحلِّي جيد الأدب بعقيان القلائد وقلائد العقيان، ومجلى أفق البلاغة بأنوار بيان المعانى، ومعانى أنوار البيان، وحجة المحققين، ولسان المتكلمين، وعين المدرسين، وصدر الجهابذة المحدثين، وشيخ النحاة والأصوليين لقد أُتحف بجملة عجيبة المعنى، غريبة الانسجام، خليَّة عن شوائب التعقيد والإبهام ، متَّع الله بحياته الأنام، ونفع بمؤلفاته على الدوام وهى هذه .

يقول العبد العاجز الفقير إلى ألطاف رَبِّه المولى الغني القدير عبد المعطى المالكى البصير غفر الله ذنوبه ، وستر عيوبه إنه على ذلك قدير ، وبالإجابة جدير: الحمد لله الملهم الصواب، والشكر له على نعمة الإسلام ، وعلم الإعراب ، والصلاة والسَّلام على سيّدنا محمد خير من أوتى الحكمة ، وفصل الخطاب ، وعلى آله وصحبه وشيعته وحزبه صلاة وسلاماً دائمين بدوام الله الملك الوهاب

أمَّا بعد : .. "[٦١] .

– وتنتهي الرسالة بقوله : " وهذا ما تيَّسر بمعونة المولى الكريم الرؤوف الرحيم مع العجز، وقصر الباع، وقلة الإطلاع، وشغل البال بالقيام بمصالح العيال.

والحمد لله ربِّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم كُلما ذكره الذاكرون ، وكلما غفل عن ذكره الغافلون . وكتبه الفقير محمد ولد المؤلف غفر الله له بمنه"[٦٢].

اسم الناسخ :

فلله بيت ضمنوه مديحه ∴ به يهتدي من في الأنام يطيش
سلام على الدنيا إذالم يكن بها ∴ خليل بن إسحاق الإمام يعيش

(٦١) انظر : رسالة في تصريف الفعل المضارع لوحة (٢/أ) ، صـ ١٤٠٨ من التحقيق .
(٦٢) انظر : السابق (٧ / أ) ، صـ ١٤٣٠ من التحقيق .

كتب هذه الرسالة ونسخها محمد بن الشيخ عبد المعطي المالكي الأزهري وهو ابن المؤلف ، وقد ثبت ذلك في آخر الرسالة[٦٣].

ثالثاً : الملامح التي تميزت بها الرسائل .

الرسالة الأولى : (الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس) :

يلاحظ على هذه الرسالة ما يلي :

١- أن بعض كلماتها كتبت بالحمرة ، وبخط كبير عن باقي المخطوط ، كقوله : (أما بعد ، وقيل ، فإن قيل ، أجيب) .

٢- أن بعض الكلمات بها أرضة .

٣- ذُيلت الصفحة اليمني بالكلمة التي تبدأ بها الصفحة اليسرى مما أدى إلى سلامة الاطمئنان على ترتيبها .

٤- بعض الكلمات الساقطة كان يضعها الناسخ في الهامش ويشير إليها بـ(صح).

الرسالة الثانية : (أيّ) الموصولة :

يلاحظ على هذه الرسالة ما يلي :

١- أن بعض كلماتها كتبت بالحمرة ، وبخط كبير عن باقي المخطوط ، كقوله : (وقد يجاب ، وسئل ، وأجيب) .

٢- أن بعض الكلمات بها أكل أرضة .

٣- ذُيلت الصفحة اليمني بالكلمة التي تبدأ بها الصفحة اليسرى مما أدى إلى سلامة الاطمئنان على ترتيبها .

الرسالة الثالثة : (رسالة في تصريف الفعل المضارع) :

يلاحظ على هذه الرسالة ما يلي :

١- أن بعض كلماتها كتبت بخط كبير عن باقي المخطوط ، كقوله : (قال، يقول ، أما بعد ، فإن قلت ، وأقول) .

٢- أن بعض الكلمات بها أرضة .

٣- ذُيلت الصفحة اليمني بالكلمة التي تبدأ بها الصفحة اليسرى مما أدى إلى سلامة الاطمئنان على ترتيبها .

---

(٦٣) انظر : رسالة في تصريف الفعل المضارع (٧ / أ) ، صـ ١٤٣٠ من التحقيق .

٤- على هامش اللوحة (٢/ب) أكثر من تعليق .

٥- خلت من الهمز .

٦- يضع نقطتين دائماً تحت الألف التي في صورة الياء سواء أكانت ألفاً أم ياء.

رابعاً : منهجه في الرسائل :

الرسالة الأولى : (الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس) :

بدأ الشيخ عبد المعطي المالكي رسالته ببيان الغرض من تأليفها ، وهو أنه سمع بعض الطلبة يمتحن بعضهم بعضاً ، فيقول : ما الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس ؟ ويعسر الجواب على بعضهم لما فيه من الخفاء .... فأردت ذكر ذلك ليسهل ، ويتضح لمن يعسر عليه ذلك .

ثم بَيَّن ما فعله في رسالته وهو التفريق بين اسم الجنس المعرفة، والنكرة، وأنه ضمَّ إلى ذلك الفرق بينهما ، و بين علم الشخص وغيره من الفوائد رغم أنه سمى رسالته بالفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس ، لكنه تطرق لغيرهما .

ثم بدأ بتعَرَّيف المصطلحات وهي: (اسم الجنس ، والنكرة ، وعلم الشخص، وعلم الجنس) ، ثم علق على قول ابن مالك :

اسْـــمٌ يُعَـــيِّنُ المُسَـــمَّى مُطْلَقـــاً ∴ عَلَمُـــــــــــــــــهُ .....

ثم بَيَّن أن علم الجنس معرفة لفظاً نكرة معنى ، وذكر أدلة كونه معرفة ، كما بَيَّن الفرق بين علم الجنس ، والنكرة أو اسم الجنس ، كما بَيَّن الفرق بين علم الجنس ، وبين اسم الجنس المعرفة .

كما وضَحَّ المراد من (المعرفة) وأن هناك أعلاماً للأشخاص تدخل عليها (أل) ، وتضاف ، وذلك إذا نُكِّرت ثم تعرف بـ (أل) وتضاف مستشهداً على التعريف بعد التنكير بقول الشاعر :

رَأَيْـتُ الْوَلِيـدَ بـنَ اليَزيـدِ مُبَارَكـاً ∴ شَـــدِيداً بِأَعْبَـــاءِ الْخِلاَفَـــةِ كاهِلُـــهْ

وعلى الإضافة بقول الآخر :

عَـلاَ زَيْـدُنا يَـوْمَ النَّقَـا رأسَ زَيْـدِكم ∴ بـــأبيضَ ماضـــي الشَّـــفْرَتَيْنِ يمـــانِ

وأجاب عن الأول بأن (أل) زائدة .

كما أجاب عن الثانى : بأن كلاً منهما قُصد تنكيره ، ثم أُدخل عليه الألف واللام فى الأول ، وأضيف في الثانى .

وبَيَّن أنّ المقصود بالتنكير هو في علم الشخص لا في علم الجنس ؛ لأن التنكير في الأول ظاهر بخلاف الثاني .

– سلك الشيخ عبد المعطي المالكي في عرضه للمادة العلمية طريقة السؤال والجواب وهو ما يسمى بطريقة (الحوار النحوي) وهي طريقة تعليمية الهدف منها إيصال المتلقى ما يريد ، كما أن الهدف منها أيضاً هو تحليل ما يتشعب من قضايا مطروحة ، ومن ذلك قوله في الفرق بين علم الجنس، واسم الجنس النكرة:

فإن قيل حينئذٍ : ما الفرق بين (أسد ، وأسامة) ؛ لأن كلاً منهما يطلق على كل سبع ، فيقولون : في (أسامة) علم جنس ، وفي (أسد) نكرة ، أو اسم جنس .

قيل : الفرق أن (أسامة) وضع للحقيقة المستحضرة فى الذهن ، و(أسد) وضع للفرد المنتشر أو للحقيقة من حيث هي هي لا بقيد الحضور الذهني للحقيقة ، أو للحقيقة بقيد الوحدة على ما تقدم من الخلاف(٦٤) .

ومن ذلك أيضاً قوله في الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس المعرفة :

فإن قيل : هذا بالنسبة لاسم الجنس ، فما الفرق بين علم الجنس كـ(أسامة)، وبين اسم الجنس المعرفة كـ (الأسد) ، فإن كلاً منهما معرفة لفظاً نكرة معنى .

أجيب : بأن علم الجنس معرفة بذاته، واسم الجنس المعرفة معرفة بواسطة الألف واللام هذا إن قلنا : إنّ كلاً من علم الجنس، واسم الجنس موضوع للحقيقة المستحضرة فى الذهن(٦٥).

الرسالة الثانية : (أيّ) الموصولة :

بدأ الشيخ عبد المعطي رسالته بالتعليق على قول ابن مالك :

أيٌّ كما وأُعْرِبَتْ مالَمْ تُضَفْ إلخ

وأنها تُشبه (ما) في كونهما من الموصولات المشتركة ، وإن كانت (أيّ) للعاقل ولغير العاقل بخلاف (ما) فإنها تكون لغير العاقل فقط ، ثم تحدث عن

(٦٤) انظر: رسالة في الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس صـ ١٣٨٨ من التحقيق .
(٦٥) انظر: السابق صـ ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ من التحقيق .

الأوجه الثلاثة التي تعرب فيها (أيّ) وهي : إذا أضيفت وذكر صدر صلتها ، وإذا لم تُضف وحذف صدر صلتها ، وإذا لم تضف وذكر صدر صلتها .

كما ذكر الحالة الرابعة التي تبنى فيها وهي : إذا أضيفت وحذف صدر صلتها . وذلك دون أن يتعرض لذكر الخلاف بين النحويين في الحالة الرابعة ، لكنه اختار رأي الكوفيين وبعض البصريين – وإن لم يصرح بذلك– في بناء (أي) في الحالة الرابعة وإعرابها في الأحوال الثلاثة الأولى .

ثم أخذ في شرح أحوال (أيٍّ) عند الإضافة أو عدمها ، وذكر صدر الصلة أو عدم ذكره .

وذكر أن بعض النحويين قالوا ببناء (أيٍّ) عند قطعها عن الإضافة ، وعدم ذكر صدر صلتها .

ثم تحدث عن عامل (أيّ) وزمنه ، واختار رأي من ذهب إلى أن (أيّ) الموصولة لابُدَّ أن يتقدم عليها عاملها ، وأن يكون دالاً على الاستقبال لا على الماضي ، وعلل لذلك .

الرسالة الثالثة : (رسالة في تصريف الفعل المضارع) :

بدأ الشيخ عبد المعطي المالكي رسالته بأن بعض إخوانه سأله عن بيان جزم الفعل المضارع المعتل الآخر على مذهب سيبوية ، ومذهب ابن السراج ، فبيَّن لهم ذلك .

ثم تحدث عن هذا الفعل المعتل الآخر في حالة الرفع ، نحو: (يَخْشَى ، ويَغْزُو ، ويَرْمِي)، والنصب في نحو (لن يخشى) ، فذكر رأي اللقاني أنه مبني فى هذه الحالة ، ولا محظور فيه ، إذ الأصل فى الفعل البناء .

كما ذكر رأي شيخه العلامة أبي الإرشاد علي الأجهوري أنه هو معربٌ ، ولا علامة له .

ثم عرض لقول ابن مالك في ألفيته :

فَـــالأَلِفَ اُنْوِ فِيـــــهِ غَيْـــرَ الْجَزْمِ ∴ وَأَبْـــدِ نَصْـــبَ مَـــا كَيَـــدْعُو يَرْمِـــي

وَالرَّفْـعَ فِيْهِمَـا اُنْـوِ، واحْـذِفْ جَازِمَـا ∴ ثَلاثُهُـــــــــــــــنَّ.....

وشرح ذلك بأن حرف العلة يحذف عند دخول الجازم إذا كان أصلياً ، ولم يكن مُبدلاً من همزة ، فإن كان مبدلاً من همزة ، كيَقْرَا ، ويَوْضُو، ويُقْرِي ، ففيه تفصيل : فتارة يُعتبر أنَّ الجازم دخل أولاً وجزم الفعل بسكون الهمزة ، ثم أبدلت ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة . وحينئذ يكون الإبدال قياسياً ، ولا يحذف حرف العلة لاستيفاء الجازم مقتضاه ، وإن اعتبر الإبدال قبل الجازم كان الإبدال شاذاً ، فإذا دخل الجازم جاز لك إثبات حرف العلة إن لم تعتد بالعارض ، وحذفه إن اعتددت به .

– تحدث أيضاً عن حالات دخول نون التوكيد على الفعل المضارع ، وأن منها ما هو واجب ، ومنها ما هو قريب من الواجب ، ومنها ما هو كثير، ومنها ما هو قليل ، ومنها ما هو أقل من القليل مستشهداً على ذلك بآيات من القرآن الكريم ، ومن شعر العرب .

وعلق على قول ابن مالك :

وَارْدُدْ إذَا حَـذَفْتَهَا فِـي الْوَقْـفِ مَـا ∴ مِـنْ أَجْلِهَـا فِـى الوَصْـلِ كَـانَ عُـدِمَا

في أنه إذا وقعت نون التوكيد بعد ضمة أو كسرة حُذفت في الوقف ، ويجب حينئذ أن يُردَّ ما حُذف في الوصل لأجلها .

كما تحدث عن نون التوكيد وصلاً ووقفاً ، وذلك في أثناء تعليقه على قول ابن مالك :

وأَبْـدِلَنْهَا بَعْـدَ فَـتْحٍ أَلِفـا ∴ وقْفَـاً ، كَمَـا تَقُـولُ فِي قَفِـنْ : قِفَـا

وَاحْـذِفْ خَفِيْفَـةً لِسَـاكِنٍ رَدِفْ ∴ وَبَعْـدَ غَيْـرِ فَتْحَـةٍ إذَا تَقِـفْ

– فَسَّرَ بعض الكلمات تفسيراً لغوياً ، وذلك فيما يورده من أبيات شعرية فقال في تعليقه على قول الشاعر :

مَـنْ نَـثْقَفَنْ مِـنْهُمْ فَلَـيْسَ بِآئِـبِ ∴ أَبَـداً ، وقَتْـلُ بَنِـي قُتَيْبَـةَ شَـافِي

و(نَثْقَفُ) بمعنى : تجد ، و(الآئب) الراجع(٦٦).

(٦٦) انظر: رسالة في تصريف الفعل المضارع صـ ١٤٢٥ ، ١٤٢٣ من التحقيق .

– كان يُبَيِّن الشاهد في الأبيات الشعرية –غالباً– ، ومن ذلك قوله بعد إيراده قول الشاعر :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ∴ شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

فالأصل : (ما لم يَعْلَمَنْ) ، فأبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً للوقف(٦٧).

– أشار إلى قضية بلاغية وهي التشبيه المقلوب(٦٨).

خامساً : مصادره في الرسائل :

الرسالة الأولى : (الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس) :

اعتمد الشيخ عبد المعطي في هذه الرسالة على بعض العلماء فنقل عنهم صراحة وهم :

١– اعتمد في تعريفه لعلم الشخص على قول ابن مالك :

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً ∴ عَلَمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخِرْنِقَا

كما اعتمد على قوله أيضاً في حديثه عن علم الجنس :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ ∴ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمّ

٢– عصام الدين الإسفراييني (ت ٩٤٣ هـ) .

نقل عنه في موضع واحد في تعريف اسم الجنس(٦٩) .

كما اعتمد أيضاً على كثير من أقوال العلماء في تعريف المصطلحات كـ (علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس ، والمعرفة ، والنكرة) دون أن يُصَرِّح بأسمائهم .

الرسالة الثانية : (أيّ) الموصولة :

اعتمد الشيخ عبد المعطي المالكي في هذه الرسالة اعتماداً كلياً على قول ابن مالك في ألفيته :

أيٌّ كمَا وأُعْرِبَتْ مَالَمْ تُضَفْ ∴ وَصَدْرُ وَصْلِها ضَمِيرٌ انْحَذفْ

كما أنه استقى مادته العلمية فيها من بعض العلماء ، فنقل عنهم وهم :

---

(٦٧) انظر: السابق صـ ١٤٢٥ من التحقيق .
(٦٨) انظر: السابق صـ ١٤٢٦ من التحقيق .
(٦٩) انظر: رسالة في الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس صـ ١٣٨٤ من التحقيق .

١- ابن مالك (ت٦٧٢هـ) نقل عنه في أكثر من موضع [٧٠].
٢- رضى الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) نقل عنه في موضع واحد[٧١].
٣- ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) نقل عنه في موضع واحد[٧٢].

الرسالة الثالثة : (رسالة في تصريف الفعل المضارع) :

اعتمد الشيخ عبد المعطي في هذه الرسالة على بعض العلماء فنقل عنهم صراحة وهم :

١- سيبويه (ت١٨٠هـ) نقل عنه في أكثر من موضع[٧٣] .
٢- ابن السراج (٣١٦هـ) نقل عنه في موضع واحد[٧٤] .
٣- ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) نقل عنه في موضع واحد[٧٥] .
٤- الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) نقل عنه في موضع واحد[٧٦] .
٥- إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١هـ) نقل عنه في موضع واحد[٧٧] .
٦- أبو الإرشاد علي الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ) نقل عنه في موضع واحد[٧٨].
٧- كما اعتمد على أبيات ابن مالك في (ألفيته) في غالبية هذه الرسالة[٧٩].

سادساً : اختياراته واعتراضاته في رسائله :

الرسالة الثانية : (أيّ الموصولة .

- اختار الشيخ عبد المعطي المالكي – وإن لم يُصرِّح بذلك – رأي سيبويه، وبعض البصريين كالمازني وغيره في أنّ (أيّ) الموصولة إذا أُضيفت

(٧٠) انظر: رسالة في (أيٍّ) الموصولة صـ ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٩٦ من التحقيق .
(٧١) انظر: رسالة في (أيٍّ) الموصولة صـ ١٤٠٣ من التحقيق .
(٧٢) انظر: السابق صـ ١٤٠٠ من التحقيق .
(٧٣) انظر: رسالة في تصريف الفعل المضارع صـ ١٤٠٨ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ من التحقيق .
(٧٤) انظر: السابق صـ ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٢ من التحقيق .
(٧٥) انظر: السابق صـ ١٤١٢ من التحقيق .
(٧٦) انظر: السابق صـ ١٤١٢ من التحقيق .
(٧٧) انظر: رسالة في تصريف الفعل المضارع صـ ١٤١١ من التحقيق .
(٧٨) انظر: السابق صـ ١٤١١ من التحقيق .
(٧٩) انظر: السابق صـ ١٤١٣ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ من التحقيق .

وحُذف صدر صلتها فإنها تكون مبنية، نحو: (أيُّهُمْ قائمٌ)، وتُعرب في بقية أحوالها[٨٠].

– اختار الشيخ عبد المعطي المالكي – وإن لم يُصرِّح بذلك – رأي ابن السراج ، وابن عصفور، وابن هشام ، والأزهري وغيرهم في أن عامل (أيّ) الموصولة لا بُدَّ أن يكون دالاً على المستقبل ، ولا يكون ماضياً[٨١].

– اختار رأي الكوفيين – وإن لم يُصرِّح بذلك – في أن عامل (أيّ) الموصولة يجب أن يكون مُقدماً عليها كي تمتاز من (أيّ) الشرطية ، والاستفهامية [٨٢].

الرسالة الثالثة : (رسالة في تصريف الفعل المضارع) :

– ذهب إلى أن قول ابن مالك : " واحذف جازماً " محتمل لأَنْ يُرَاد : اِحذف جازماً ، أي عند دخول الجازم ، فلا يرد عليه ؛ لأنه حينئذ يكون ماشياً على مذهب سيبويه أولاً وأخراً .

ويحتمل أن يُرَاد: واحذف جازماً، أى به، فيرد عليه ما ورد على غيره[٨٣].

وقد اختار الاحتمال الأول لا الثاني فقال : والاحتمال الأول أرجح ؛ لسلامته من الاعتراض[٨٤].

– ذهب إلى أنّ نون التوكيد لا تخلو مِنْ أن تكون دخلت على الفعل المضارع قبل الجازم أو بعده ، فإن كان دخولها أوَّلاً كان الفعل مبنياً ، وإعرابه بحسب المحل ، لكن يكون شاذاً ، إذ توكيد المضارع فى مثل هذا شاذ .

وإن دخل الجازم أولاً واستوفى عمله ، ثم دخلت نون التوكيد كان توكيده جارياً على القياس ، لكن يلزم أن يكون الفعل مُعرباً مع مباشرة النون وهو خلاف المشهور مِنْ أنَّ المضارع يجب بناؤه مع مباشرة نون التوكيد[٨٥].

---

(٨٠) انظر : رسالة في أيّ صـ ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ من التحقيق .
(٨١) انظر : السابق صـ ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ من التحقيق .
(٨٢) انظر : رسالة في أيّ صـ ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ من التحقيق .
(٨٣) انظر : رسالة في تصريف الفعل المضارع صـ ١٤١٣ من التحقيق .
(٨٤) انظر : السابق صـ ١٤١٣من التحقيق .
(٨٥) انظر : رسالة في تصريف الفعل المضارع صـ ١٤٢٠ من التحقيق .

– ذهب إلى أن فعل الأَمْرُ مبنىٌّ على ما يُجْزمُ به مضارعه ، وهو مذهب البصريين(٨٦).

سابعاً : تعليلاته في رسائله الثلاث :

الرسالة الأولى : (الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس) :

ذهب إلى أن علم الجنس معرفة لفظاً نكرة معنى معللاً ذلك بقوله :

إنَّ (أسامة) معرفة لفظاً نكرة معنى ، ولأجل تعريفه لفظاً تثبت له الأحكام اللفظية الثابتة لعلم الشخص من: صحة الابتداء به، وبمجيء الحال منه متأخرة ، ومنع دخول الألف واللام عليه ، ومنع إضافته ، ومنع نعته بالنكرة ، ويمنع الصرف بسبب آخر مع العلمية كالتأنيث مثلاً نحو : (أسامة) ، ولأجل تنكيره معنى لا يختتص بفرد(٨٧).

الرسالة الثانية : (أيّ) الموصولة :

– علل وجوب كون العامل في (أي) الموصولة مستقبلاً لا ماضياً فقال : "ووجهه : أنها وضعت للإبهام ، فإذا قلت : (يُعجبنى أيٌّ يقومُ) فالذى يقوم فى المستقبل معهم ، فيناسب وضعها ؛ لأنها وضعت على الإبهام ، وإن قلنا : (أعجبني أىٌّ قام) لا يقع إلا على الشخص الذى وقع منه القيام ، فلم يناسب وضعها(٨٨).

– علل وجوب تقديم عامل (أيّ) الموصولة عليها ، وعدم تأخره عنها كي تمتاز عن الشرطية ، والاستفهامية فقال : " وإنما اشترط تقديم العامل عليها لتمتاز عن الاستفهامية "(٨٩).

الرسالة الثالثة : (رسالة في تصريف الفعل المضارع) :

– علل حذف الياء دون التنوين في (جوارٍ) بما يلي :

---

(٨٦) انظر : السابق صـ ١٤٢٩ من التحقيق .
(٨٧) انظر: رسالة في الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس صـ ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ من التحقيق .
(٨٨) انظر : رسالة في (أي) الموصولة صـ ١٤٠٤ من التحقيق .
(٨٩) انظر : السابق صـ ١٤٠٤ ، ١٤٠٥من التحقيق .

أنها حرف علة، والتنوين حرف صحيح. وحرف العلة أولى بالحذف من غيره .
ومنها : أنَّ الياء جزءٌ ، والتنوين كُلٌّ ، وحذف جُزءٍ أولى من كُلٍ .
ومنها : أنَّ الياء لا تدل على مَعْنَى ، والتنوين يدل على مَعْنَى ، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل .

ومنها : أنَّ الياء آخر كلمة ، والحذف بالأواخر أولى[٩٠] .

– علل وجوب توكيد الفعل المضارع بالنون إذا كان مُجرداً من لام الأمر، وكان مُثبتاً ، مُستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لامه بقوله : " وإنما وجب التوكيد فى هذا القسم ؛ لأنَّ القسم إنَّما يُؤتى به للتحقيق ، فهو أشد احتياجاً إلى التوكيد "[٩١].

– علل قرب توكيد الفعل المضارع بالنون من الواجب إذا كان شرطاً لـ(إنْ) المُؤَكَّدَة بما الزائدة بقوله:" وإنما كان قريباً من الواجب ؛لأنَّ (إنْ) الشرطية لما أُكدت بـ (ما) الزائدة أشبهت القسمَ فى توكيده باللام " [٩٢].

ثامناً: منهجي في تحقيق الرسائل الثلاث :

اتبعت في تحقيق هذه الرسائل الثلاث الأسس التالية حتى تخرج بصورة سليمة كما أرادها صاحبها وهي:

١– كتبت النص محرراً وفق القواعد الإملائية المتبعة اليوم مع مراعاة علامات الترقيم ، وذلك بعد نقل أصل الرسائل من النسخة المخطوطة ، ووضعت ما سقط من الرسائل، أو ما حدث فيه خلل بين معقوفين هكذا [ ] وأشرت إلى ذلك في الحاشية .

٢– عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر أرقامها ، ووضعها بين قوسين مزهرين هكذا ﴿ ﴾ مع كتابتها بالرسم العثماني .

---

(٩٠) انظر : رسالة في تصريف الفعل المضارع صـ ١٤١٧ ، ١٤١٨ من التحقيق .
(٩١) انظر : السابق صـ ١٤٢٠ ، ١٤٢١ من التحقيق .
(٩٢) انظر : السابق صـ ١٤٢١ ، ١٤٢٢ من التحقيق .

٣_ خرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات مع عزوها إلى أصحابها .

٤_ خرجت الأبيات الشعرية ، وذلك بضبط ألفاظ البيت ، ونسبتها إلى أصحابها ما أمكن ، ثم تخريج الأبيات من دواوين أصحابها – إن وجدت – مع ذكر كتب النحو ، واللغة ، وتوضيح ما غمض من ألفاظ الأبيات ، وذكر بحورها العروضية ، وبيان محل الشاهد فيها ، وما فيها من روايات ، وإكمال البيت في التعليق إن كان ناقصاً .

٥- وثقت نقول المؤلف عن الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب إما بالرجوع إلى مؤلفاتهم – إن وجدت – ، أو مؤلفات غيرهم إن لم يكن لهم كتب متداولة ما استطعت ، والإشارة في الغالب إلى أماكن هذه النقول في أكثر من مؤلف، مع ذكر نص الآراء والأقوال إن دعت الحاجة إلى ذلك ، وقمت أيضاً بنسبة ما يمكن نسبته من الأقوال التي أغفل المؤلف نسبتها ممن نقل عنهم ، كما أشرت إلى الكتب التي نقل عنها الشيخ عبد المعطي ولم يشر إليها .

٦ – علقت على بعض المسائل التي تحتاج إلى التعليق كاختلاف الآراء في المسألة ، أو وجود أراء أخرى مغايرة لرأي الشيخ عبد المعطي المالكي، أو موافقة له حتى يتبين رأيه من الآراء الأخرى .

٧ – شرحت الألفاظ الغامضة وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية .

٨- ترجمت للأعلام الواردة في الرسائل بإيجاز، وذلك عند ورود العلم في أول مرة .

٩ – استغنيت عن ذكر بيانات المرجع في الحاشية اعتماداً على ذكرها في فهرس المراجع .

١٠ – ذيلت تحقيق الرسائل بعمل فهارس فنية تفصيلية تشمل: الآيات القرآنية، والأشعار ، والأعلام ، والمراجع ، والموضوعات .

تاسعاً: صور من الرسالة المحققة .

صورة الصفحة الأولى من الرسالة الأولى والثانية

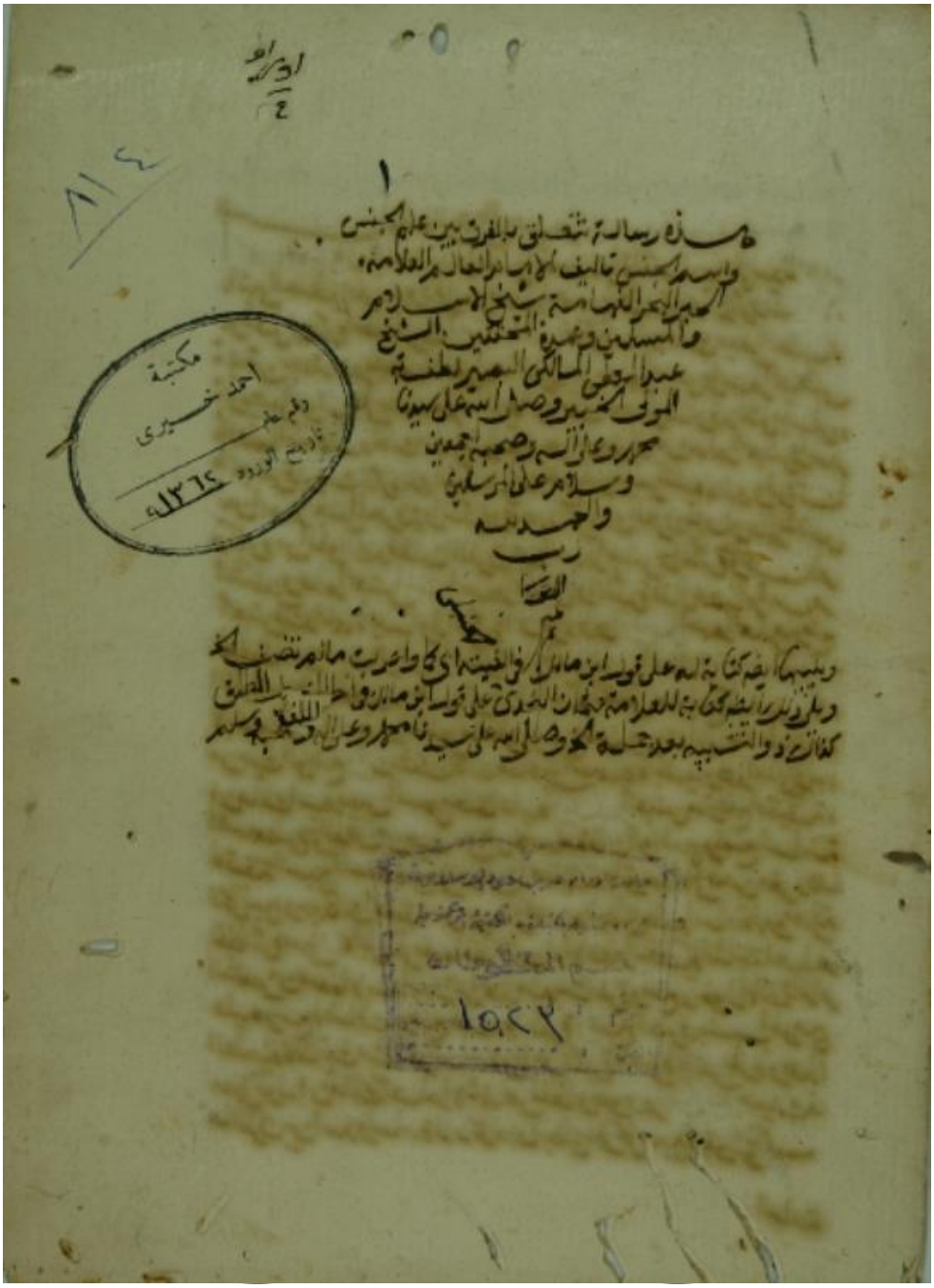

صورة الصفحة الأولى من الرسالة الثالثة

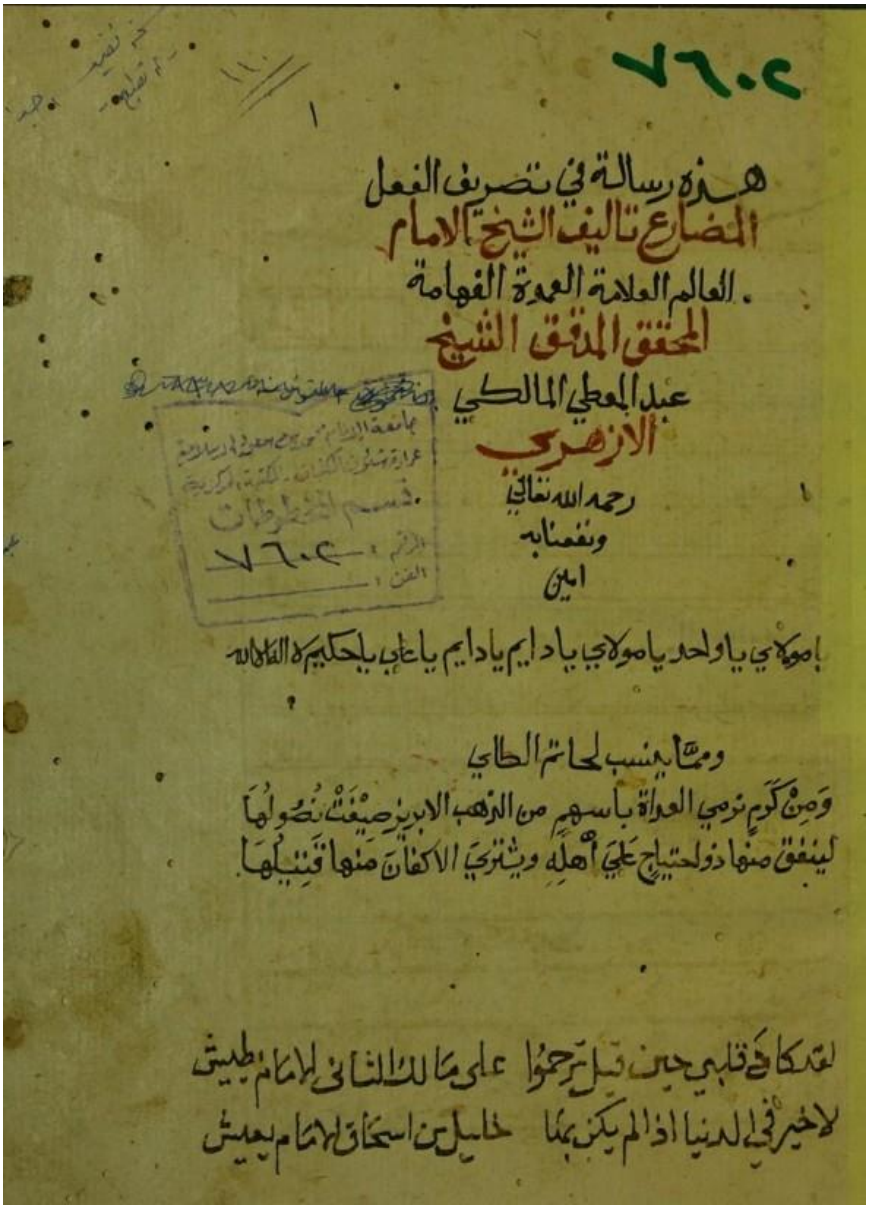

صورة الصفحة الأخيرة من الرسالة الثالثة

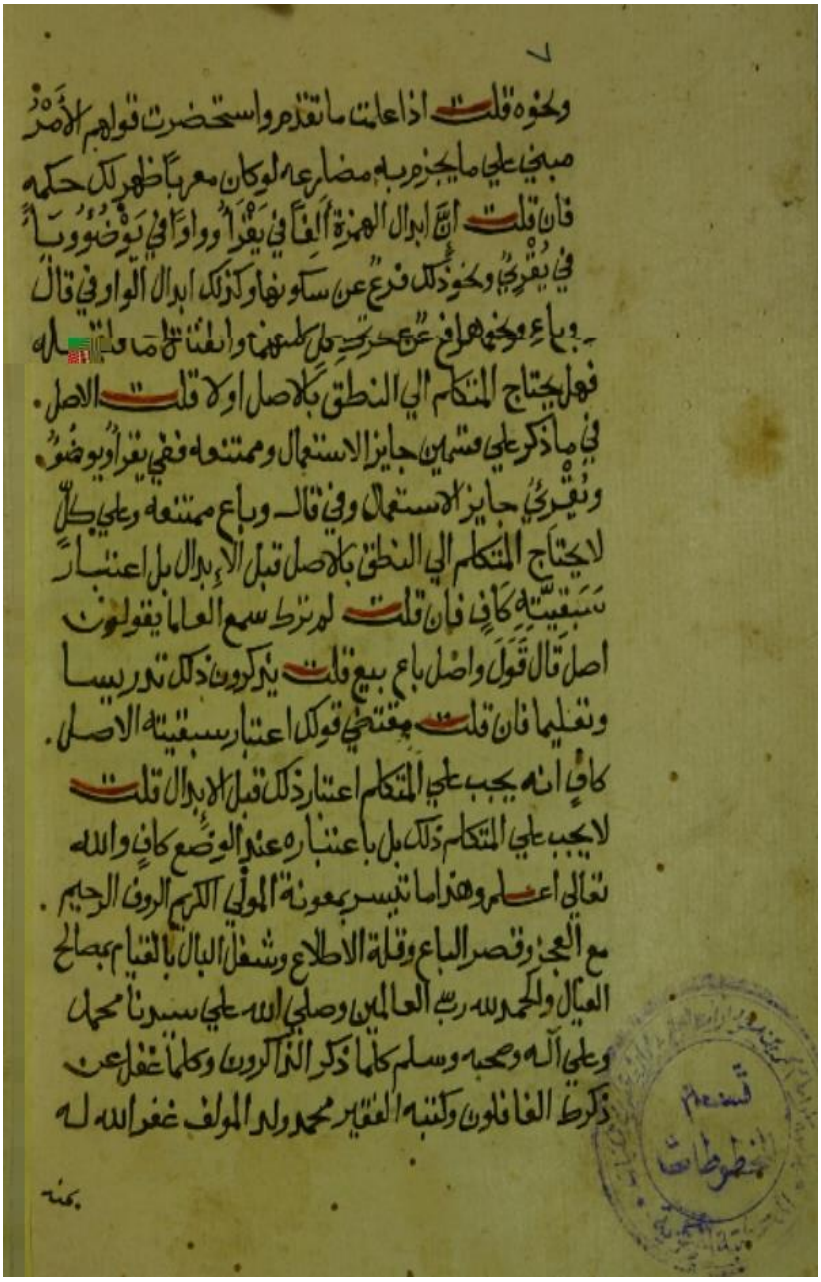

القسم الثاني

النص المحقق

رسالة في

الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين ، وأفضل الصلاة ، وأتم التسليم على سيدنا محمد النبى المصطفى الكريم ، وعلى آله وصحبه أجمعين كلما ذكره[٩٣] الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون أما بعد :

فأقول : قد سمعت بعض الطلبة يمتحن بعضهم بعضاً ، فيقول : ما الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس ؟ ويعسر الجواب على بعضهم لما فيه من الخفاء خصوصاً ، وقد نقل بعض العلماء أنه قال : دخلت مصر فلم أجد فيها من يفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس ، فأردت ذكر ذلك ليسهل ، ويتضح لمن يعسر عليه ذلك[٩٤].

وفرقنا بين اسم الجنس المعرفة ، والنكرة ، وضممنا إلى ذلك الفرق بينهما، و[بين] [٩٥] علم الشخص وغيره من الفوائد ، فقلنا : الفرق بين اسم الجنس ، والنكرة ، وعلم الشخص ، وعلم الجنس .

أما اسم الجنس ، والنكره فقال عصام [٩٦]: اسم الجنس عند النحاة يساوق النكرة[٩٧]، أي : يرادفها [٩٨].

وقيل : اسم الجنس ما وضع للحقيقة من حيث هى هي[٩٩].

---

(٩٣) في المخطوط (ذكرك) .

(٩٤) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق الاستحقاق ببعض مراد المرادي ٢٥٢/١

(٩٥) زيادة للسياق .

(٩٦) هو إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني المشهور بـ عصام الدين ، وقد برع في كثير من العلوم ، وصنف كتباً مفيدة منها : شرح كافية ابن الحاجب ، وحاشية على تفسير البيضاوي ، وغير ذلك توفي في سمرقند سنة ٩٤٣ه . راجع ترجمته في : طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنوي صـ ٣٧٦ ، شذرات الذهب ٢٩١/٨ ، هدية العارفين ٢٦/١ .

(٩٧) انظر : شرح العصام على متن السمرقندية في علم البيان صـ ٣٠ قال المحقق : إن عصام الإسفراييني عبَّر بالمساوقة ليشمل قولْيْ : المرادفة ، والمساواة .

(٩٨) ذهب بعض النحاة كالآمدي ، وابن الحاجب ، وجماعة إلى أنه لا فرق بين النكرة ، وبين اسم الجنس ، فهما كالشيء الواحد وهو ما وُضع للفرد المنتشر . انظر : حاشية الصبان ٢٢٢/١ ، ٢٢٣ ، حاشية الخضري ٦٦/١ ، ٦٧ ، النحو الوافي ٢٨٨/١

(٩٩) قال السيوطي بعد أن ذكر هذا التعريف لاسم الجنس : " .... أي من غير أن تُعين في الخارج أو الذهن ، كالأسد اسم للسبع ، أي لماهيته " انظر الهمع ٢٣٢/١ ، وقد ورد هذا =

والنكرة : ما وضع للفرد المنتشر(١٠٠).

وقيل : النكرة ما وضع للحقيقة بقيد الوحدة(١٠١).

واسم الجنس : ما وضع للحقيقة لا بقيد الوحدة(١٠٢).

وعلم الشخص : ما عُلِّق على شئ بعينه غير متناول ما أشبهه من حيث الوضع(١٠٣)، وإن شئت قلت :

=التعريف عند كثير من العلماء . انظر : شرح الحدود النحوية للفاكهي صـ ٢٨٠ ، إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس لمحمد الأمير صـ ١٠٣٨ ، النحو الوافي ٢٩١/١

(١٠٠) انظر : حاشية الصبان ٢٢٣/١

قال محمد الأمير : " ... ومعنى انتشاره صدقه على كثيرين لا دفعة واحدة ، وهو معنى العموم البدلي المُعبَّر عنه بالإطلاق ، وفيه كُلية ..."

انظر : إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس لمحمد الأمير صـ ١٠٤١

قال أبوحيان : " النكرة هي الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه إن اتفق أن يوجد له جنس .... وقيل : هو الاسم الصالح لكل واحد من جنسه على طريق البدل "

انظر : التذييل والتكميل ١٠٢/٢ ، وراجع : شرح الحدود النحوية للفاكهي صـ ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، النحو الوافي ٢٠٩/١

(١٠١) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٦٦/١

(١٠٢) انظر : حاشية الصبان ٢٢٤/١ ، حاشية الخضري ٦٦/١ وقال المؤلف في شرحه للأجرومية : " اسم الجنس ما وضع للماهية من حيث هي هي " انظر : الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والأجرومية صـ ١٣٥ تحقيق / حسين الحكمي.

ذهب بعض النحويين إلى أنه يوجد فرق بين النكرة الموضوعة للفرد المنتشر ، أي للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما ، واسم الجنس الموضوع للدلالة على الماهية بلا قيد ، ويسميه الأصوليون مطلقاً ، وهو الذي يصدق على كثيرين ، بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون التعيين ، فيكون التعيين حاصلاً غير مقصود في وضعه . انظر : حاشية الصبان ٢٢٤/١ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٦٦/١ .

قال الصبان " ... إن جعل اسم الجنس قسيماً للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة ، ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض ؛ لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصاً وعامة ، كما قال يس وغيره ، فتطلق تارة ، ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس ، وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص " انظر : حاشية الصبان ٢٢٤/١

وأرى أن الرأي القائل بالتفريق بين النكرة ، واسم الجنس هو الرأي الصحيح ؛ لأن من لا يفرق بينهما رأيه فيه تعميم ، وعدم تخصيص للمصطلحات النحوية وهذا لا يجوز .

انظر : علم الجنس واسمه في ضوء دراسة الأساليب النحوية د/ صلاح عبد العزيز صـ٩٦ ، ٩٧

(١٠٣) هذا هو تعريف الزمخشري ، وابن الحاجب ، والفاكهي ، ومحمد الأمير وغيرهم . انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٦٨/١ ، شرح الكافية

ماعُين مسماه لا بقيد [١٠٤]. وهذا معنى قول ابن مالك :

اسْـــمٌ يُعَـــيِّنُ المُسَـــمَّى مُطْلَقـــاً ∴ عَلَمُـــــــــــهُ ..... [١٠٥]

وعلم الجنس : ما وضع للحقيقة المستحضرة فى الذهن من حيث هي هي كـ(أسامة)[١٠٦]، فإن الواضع وضع (أسامة) لحقيقة السبع المستحضرة فى الذهن[١٠٧].

والحقيقة لا توجد إلا فى ضمن مفردها ، فكل سبع وجد كانت الحقيقة موجودةً فى ضمنه ، فيطلق عليه (أسامة) ، فهو معرفة لفظاً نكرة معنى[١٠٨]، ولأجل تعريفه

= =للرضي ٢٤٥/٣ ، شرح الحدود النحوية للفاكهي صـ ٣٠٢ ، إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس صـ١٠٣٧ ، الهمع ٢٣٢/١ ، النحو الوافي ٢٩٣/١

وقال الزمخشري بعد أن عَرَّفه : " ... ولا يخلو من أن يكون اسماً كـ زيد ، وجعفر ، أو كنية كأبي عمرو ، وأم كلثوم ، أو لقباً كـ بطة ، وقفة "

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/١ ، علم الجنس واسمه في ضوء دراسة الأساليب النحوية صـ ٧٨

وقال الرضي : " ... وقوله : (غير متناول غيره) يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع أيَّ معين كان بخلاف العلم ...ومعنى الوضع ، أي أنه لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد " انظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٥/٣

(١٠٤) انظر : الهمع ٢٣٢/١ وقال المؤلف في شرحه للأجرومية : " إنّ علم الشخص ما وضع للماهية بقيد التَشخُّص "انظر : الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والأجرومية صـ ١٣٥ تحقيق / حسين الحكمي.

(١٠٥) قال ابن مالك : **اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقاً عَلَمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخِرْنِقا**
وَقَرَنٍ ، وَعَدَنٍ ، ولا حِق وَشَذْ قُمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقِ

انظر : شرح الألفية لابن عقيل ١١٨/١ ، شرح المكودي ١٣٠/١

(١٠٦) هذا التعريف ذكره الكثير من العلماء . انظر : شرح الكافية للموصلي ٤١١/١ ، أوضح المسالك١٣٢/١، التصريح٣٩١/١ ، شرح الحدود النحوية للفاكهي صـ ٣٠٢ ، حاشية الصبان ٢٢٣/١ ، حاشية الخضري ٦٦/١

(١٠٧) انظر : الدرة السنية للمؤلف صـ ١٣٥ تحقيق / حسين الحكمي .

قال السيوطي : " إنّ التعيين إن كان خارجياً بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كـ (زيد) فهو علم الشخص ، وإن كان ذهنياً بأن كان الموضوع له معيناً في الذهن ، أي ملاحظ الوجود فيه كـ (أسامة) علم للسبع ، أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم جنس" انظر : الهمع ٢٣٢/١ ، وراجع : شرح الكافية للموصلي ٤١١/١ ، وشرحه لألفية ابن معط ٦٣٥/١ ، حاشية الصبان ٢٢٣/١ ، حاشية الخضري ٦٦/١ ، علم الجنس واسمه في ضوء دراسة الأساليب النحوية صـ ٨١

(١٠٨) قال الفاكهي : " هو ما وضع لشيء معين في الذهن ، أي ملاحظ الوجود فيه كـ (أسامة) علم للسبع ، أي لماهيته الحاضرة في الذهن ، فهو في التعيين بمنزلة المعرَّف بلام الحقيقة ، فقولك : (أسامة أجرأ من ثعالة) بمنزلة قولك : الأسد أجرأ من الثعلب .." .

لفظاً تثبت له الأحكام اللفظية الثابتة لعلم الشخص من [١٠٩] : صحة الابتداء به [١١٠] ، وبمجيء الحال منه متأخرة[١١١]، ومنع دخول الألف واللام عليه[١١٢]، ومنع إضافته[١١٣]، ومنع نعته بالنكرة[١١٤]، ويمنع الصرف بسبب آخر مع العلمية كالتأنيث مثلاً نحو : (أسامة) [١١٥]، ولأجل تنكيره معنى لا يختص بفرد [١١٦]. وهذا معنى قول ابن مالك :

انظر : شرح الحدود النحوية صـ ٣٠٧ ، وراجع : التصريح ٣٩١/١

(١٠٩) راجع هذه الأحكام اللفظية بين علم الجنس ، وعلم الشخص في: شرح الكافية للموصلي ٤١١/١ ، توضيح المقاصد ٤٠١/١ ، أوضح المسالك ١٣٢/١ ، ١٣٣ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٢٨/١ ، المقاصد الشافية ٣٨٠/١ وما بعدها ، التصريح ٣٩٢/١ ، ٣٩٣ ، الهمع ٢٣٢/١ ، حاشية الصبان ٢٢٢/١ ، النحو الوافي ٢٩٤/١ : ٢٩٦ .

(١١٠) أي يصح أن يقع مبتدأ بلا مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة ، فتقول : أسامة مقبلٌ ، وثعالة هاربٌ ، وأسامة أجرأ من ثعالة ، كما تقول : زيدٌ مُقبل .

(١١١) أي يصح أن يكون صاحب حال من غير مسوغ أيضاً ، فيأتي منه الحال النكرة فتقول : (هذا أسامة مقبلاً ، وذاك ثعالة مُدبراً) ؛ لأن صاحب الحال يكون معرفة .

قال سيبويه : " هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة ..... فكل هذا يجري خبره مجرى عبد الله ، ومعناه إذا قلت : هذا أبو الحارث ، أو هذا ثعالة أنك تريد هذا الأسد ، وهذا الثعلب ، وليس معناه معنى زيد وإن كان معرفة " الكتاب ٩٣/٢

(١١٢) أي لا يصح أن تقول في (أسامة، وثعالة) : (الأسامة، والثعالة)،كما لا يقال: (الزيد) .

قال سيبويه : " ويدلك على أن ابن عرس .... معرفة أنك لا تدخل في الذي أضفن إليه الألف واللام ، فصار بمنزلة : زيد وعمرو " انظر : الكتاب ٩٦/٢ ، وراجع : المقاصد الشافية ٣٨١/١

(١١٣) أي أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ، فلا تقول : أسامتكم ، كما لايقال : زيدكم إلا إن قُصد فيه الشياع فيجوز إضافته ؛ لأن المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على مُعرِّف واحد ، وذلك مأمون الشياع . انظر : التصريح ٣٩٢/١ ، وراجع : المقتضب ٤٤/٤ ، ٤٥ ، شرح الكافية الشافية ٢٥٢/١

(١١٤) أي أنه لا ينعت بالنكرة ؛ لأنه معرفة ، فلا بد أن يكون نعته معرفة ، وذلك للمطابقة بينهما ، فلا يقال : (أسامةٌ مفترسٌ) ، بل تقول : المفترس .

(١١٥) أي يمنع من التنوين ، ويجر بالفتحة . و(أسامة) هنا مؤنث تأنيثاً لفظياً لا معنوياً ، ومثله (ثعالة) ، وكزيادة الألف والنون في (زعفران ، وحمار قبَّان) على وزن (فَعْلانَ) ، وكوزن الفعل في (بنات أوْبَرَ ، وابن آوَى) .

قال سيبويه : " ... وأما ابن قترة ، وحمار قبَّان ، وما أشبهها فيدلك على معرفتهن ترك صرف ما أضفن إليه " انظر : الكتاب ٩٦/٢ ، وراجع : المقاصد الشافية ٣٨٢/١ ، التصريح ٣٩٢/١ ، ٣٩٣

(١١٦) قال الشاطبي : " وهو عم في المعنى على حدِّ عموم أسماء الأجناس ، إذ هي لا تختص بشخص من ذلك الجنس دون آخر ... " المقاصد الشافية ٣٨٠/١ ، ٣٨١ =

..... ∴ كَعَلَـمِ الأَشْـخَاصِ لَفْظـاً وَهْـوَ عَـمّ [١١٧]

فإن قيل حينئذٍ : ما الفرق بين (أسد ، وأسامة) ؛ لأن كلاً منهما يطلق على كل سبع ، فيقولون : في (أسامة) علم جنس، وفي (أسد) نكرة ، أو اسم جنس .[٢/أ]

قيل: الفرق أن (أسامة) وضع للحقيقة المستحضرة فى الذهن، و(أسد) وضع للفرد المنتشر أو للحقيقة من حيث هي هي لا بقيد الحضور الذهني للحقيقة، أو للحقيقة بقيد الوحدة على ما تقدم من الخلاف[١١٨].

فإن قيل : هذا بالنسبة لاسم الجنس ، فما الفرق بين علم الجنس كـ (أسامة) ، وبين اسم الجنس المعرفة كـ (الأسد) ، فإن كلاً منهما معرفة لفظاً نكرة معنى .

= وقال المرادي:" وقوله : وهو عم يعني أنه فارق العلم الشخصي من جهة المعنى بعمومه ، إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعض ، ألا ترى أن (أسامة) صالح لكل أسد بخلاف العلم الشخصي " انظر : توضيح المقاصد ٤٠١/١

(١١٧) قال ابن مالك : **وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمّ**
مِنْ ذَاكَ : أُمّ عِرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ
وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ كَذَا فُجَارٍ عَلَمٌ لِلْفَجْرَه

انظر : شرح الألفية لابن عقيل ١٢٦/١ ، ١٢٧ ، شرح المكودي ١٣٤/١

(١١٨) قال الأزهري : " ... وقد يقال : لمَّا عاملوا (أسداً) معاملة النكرة ، و(أسامة) معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما ، وإلا لزم التحكم ، فبالأثر يُستدل على المُؤثِّر .

والفرق : أن الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخصٌ ما ، وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق ، فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كـ (أسامة) ، والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كـ (أسد) .

وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها .

والحاصل أن (أسداً) موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها أصلاً .

و(أسامة) موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخيص لها مع قطع النظر عن أفرادها "

انظر : التصريح ٣٩٤/١ ، وراجع : شرح التسهيل لابن مالك ١٨٢/١ ، توضيح المقاصد ٤٠١/١ ، ٤٠٢ ، حاشية الصبان ٢٢٤/١ ، حاشية الخضري ٦٦/١

أجيب : بأن علم الجنس معرفة بذاته ، واسم الجنس المعرفة معرفة بواسطة الألف واللام هذا إن قلنا : إنّ كلاً من علم الجنس ، واسم الجنس موضوع للحقيقة المستحضرة فى الذهن(١١٩) .

أما إن قلنا : إنّ علم الجنس موضوع للحقيقة المستحضرة في الذهن ، واسم الجنس موضوع للحقيقة من حيث هي هي ، أي : لا بقيد الاستحضار فالفرق ظاهر(١٢٠).

فإن قيل : الوضع للشيء مفرع عن استحضاره ، فلا يتصور الوضع له من غير استحضاره .

---

(١١٩) على هذا القول الذي فيه اسم الجنس معرفاً بـ (أل) الجنسية لا فرق بينهما ، فهما من حيث اللفظ معرفة ، ومن حيث المعنى نكرة ، فهما مترادفان ، وعلى هذا الكثير من العلماء كابن يعيش ، وابن مالك ، والرضي ، والشاطبي وغيرهم .

قال ابن يعيش : " ... واعلم أن هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا إلا أن تعريفها أمر لفظي ، وهي من جهة المعنى نكرات ؛ لشياعها في كل واحد من الجنس ، وعدم اخصاصها شخصاً بعينه دون غيره إلا أن الشياع لم يكن لأنه بإزاء حقيقة شاملة ، بل لأجل أن هذا اللفظ موضوع بإزاء كل شخص من هذا الجنس "

انظر : شرح المفصل ٣٥/١ ، ٣٦ ، وراجع : شرح الكافية للرضي ٢٤٩/٣ ، ٢٥٠ ، توضيح المقاصد ٤٠١/١ ، ٤٠٢ ، إتحاف ذوي الاستحقاق ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ ، المقاصد الشافية ٣٨٣/١ ، ٣٨٤ ، الهمع ٢٣٢/١ ، حاشية الصبان ٢٢٤/١

(١٢٠) الدرة السنية للمؤلف صـ ١٣٥ تحقيق / حسين الحكمي وعلى هذا القول فإن كلاً من علم الجنس واسمه موضوعان للحقيقة الذهنية إلا أن اسم الجنس موضوع لها من حيث هي هي ، فـ (أسد) موضع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلاً ، لكن علم الجنس كـ (أسامة) موضع للحقية باعتبار حضورها في الذهن . انظر : توضيح المقاصد ٤٠١/١ ، ٤٠٢ ، وراجع : الهمع ٢٣٢/١ ، علم الجنس واسمه في ضوء دراسة الأساليب العربية صـ ٨٩

قال الموصلي : " إن قيل : ما الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس مع أنهما يُطلقان على كل واحد من الأشخاص ؟

قيل : إن الأول موضوع للحقيقة المتحدة الذهنية بمنزلة التعريف باللام للمعهود ، وإنما أطلق على الواحد الخارجي باعتبار مطابقة تلك الحقيقة له مطابقة الكلي لجزئياته الخارجية ، لا أنه مقصود بالوضع .

وأما الثاني : فموضوع لكل فرد من أفراد النوع على طريقة البدل ".

انظر : شرحه على كافية ابن الحاجب ٤١١/٢

أجيب : بأن الاستحضار حاصل فى كل من علم الجنس ، واسم الجنسِ مُصَاحَبٌ ومُلاحَظٌ ، وفي اسم الجنسِ مُصاحب غيرُ ملاحظ ، إذ لا يلزم من وجود الشئ ملاحظته واعتباره [١٢١].

فإن قيل : إطلاق (أسامة) على الأسد الحاضر فى قولك : (هذا أسامة مقبلاً) هل هو من باب الحقيقة أو المجاز ؟.

أجيب : بأنه [إذا] [١٢٢] أُطلق على هذا الفرد باعتبار شخصه الحاضر فهو مجاز ؛ لأن اللفظ لم يُوضع لهذا الشخص ، وإن أُطلق عليه باعتبار الحقيقة التى وضع لها اللفظ لحاضرة فى ضمنه فهو حقيقة[١٢٣] .

هذا وقد قال بعضهم : إنّ علم الجنس معرفة لفظاً ومعنى مدعياً أنه التحقيق[١٢٤] .

---

(١٢١) انظر : المقاصد الشافية ٣٨٥/١ ، حاشية الصبان ٢٢٤/١

قال محمد الأمير : " إن قلت : لا يتأتى الوضع لشيء إلا إذا استحضر ، فإن الوضع للمجهول لا يمكن ، فحينئذ الاستحضار لا بُدَّ منه فيهما ، ولا يظهر فرق بينهما .

قلت : يُجاب عن ذلك بأوجه منها : أن الاستحضار في علم الجنس شَطرٌ ، أي جزء من الموضوع له ، وفي اسم الجنس شرطٌ في الوضع خارج عن الموضوع له .

انظر : إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس صـ ١٠٣٨

(١٢٢) زيادة للسياق.

(١٢٣) قال الرضي : " .. إن أعلام الأجناس وُضعت أعلاماً للحقائق الذهنية ... فكل واحد من هذه الأعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة ، فهو إذن غير متناول غيرها وضعاً ، وإذا أُطلق على فرد من الأفراد الخارجية ، نحو : هذا أسامة مُقبلاً ، فليس ذلك بالوضع ، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجة ، ... فلفظ (أسد) مثلاً موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج على وجه التشريك ، و(أسامة) موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة ، فإطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة .. ولا بُدَّ من كونه مجازاً في الفرد الخارجي ..... "

انظر : شرح الكافية ٢٤٦/٣ ، وراجع : رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس للشيخ / يحيي المغربي صـ ١٣٧

(١٢٤) لم أعثر على نسبة هذا الرأي ، لكني رأيت ابن مالك ، والمرادي ، وناظر الجيش يذكرون هذا الكلام .

يقول المرادي : " لما كان للعلم الجنسي خصوص من وجه ، وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان : إعطاؤه حكم المعارف ، وإعطاؤه حكم النكرات ، وطريق ذلك السماع " انظر : توضيح المقاصد ٤٠٤/١ ، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٣/١ ، تمهيد القواعد ٦٢٨/٢

أما كونه معرفة لفظاً فظاهِرٌ ، وأما معنى فوجهه أنه يعين الحقيقة التى وضع لها اللفظ .

والمعرفة : ما وضع ليستعمل فى معين[١٢٥]، وإن شئت قلت : ما عُيِّن مُسماه[١٢٦] ، فإذا قلت : (هذا أسامة) ، فلا شك أنه يعين حقيقة الأسد دون غيرها من الحقائق .

هذا وقوله : (المستحضرة فى الذهن) [١٢٧] لا يتجه إلاعلى القول بأن الواضع بعضٌ [١٢٨] ، وأما على القول بأن الواضع هو الله[١٢٩]، فلا يتجه [١٣٠] والله أعلم .

---

(١٢٥) هذا التعريف ذكره ابن الحاجب ، والفاكهي وغيرهما . راجع هذا التعريف في : شرح الكافية للرضي ٢٣٤/٣ ، شرح الكافية للموصلي ٤٠٧/٢ ، تمهيد القواعد ٤٣١/١ ، شرح الحدود النحوية للفاكهي صـ٢٩٣ .

وقال الرضي معلقاً على تعريف ابن الحاجب : " قوله المعرفة : ما وضع لشيء بعينه ...معناه : ما وضع ليستعمل في واحد بعينه ، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع ، كما في الأعلام ، أو لا كما في غيرها . ولو قال : ما وضع لا ستعماله في شيء بعينه لكان أصرح " راجع : شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٣٤

(١٢٦) هذا التعريف ذكره أبو حيان . انظر : التذييل والتكميل ١١٠/٢

وقال ابن عصفور : " المعرفة كل ما علق في أول أحواله على أن يخص مسماه " انظر: شرحه للجمل ١٣٤/٢

(١٢٧) أي في تعريف علم الجنس السابق ، وهو: ما وضع للماهية المستحضرة في الذهن . انظر : شرح ألفية ابن معط للموصلي ٦٣٥/١ ، شرح الحدود للفاكهي صـ٣٠٧ ، النحو الوافي ٢٩٦/١ . ولا أدري لماذا عاد إليه بعد أن تحدث عنه ، وفرق بينه وبين علم الشخص ، والنكرة .

قال محمد الأمير : " إن الاستحضار في علم الجنس حاصل مقصود ، وفي اسم الجنس حاصل غير مقصود " انظر : إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس صـ ١٠٣٩

(١٢٨) انظر : حاشية الصبان ٢٢٤/١ أي بعض العلماء .

(١٢٩) هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء ، وتدور حول بيان واضع اللغة أتوقيف ووحيٌ ، أم اصطلاح وتواضع ، فذهب أبو على الفارسي ، وأحمد بن فارس إلى أن لغة العرب توقيفٌ ، بدليل قوله تعالى : { وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا } البقرة /٣١ ، وكان ابن عباس يقول : علَّمه الأسماء كلها ، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة ، وأرض وغير ذلك .

لكنَّ أكثر أهل العلم على أن اللغة تواضع واصطلاحٌ . راجع هذه القضية في : الخصائص ٤٠/١ وما بعدها ، الصاحبي صـ ١٣ وما بعدها ، المزهر ٨/١ وما بعدها

(١٣٠) قال محمد الأمير : " إن قُلْتَ ما الدليلُ على اعتبار هذه الأمور حالَ الوضع ؟ (أي الأمور المستحضرة في الذهن) قلت : إن قُلنا : الواضع غيرُ الله – تعالى – ، فلا يَبعد نقل هذه

فإن قيل : ما تقرر من أن العلم يمتنع دخول الألف واللام عليه ، ويمتنع إضافته(١٣١).

يُرد على الأول [بـ] (١٣٢) نحو قوله :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً ∴ شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كاهِلُهْ (١٣٣)

فإن (يزيد) علم وقد دخلت عليه الألف واللام .

ويرد على الثانى [بـ] (١٣٤) قول القائل : [٢/ب]

الاعتبارات عنه ، وإن قلنا : هو الله – تعالى – ، فيمكن أنَّه اطَّلع عليها بوحي أو إلهام" انظر : إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس صـ ١٠٣٩

(١٣١) الأعلام على نوعين : نوع لا يدخله الألف واللام ، نحو : (زيد ، وعمرو) وهذا أكثر الأعلام .

وقسم يدخله الألف واللام ، وهي أعلام قليلة ، وتكون لازمة ، نحو : (الثريَّا ، والدَّبَران) وغير ذلك ، وغير لازمة، نحو : (الحارث ، والعباس ، والفضل) .

انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤١/١ ، البديع في علم العربية لابن الأثير ٣٤/٣ ، ٣٥

والنوع الأول لما كان مُعرَّفاً بحسب أصله ، لم تدخل عليه الألف واللام ، وكذلك لا يُضاف ؛ لأنه مُعرَّف ، وأل ، والإضافة للتعريف ، فلا يجتمع على الاسم الواحد مُعرِّفان ، لكن قد يشترك جماعة في اسم علم ، كأن يكون لك صديقان مثلاً اسم كل واحد منهما (زيد، أو عمرو) ، وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس ، فتتصل به (أل) ، وتضيفه ، كما يكون ذلك في (رجل ، وغلام) ، وذلك مثل : (ربيعة الفرس ، ومضر الحمراء) .

انظر : شرح المفصل للخوارزمي ١٩٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/١ ، ٤٤ ، البديع في علم العربية لابن الأثير ٣٦/٣ ، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١٢٧/١

(١٣٢) زيادة للسياق.

(١٣٣) البيت من الطويل لابن ميادة الرماح بن أبرد الذبياني ، وهو من شواهد : معاني القرآن للفراء ٣٤٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٦/١ ، شرح المفصل للخوارزمي ١٩٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش٤٤/١ ، شرح الكافية للرضي٣٦٩/١ ، أوضح المسالك ٧٣/١ ، المغني ٣٢٧/١ ، التصريح ٤٩٧/١ ، خزانة الأدب ٤٤٢/٩

ويروى البيت بـ (وجدت) بدلاً من رأيت ، وبـ (أحناء) بدلاً من (أعباء) .

والشاهد في البيت قوله : (اليزيد) حيث دخلت (أل) على اسم معرفة ضرورة في الشعر، وبعض النحويين يخرجها على الزيادة .

قال الفراء : " .... لا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يُجرى ، مثل : (يزيد ، ويعمر) إلا في الشعر ...وإنما أدخل في (يزيد) الألف واللام لمَّا أدخلها في (الوليد) ، والعرب إذا فعلت ذلك ، فقد أمست الحرف مدحاً " انظر : المعاني ٣٤٢/١ ، وراجع : أمالي ابن الشجري ٢٣٥/١ ، شرح المفصل للخوارزمي ١٩٥/١

(١٣٤) زيادة للسياق.

عَــلاَ زَيْــدُنا يَــوْمَ النَّقَــا رأسَ زَيْــدِكم ∴ ..... (١٣٥)

فإن (زيد) علم وقد أضيف .

أجيب عن الأول بأن (أل) زائدة(١٣٦)، وأجيب (١٣٧) عن الثانى: بأن كلاً منهما قُصد تنكيره،ثم أُدخل عليه الألف واللام فى الأول،وأضيف في الثانى(١٣٨).

---

(١٣٥) هذا شطر بيت من الطويل لزيد بن مهلهل الطائي المعروف بـــ (زيد الخيل) وتمامه :

..... **بأبيضَ ماضي الشَّفْرَتَيْن يمانِ**

وهو من شواهد : المقتصد ٧٥٥/٢ ، شرح المفصل للخوارزمي ١٩٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٤٧/١ ، شرح الكافيــة للرضــي ٣٦٨/١ ، ٢٠٩/٢ ، المغني ٣٢٨/١ ، التصريح ٤٩٧/١ ، خزانة الأدب ٢٢٤/٢ ، ٢٠٧/٤، ٧/ ٢٤٧

ويروى أيضاً : **عَلَا زيدُنا يوم الْوَغَى بأبيضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيد يَمَانِ**

كما يروى : **عَلَا زيدُنا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زَيْدكم بأبْيَضَ مَشْحُوذِ الْغِرَارِ يَمَانِ**

والنَّقَا: الكَثِيْب من الرمل، والمراد باليوم : الحرب التي كانت عند النقا ، وماضــي : نافــذ القطع ، والشفرتين : واحدها شفرة ، وهي حد السيف ، واليمان : نسبة إلى اليمن .

والشاهد في البيت قوله : (زَيْدِكم) ، فقد أضافه إلى الضمير رغم علميته ، فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى (أخيك ، وصاحبك) .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١

وهناك شواهد كثيرة غير هذين الشاهدين على ذلك ، ومنها في دخول (أل) على العلم

قول أبي النجم العجلي : **بَاعَدَ أمَّ العَمْرو مِنْ أسِيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِهَا**

وقول الأخطل : **وقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وابْنُ أمِّهِ أبُو جَنْدَلٍ والزيدُ زيدُ المَعَارِكِ**

ومن شواهد مجيء العلم مضافاً قول ربيعة الرقي :

لَشَتَّانَ ما بَيْنَ الْيَزِيْدَيْنِ في النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأَعَزِّ ابن حَاتِمِ

انظر : شرح المفصل للخوارزمي ١٩٢/١ : ١٩٤ ، شرح المفصل لابــن يعــيش ٤٤/١ ، البديع في علم العربية ٣٦/٣ ، ٣٧ ، المغني ٣٢٧/١ ، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١٢٧/١ ، ١٢٨

(١٣٦) لم يتعرض الشيخ عبد المعطي للرأي الذي ذكر أن دخول (أل) هنا ضرورة شعرية .

انظر : التصريح ٤٩٧/١

(١٣٧) توجد كلمة بعد قوله : (وأجيب) وهي : (ابتدا عنه) وأرى أنها زائدة .

(١٣٨) قال الرضي : " ... وشرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف ، فإن كان ذا لام حذفت لامه ، وإن كان علماً نُكِّر بأن يُجعل واحداً من جملة من سُمِّي بذلك اللفــظ.. ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها ، وعندي أنــه يجــوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه، إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا "

انظر : شرح الكافية ٢٠٩/٢

وقال ابن هشام : " .. إن (أل) في (اليزيد ، والعمر) للتعريف ، وإنهما نُكِّرا ، ثــم أُدخلــت عليهما (أل) ، كما يُنَكَّر العلم أضيف" انظر: المغني ٣٢٨/١ ، وراجع : التصريح ٤٩٧/١

هذا أي قصد التنكير ظاهر فى علم الشخص ، وأما في علم الجنس فغير ظاهر ؛ لأنه نكرة معنى ، فقصد التنكير فيه تحصيل للحاصل، وتحصيل الحاصل غير معقول[١٣٩].

وقد يجاب عن ذلك : بأن معنى قصد تنكيره عدم ملاحظة القيد الذى تحصل به تعيين الحقيقة ، وهو الاستحضار فى الذهن الذى حصل بالفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس لقولهم علم الجنس : ما وضع للحقيقة المستحضرة فى الذهن[١٤٠]، واسم الجنس : ما وضع للحقيقة من حيث هي هي، أي لا بقيد الاستحضار فى الذهن [١٤١] والله أعلم .

وقال الأزهري تعقيباً على إضافة العلم بأنه نُكِّر ثم دخلت عليه (أل) : " وعندي فيه نظر؛ لأنه وإن نُكِّرَ لا يقبل (أل) نظراً إلى أصله وهو الفعل ، والفعل لا يقبل (أل) بخلاف (زيد) إذا نُكِّرَ " انظر : التصريح ٤٩٨/١

(١٣٩) العلم الجنسي يساوي الشخصي في أحكامه اللفظية فإنه لا يضاف ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، ويأتي مبتدأ ، ويأتي الحال بعده ، ويمنع من الصرف إذا وجدت معه مع العلمية علة أخرى ، ويفارقه من جهة المعنى بعمومه ، إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعض ، فـ (أسامة) يصلح لكل أسد ، فهو للجنس بأسره بخلاف العلم الشخصي فلا يصلح لكل أحد ؛ لأنه يدل على مسمى بعينه غير متناول ما أشبهه. انظر : توضيح المقاصد ٤١٠/١ ، وراجع : شرح ألفية ابن معط للموصلي ٦٣٥/١ ، المقاصد الشافية ٣٨٦/١ : ٣٨٨

وعليه فإن علم الجنس يدل على واحد غير مُعيَّن ، فشأنه في هذه الدلالة كشأن النكرة ، فهو نكرة حقيقة ، وإطلاق المعرفة عليه مجاز بخلاف علم الشخص فهو معرفة ؛ لأنه وضع لمعين لا يتناول غيره ، فيكون تنكيره ظاهراً كما قال الشيخ عبد المعطي المالكي.

(١٤٠) سبق هذا التعريف ، ويراجع في : شرح ألفية ابن معط للموصلي ٦٣٥/١ ، أوضح المسالك ١٣٢/١ ، التصريح ٣٩١/١ ، شرح الحدود النحوية للفاكهي صـ ٣٠٢ ، حاشية الصبان ٢٢٣/١ ، حاشية الخضري ٦٦/١

(١٤١) سبق هذا التعريف ، ويراجع في : شرح ألفية ابن معط للموصلي ٦٣٥/١ ، توضيح المقاصد ٤٠١/١ ، الهمع ٢٣٢/١ ، حاشية الصبان ٢٢٤/١

رسالة في

(أيٍّ) الموصولة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابن مالك [١٤٢] فى ألفيته : أيٌّ كما وأُعْرِبَتْ مالَمْ تُضَفْ إلخ [١٤٣] أي أنَّ (أيّ) تستعمل موصولة [١٤٤] كـ (ما) فتقع على المفرد ، والمثنى والمجموع مذكراً كان أو مؤنثاً [١٤٥].

---

(١٤٢) في المخطوط (قول) ؛ وذلك لأن هذه الرسالة متصلة بالرسالة التي قبلها وهي: (الفرق بين علم الجنس واسم الجنس).

وابن مالك هو : محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي ، ولد سنة ستمائة ، وأخذ اللغة عن كثير من العلماء ، وكان إماماً في القراءات وعللها ، وأما في اللغة والنحو فكان بحراً فيهما ، له الكثير من المصنفات منها : الخلاصة الألفية ، والكافية الشافية ، وشواهد التوضيح ، وغير ذلك الكثير ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ .

راجع ترجمته في: الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ٢٦٩ ، ٢٧٠، بغية الوعاة ١/ ١٣٠ وما بعدها

(١٤٣) وتمام البيت في الألفية : وَصَدْرُ وَصْلِها ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

راجع : شرح الألفية لابن عقيل ١٦١/١ ، المقاصد الشافية ٤٩٩/١ ، التصريح ٤٣٨/١

(١٤٤) أي أنها من استعمالات (أيّ) المشددة ، وهذا مذهب الجمهور، كقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا** ﴾ سورة مريم الآية : ٦٩

وقد خالف في كونها موصولة أحمد بن يحيي ثعلب ، فهي عنده استفهام أو شرط محتجاً بأنه لم يُسمع (أيُّهُم هو فاضِلٌ جَاءني) بتقدير : (الذي هو فاضلٌ جاءني) .

قال ابن هشام : " وزعم ثعلب أن (أيّا) لا تكون موصولة أصلا ، وقال : لم يُسمع (أيُّهُم هو فاضِلٌ جَاءني) بتقدير : (الذي هو فاضلٌ جاءني) " انظر : المغني ٥٢٠/١ ، أوضح المسالك ١٥٠/١ ، وراجع : توضيح المقاصد ٤٤٧/١ ، التصريح ١/ ٤٣٥

لكنّ قوله مردود ؛ لأن عدم السماع لا يلزم منه نفي (أيٍّ) الموصولة من أصلها .

انظر : حاشية الأمير ٧٣/١ ، وحاشية الدسوقي ٨٣/١

وقد رَدَّه ابن هشام ، والأزهري وغيرهما فقال الأزهري : ويَرُدُّهُ قَوْل غسَّان :

إذا ما لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّم عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

ووجه الرد منه : أنّ (أيَّهم) مبنية على الضم ، وغير الموصولة لا تُبنى ، ولا يصلح هنا (غير الموصولة) ، وإذا انتفى غيرُ الموصولة تعيَّنَت الموصولة ، وهو المدَّعَى "

انظر : التصريح ٤٣٦/١ ، وراجع : التذييل والتكميل ٥٥/٣ ، أوضح المسالك ١٥٠/١ ، المساعد ١٣٨/١ ، أيّ المشددة في القرآن الكريم د / جابر مبارك صـ٥٩

وقال السيوطي : " وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات "

انظر : الهمع ٢٩٥/١ ، وراجع : الارتشاف ١٠١١/٢ ، تمهيد القواعد ٦٨٠/٢ ، ٦٨١

(١٤٥) (أيّ) من الموصولات المشتركة التي تستعمل مع الجميع بلفظ واحد ، لكنها تستعمل للعاقل وغيره على حد سواء ، تقول: يُعجبُني أيُّهم قام ، وأيُّهم قاما ، وأيُّهم قاموا ، وأيُّهنَّ =

وهذا مستفاد من قولـه : كـ (مـا)، وانظر هل يدخل فى التشبيه أنها تكون كـ(ما) في كونها لغير العاقل بالأصالة ، فيكون التشبيه تاماً من كل وجه [١٤٦] أو أنها كـ (مـا) فـى أنها تقع بلفظ واحد على المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً وهذا هو الظاهر[١٤٧].

وتُعرب فى ثلاثة أحوال ، وتُبنى فى حالة واحدة ، فتُعرب إذا أُضيفت ، وذُكر صدر صلتها، نحو : (أيُّهم هو قائمٌ) [١٤٨]، وكذلك تُعرب إذا قُطعت عن الإضافة ، وحُذف صدر صلتها نحو: (أيٌّ قائم)[١٤٩]، أو ذكر نحو: (أىٌّ هو قائمٌ)[١٥٠].

= قامت، وأيُّهنَّ قامتا ، وأيُّهن قُمْنَ . هذا هو الأكثر والغالب ، لكنها قد تؤنث بالهاء فيقال : (أية) ، وذلك إذا أريد بها المؤنث .

انظر : توضيح المقاصد للمرادي ٤٤٧/١ ، ٤٤٨ ، المقاصد الشافية ٤٩٩/١ ، ٥٠٠

وتأنيث (أي) بإلحاق تاء التأنيث بها فيه أقوال : الأول : أنه شاذ ، وهو قول اللورقي ، والرضي ، والثاني : أنها لغة ضعيفة . قال ابن كيسان : بعض العرب إذا أراد التأنيث قال : (أية) ، نحو : يعجبني أيتهنّ عندك وهي لغة ضعيفة ، وأهلها يثنونها ويجمعونها .

انظر : شرح الكافية للرضي ٢٢/٣ ، المساعد ١٤٩/١ ، التصريح ٤٣٨/١

(١٤٦) أي أنها تشبه (ما) من كل وجه ، وذلك في كونها : اسماً ، وموصولة ، وكونها تقع على المفرد ، والمثنى ، والمجموع بلفظ واحد، وفي كونها تستعمل لغير العاقل بالأصالة .

انظر : المقاصد الشافية ٤٩٩/١ ، ٥٠٠

(١٤٧) أي أنها تشبهها في ذلك فقط ، أي في أنها تكون بلفظ واحد مع الجميع ، لكنها تختلف عن (ما) في كونها لا تختص بغير العاقل فقط ، بل هي بحسب ما تضاف إليه من عاقل وغيره ، وعليه فإن المُشبه لم يساو المشبه به في كل وجه .

انظر : رسالة في (أي) المُشددة للشيخ / عثمان النجدي الحنبلي صـ ٥١

(١٤٨) أي : يُعْجِبُني أيُّهم هو قائم .

(١٤٩) أي : يُعْجِبُني أيٌّ قائم .

(١٥٠) أي لا تضاف ، ويُذكر صدر صلتها ، نحو : يُعْجِبُني أيٌّ هو قائم .

وهي تُعرب في هذه الأحوال الثلاثة بالحركات الثلاث تقول : (يُعْجِبُني أيُّهم هو قائمٌ ، ورأيتُ أيَّهم هو قائمٌ ، ومررتُ بأيِّهم هو قائم) ، وكذلك تقول : (أيٌّ قائمٌ ، وأيًّا قائمٌ ، وأيٍّ قائم) ، وكذا (أيٌّ هو قائم ، وأيًّا هو قائم ، وأيٍّ هو قائم) .

انظر : شرح الألفية لابن عقيل ١٦١/١ ، توضيح المقاصد ٤٤٨/١ ، الهمع ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ .

وإنما أعربت (أي) الموصولة في هذه الأحوال الثلاثة ؛ لأن شبهها بالحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم ، وهو إضافتها لفظاً أوتقديراً ، فرجعت إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، ولذا أُعربت الشرطية ، والاستفهامية دائماً .

انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٧٩/١

وتُبنى إذا أُضيفت ، وحذف صدر صلتها ، نحو : (أيُّهُمْ قائمٌ) [١٥١] .

---

(١٥١) نحو : (يُعجبني أيُّهُمْ قائمٌ) ، فهي تُبنى على الضم هنا ، فنقول : (يُعجبني أيُّهُمْ قائمٌ ، ورأيتُ أيُّهُمْ قائمٌ ، ومررتُ بأيُّهُمْ قائمٌ) ، وعليه قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا** ﴾ سورة مريم الآية : ٦٩

وقول الشاعر : **إذا ما لقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّم عَلَى أيُّهُمْ أفْضَلُ**

انظر : شرح الألفية لابن عقيل ١٦٢/١ ، توضيح المقاصد ٤٤٨/١ ، الهمع ٢٩٥/١

وقد اختلف النحاة في هذا النوع بين الإعراب والبناء على قولين :

الأول : ذهب سيبويه، وبعض البصريين كالمازني وغيره إلى أنها مبنية في هذه الحالة، وبناؤها على الضم .

قال سيبويه معللاً بناء (أي) في هذه الحالة دون غيرها من الحالات : " وأرى قولهم : (اضرب أيُّهم أفضل) على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسة عشرَ) ، وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا : (مِنْ الآنَ إلى غدٍ) ، ففعلوا ذلك بـ (أيُّهم) حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً ... فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلا " انظر: الكتاب ٤٠٠/٢ ، وراجع : الأصول ٣٢٤/٢ ، شرح السيرافي ١٦٢/٣ وما بعدها ، الإنصاف ٧١٠/٢ .

كما علل الموصلي هذا البناء ، وعلى هذه الحركة فقال :" .. أما البناء فلأنها لما نقص من صلتها ما يوضحها ويبينها رجعت إلى ما عليه أخواتها ، وأما خصوصية الحركة ، فلأنها لما حذف ما يعود عليها من الصلة ويوضحها أشبهت (قَبْلُ ، وبَعْدُ) إذا حذف منهما المضاف إليه ، ولأنها لما حذف منها جزء الصلة تضمنته تضمن (قَبْلُ، وبَعْدُ) لمضافيهما " انظر : شرح الكافية للموصلي ٣٦١/١ ، وراجع : المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٨٤٨/٢ ، أي المشددة في القرآن الكريم د/ جابر مبارك صـ ٤٧ .

وقد استدلوا على ذلك بأدلة كثيرة منها :

- قراءة الضم في آية مريم السابقة ، وهي لأكثر القراء ، وبالبيت السابق في روايته بالبناء على الضم .
- أن (أيّ) تشبه (ما ، ومَنْ) في الاستعمال ، فهما يستعملان استفهاماً ، ويقعان جزاء ، واسماً موصولاً ، وهما في هذه المواقع الثلاثة مبنية ، و(أيّ) تستعمل هذه الاستعمالات الثلاثة ، فتكون مبنية أيضاً .

وغير ذلك من الأدلة . راجع : الكتاب ٣٩٨/٢ ، شرح السيرافي ١٦٣/٣ ، ١٦٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٢٣/٢ ، الإنصاف ٧١٠/٢ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، اللباب ١٢٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٣ ، ٨٧/٧ ، شرح الكافية للموصلي ٣٦١/١ ، أوضح المسالك ١٥٢/١ ، ١٥٣ ، الهمع ١/ ٢٩٥ ، حاشية الخضري ٧٩/١

الثاني : ذهب الخليل ، ويونس ، وابن السراج ، والسهيلي ، وابن مالك ، والكوفيون إلى أنها معربة في هذه الصورة أيضاً ، ولافرق بين الإضافة أو عدمها ، ذكر صدر صلتها أو حذف ، وعليه يقولون : (يُعْجِبُنِي أيُّهُمْ قائمٌ ، ورأيت أيَّهُمْ قائمٌ ، ومررتُ بأيِّهِمْ قائمٌ).=

= قال السيرافي : " واعلم أن الكوفيين يجرون (أيَّهم) مُجرى (ما ، ومن) في الاستفهام ، والمجازاة ، والخبر ، وإذا أوقعوا عليها الفعل وهي في معنى (الذي) نصبوها ، وسواء حذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوا ، ولا فرق عندهم بين قولك : لأضربنَّ الذي أفضلُ ، ولأضربنَّ أيَّهُم أفضلُ ، ولا يضمون (أيَّهم) إلا في موضع رفع " انظر : شرح السيرافي ١٦٥/٣ ، وراجع : الأصول ٣٢٤/٢ ، نتائج الفكر صـ ١٩٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٧ ، شرح الكافية الشافية ٢٨٦/١ ، شرح ابن مالك على التسهيل ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ ، المغني ٥١٢/١ ، ٥١٣ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٦٤/١ ، ١٦٥ ، الهمع ٢٩٥/١

وقد استدلوا على ذلك بأدلة منها : قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ سورة مريم الآية : ٦٩

وهي قراءة طلحة بن مصروف ، ومعاذ الهراء بنصب (أي) على المفعولية بـ (ننزع) .

كما استدلوا برواية الجر في البيت السابق : (فَسَلِّمْ على أيِّهِمْ أفْضَلُ) .

- ما ذكره الجرمي قال : خرجت من خندق البصرة إلى مكة لم أسمع أحداً يقول : (اضرب أيُّهم أفضل) ، أي كلُّهم ينصب .
- أن (أي) من الأسماء ، والأصل في الأسماء الإعراب ، ولأنها أضيفت ، والإضافة من خصائص الأسماء ، فهي معارضة لشبه الحرف .

وغير ذلك من الأدلة . انظر : الكتاب ٣٩٩/٢ ، شرح السيرافي ١٦٥/٣ ، مشكل إعراب القرآن ٦٠/٢ ، الإنصاف ٧١١/٢ ، ٧١٢ ، اللباب ١٢٤/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٧ ، المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٨٤٩/٢ ، توضيح المقاصد ٤٥٠/١ ، أوضح المسالك ١٥٣/١ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٦٥/١ ، التصريح ٤٣٩/١

وقد رَدَّ الكوفيون ومن تبعهم أدلة سيبويه ومن تبعه من البصريين ، كما تأولوا قراءة الضم بوجوه متعددة منها :

١- أنها معربة مبتدأ، و(أشد) الخبر، وتكون (أي) استفهاماً ، وهو رأي الكسائي، والفراء .

٢- أنها مرفوعة بالابتداء ، و(أشد) الخبر ، و(أي) استفهام إلا أن الجملة في محل نصب بـ (ننزعن) ، وهو فعل معلق عن العمل ، ومعناه التمييز ، وهو قول يونس .

٣- أنها استفهامية ، ورفع على الحكاية بقول مقدر ، والمعنى : ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم : أيهم أشد . وهو رأي الخليل .

٤- يرى الأخفش أن (مِنْ) في الآية زائدة ، و(كل شيعة) مفعول (ننزعن)، و(أيهم أشد) جملة مستأنفة .

٥- ذكر الزجاج أن سيبويه لم يخطئ في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما .

وغير ذلك من الردود .

راجع ذلك في : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٩/٣ ، ٣٤٠ ، مشكل إعراب القرآن ٦٠/٢ ، ٦١ ، الإنصاف ٧٠٩/٢ : ٧١٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٣ ، شرح الكافية

وهذا مستفاد من قول الناظم : وأُعْرِبَتْ مالَمْ تُضَفْ إلخ [١٥٢]

وفي أخذ [١٥٣] **هذه الصورة من كلامه تمييز** [١٥٤]**؛ لأن (ما) إن جعلتها مصدرية ظرفية صار المعني مدة عدم إضافتها فى حال حذف صلتها .**

وهذا صادق بصورة واحدة ، وهي : (أيٌّ قائمٌ) [١٥٥] **.**

وإن جعلت (ما) بمعنى (إن) كما قال ابن عقيل[١٥٦] **صار المعنى: أُعربت إن تُضف في حال حذف صلتها ، وهو صادق بصورة واحدة أيضاً وهو (أيٌّ قائمٌ) كما**

للموصلي ٣٦١/١ ، ٣٦٢ ، البحر المحيط ١٩٦/٦ ، ١٩٧ ، توضيح المقاصد ٤٤٩/١ ، ٤٥٠ ، المغني ٥١٣/١ : ٥١٥ ، التصريح ٤٣٨/١ ، ٤٣٩

هذا ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن (أيّ) الموصولة إذا أضيفت ، وحذف صدر صلتها جاز فيها الإعراب ، والبناء إلا أنني أرجح الإعراب كسائر أقسامها ، وكسائر أنواع (أي) .

(١٥٢) انظر : شرح الألفية لابن عقيل ١٦٣/١

(١٥٣) في المخطوط (في).

(١٥٤) أي أن (أيّ) الموصولة تعرب في غالب أحوالها إلا في هذه الصورة فقط ، فإنها لا تعرب فيها بل تبنى ، وهي إذا أضيفت ، وحذف صدر صلتها .

(١٥٥) قال المكودي : " وما ظرفية مصدرية ... والتقدير : أي مثل (ما) في جميع أحوالها ، وأعربت مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفاً "

انظر: شرحه على الألفية ١٥٧/١ ، وراجع : رسالة أيّ المشددة للحنبلي صـ ٥١ ، ٥٢ ، والمقاصد الشافية ٥٠٤/١ .

وقال الصبان : " قوله : (ما لم تضف) ، أي مدة انتفاء إضافتها المقيدة أخذاً من واو الحال بحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معاً ، نحو : (أيٌّ هو قائمٌ) ، أو تنتفي الإضافة دون الحذف ، نحو : (أيٌّ قائمٌ) ، أو ينتفي الحذف دون الإضافة ، نحو : (أيهم هو قائم) ، فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أنّ النفي إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معاً ، وانتفاء المقيد فقط ، وانتفاء القيد فقط ، أما إذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى ، وهذه صورة المفهوم " انظر : حاشية الصبان ٢٦٦/١ ، ٢٦٧

(١٥٦) هو : عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي ، ولد سنة٦٩٨هـ ، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، والفقه عن الزين الكتاني، وصار إماماً في العربية والبيان، ويتكلم في الفقه والأصول، وله الكثير من المؤلفات منها: شرحه المشهور على الألفية، والمساعد في شرح تسهيل ابن مالك وغير ذلك،توفي بالقاهرة سنة٧٦٩هـ،ودفن بالقرب من الإمام الشافعي. راجع ترجمته في : بغية الوعاة ٢/ ٤٧ ، ٤٨ ، الوافي بالوفيات ١٣٢/١٧ : ١٣٤

لم أعثر على هذا الرأي ، لكني رأيته يجيز مجيء (ما) مصدرية ظرفية ، وغير ظرفية في : شرح الألفية ١٣٩/١

تقدم. والمعنى على هذا فاسد لاقتضائه الإعراب فى صورة واحدة، والبناء فى ثلاث[١٥٧] .

وأُجيب عن ذلك بأن قوله [١٥٨]: (أُعْرِبَتْ مالَمْ تُضَفْ) صادق بصورتين وهما[١٥٩] : ما إذا قُطعت عن الإضافة ، وحُذف صدر الصلة أو ذُكر، نحو : (أىٌّ قائمٌ ، وأىٌّ هو قائمٌ) . [٣/أ]

ومفهومه : أنها إن أُضيفت بُنيت ، ويقيد هذا المفهوم بحذف صدر الصلة ، أي إذا أُضيفت ، وحذف صدر صلتها تبنى[١٦٠] .

ومفهومه : أنها إذا أُضيفت ، وذُكر صدر صلتها فإنها تُعرب[١٦١] .

وتُضم هذه الصورة إلى الصورتين السابقتين فيتحصل ثلاث صور معربة وواحدة مبنية .

وقد يُجاب عن ذلك أيضاً بأن قوله[١٦٢]:

..... ∴ وَصَدْرُ وَصْلِها ضَمِيرٌ انْحَذفْ [١٦٣]

قيد فى المنفى ، وهو (تُضف) .

والمعنى : أنها تعرب إذا انتفت الإضافة المقيدة بحذف صدر الصلة وهو صادق بصور الإعراب الثلاثة[١٦٤] .

---

(١٥٧) أي: في ثلاث حالات. وهو عكس المقصود والمراد، فإن المراد هو البناء في حالة واحدة ، وهي : (إذا أضيفت وحذف صدر صلتها)، وتعرب في ثلاث حالات أخرى وهي : (إذا أضيفت وذُكر صدرُ صلتها ، أو لم تُضف ، ولم يذكر صدر صلتها ، أو لم تُضف ، وذكر صدر الصلة) . انظر : شرح الألفية لابن عقيل ١٦٣/١

(١٥٨) أي : قول ابن مالك .

(١٥٩) في المخطوط (وهي) ، وأرى الصواب ما أثبت .

(١٦٠) قال الحنبلي : " فقوله _ أي ابن مالك _ (وأعربت إلخ) منطوقه صادق بجميع أقسام (أي) الموصولة التي ذكرنا أنها معربة ، ومفهومه صادق بصورة بنائها ، وبيانه : أنّ صورة البناء فيها قيدان : الإضافة ، وحذف الصدر ، وكل صورة من صور إعرابها قد عُدِمَ منها القيدان أو أحدهما "

انظر : رسالته في (أيّ) المشددة صـ ٥٢

(١٦١) نحو : يُعجبني أيُّهم هو قائمٌ .

(١٦٢) أي : قول ابن مالك .

(١٦٣) انظر: شرح الألفية لابن عقيل ١٦١/١ ، التصريح ٤٣٨/١ وصدر البيت هو الذي سبق في بداية الرسالة .

ومفهومه: إذا وجدت الإضافة المقيدة بحذف صدر الصلة بُنيت ، وهي صورة البناء(١٦٥).

واستشكل بناؤها في هذه الحالة(١٦٦)، وإعرابها في حال قطعها عن الإضافة(١٦٧).

وأُجيب : بأنها إذا قُطعت عن الإضافة لفظاً فهى مضافة تقديراً ، فالإضافة التقديرية مضعفة بشبه الحرف(١٦٨) .

ورُدَّ بأن الإضافة اللفظية أولى بذلك .

وأُجيب : بأنه إذا حُذف صدر الصلة جعل المضاف إليه عوضاً منه ، فكأن لا إضافة لا لفظاً ولا تقديراً (١٦٩).

---

(١٦٤) قال الحنبلي : " قوله : _ أي ابن مالك _ (وصدر وصلها إلخ) قيد في النفي ، والمعنى : وأعربت (أيٌّ) مدَّة عدم انتفاء الإضافة بشرط أن تكون (أيّ) المقطوعة عن الإضافة قد حُذِف صدر صلتها ، وذلك صادق بصورة واحدة دلَّ على إعرابها المنطوق ، وهي : (يُعجبني أيٌّ قائمٌ) ، وباقي صورها مسكوت عنه ...."
انظر : رسالته في (أيّ) المشددة صـ ٥٣ ، وراجع : التذييل والتكميل ٩٣/٣ ، المقاصد الشافية ٥٠٤/١ ، ٥٠٥

(١٦٥) أي إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها فإنها تكون مبنية، وهي صورة واحدة، نحو: اضرب أيُّهم قائمٌ، وأكرم أيُّهم أفضلُ. راجع: شرح الكافية الشافية ٢٨٥/١

(١٦٦) سبق الخلاف بين النحويين في بناء (أي) في هذه الصورة .

(١٦٧) قال ابن مالك :" ... وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التي يُحذف فيها شطر صلتها مع التصريح بما تُضاف إليه ؛ لأن حذف شطر صدر صلتها لم يستحسن فيها ، ولا في غيرها إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته ، وذلك يستلزم تنزلها حينئذ منزلة غير مضاف لفظاً ولا نية ، وإنما أُعربت لإضافتها ، فإذا صارت في تقدير ما لم يُضف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالباً " انظر : شرح التسهيل ٢٠٩/١ ، وراجع : حاشية الخضري ٧٩/١ ، أيّ المشددة في القرآن الكريم د/ جابر مبارك صـ٤٦

(١٦٨) قال ابن مالك :" ...فإن حُذف ما تضاف إليه أُعربت على كل حال ؛ لأن ذلك يبدي تمكنها في الإضافة لاستغنا ئها بمعناها عن لفظها ، وإلحاق التنوين بها عوضاً فأشبهت بذلك (كلاً) ، فإن (كُلاً) يحذف ما يضاف إليه كثيراً ، ويجاء بالتوين عوضاً منه " انظر : شرح التسهيل ٢٠٩/١ ، وراجع : حاشية الخضري ٧٩/١ ، رسالة أيّ المشددة للحنبلي صـ٤٨

(١٦٩) انظر : حاشية الصبان ٢٥٥/١ ، حاشية الخضري ٧٩/١

وأُجيب أيضاً: بأنه لما حذف صدر الصلة صارت مفتقرة إلى ذلك المحذوف، فتقوى بذلك شبه الحرف .

ورُدَّ بأن هذا المعنى موجود فى قولك:(أىٌّ قائمٌ)[١٧٠]،ولذلك قال بعضهم ببنائه[١٧١]، كما نقله الرضى[١٧٢] وفيه رَدٌّ على ابن مالك[١٧٣] حيث زعم أنها فى هذه الصورة معربة باتفاق[١٧٤] .

ولا يعمل فى (أىٍّ) إلا مستقبل مُقدَّم عليها[١٧٥] .

---

(١٧٠) أي إذا قطعت عن الإضافة ، وحذف صدر صلتها ، نحو : (اضرب أيًّا قائمٌ) .

(١٧١) قال أبو حيان : " ذهب بعض النحويين إلى جواز البناء قياساً على التي لم يُحذف ما تُضاف إليه ، وحُذف صدر صلتها " انظر : التذييل والتكميل ٣/٩٣

وقال السيوطي : " .. وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها هنا قياساً على الحال الثالث " انظر : الهمع ١/ ٢٩٥ يقصد بالحال الثالث : أي الحالة الثالثة التي أوردها السيوطي ، وهي : إذا أضيفت ، وحذف صدر صلتها ، نحو : (يُعجبني أيُّهم قائمٌ) .

(١٧٢) هو : محمد بن الحسن الاستراباذي النجفي المعروف بالرضي ، ولد سنة ٦٢٤هـ تقريباً من أهل أستراباذ ، وهو عالم في اللغة والنحو والصرف ، وتشهد كتبه بذلك ، فله شرح مشهور على كافية ابن الحاجب ، وشرحه على شافية ابن الحاجب أيضاً ، وغير ذلك ، توفي سنة ٦٨٦هـ .

راجع ترجمته في : بغية الوعاة ١/٥٦٧ ، ٥٦٨ ، وروضات الجنان صـ ٢٨٦ ، الأنوار الساطعة ١٥٥ ، الأعلام ٦/٨٦ وانظر رأيه في : شرحه للكافية ٣/٦١ ، وراجع : الهمع ١/٢٩٥ .

وقد نقل هذا الخلاف أبوحيان، والسيوطي. انظر: التذييل والتكميل٣/٩٣، الهمع١/٢٩٥ .

(١٧٣) انظر رأيه في : شرحه للتسهيل ١/٢٠٨ ، ٢٠٩ ، وراجع : الهمع ١/٢٩٥

(١٧٤) في المخطوط (باتفاق معرفة) .

(١٧٥) اشترط في عامل (أيّ) الموصولة شرطين هما : أن يكون دالاً على المستقبل ، وأن يكون مُقدماً عليها في الكلام .

أما الشرط الأول وهو : زمن العامل في (أيٍّ) من حيث الدلالة على الاستقبال أو المضي ، فقد وقع فيه خلاف بين النحويين ، وانقسموا إلى فريقين :

الأول : أوجب أن يكون عاملها دالاً على المستقبل ، ولا يكون ماضياً .

وهو رأي ابن السراج ، وابن عصفور ، وابن هشام ، والأزهري وغيرهم .

وقد ذكر العلماء أنه رأي الكوفيين ، وعلى رأسهم الكسائي ، وله في ذلك قول مشهور سيأتي في كلام الشيخ عبد المعطي ، كما نُسب هذا القول إلى سيبويه ، والجمهور .

واحتجوا على ذلك بأن (أيّ) موضوعة للدلالة على الإبهام والعموم ، وهذا يناسبه الفعل المضارع الذي فيه معنى الاستقبال ، بخلاف الزمن الماضي فإنه معلوم .

ووجهه : أنها وضعت للإبهام ، فإذا قلت : (يُعجبنى أيٌّ يقومُ) فالذى يقوم فى المستقبل معهم، فيناسب وضعها؛ لأنها وضعت على الإبهام ، وإن قلنا : (أعجبني أىٌّ قام) لا يقع إلا على الشخص الذى وقع منه القيام، فلم يناسب وضعها[١٧٦] .

انظر : الأصول ٣٢٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/١ ، شرح الكافية للرضي ٢١/٣ ، الارتشاف ١٠١٣/٢ ، أوضح المسالك ١٥١/١ ، المساعد ١٤٨/١ ، تمهيد القواعد ٢/ ٦٨٣ ، التصريح ٤٣٧/١ .

الثاني : أجاز أن يكون عاملها ماضياً ، وأن يكون مستقبلاً ، وهو رأي البصريين ، وابن مالك ، والرضي وغيرهم .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/١ ، شرح الكافية للرضي ٢١/٣ ، ٢٢ ، الارتشاف ١٠١٣/٢ ، التذييل والتكميل ٥٦/٣ ، أوضح المسالك ١٥٢/١، المساعد ١٤٨/١، تمهيد القواعد ٢/ ٦٨٣ ، التصريح ٤٣٧/١ وذهب الأخفش إلى أن عمل الماضي في (أيٍّ) قليل .

انظر : المساعد ١٤٨/١

وأما شرط تقدم العامل عليها فقد أوجب ابن هشام أن يتقدم عليها عاملُها ، كقوله تعالى :

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ سورة مريم الآية : ٦٩

وهو رأي الكوفيين .

وذلك كي تمتاز من (أيّ) الشرطية ، والاستفهامية فكلاهما يلزمه الصدارة ، فلو وقعت في البداية لتوهم أنها استفهامية أو شرطية ، ولذلك أوجبوا تقدم العامل عليها كي تقع متأخرة ، ولذا فلا تقع عندهم مبتدأ .

قال ابن مالك : " ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه "

انظر : أوضح المسالك ١٥١/١ ، ١٥٢ ، وراجع : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٠ ، شرح الكافية للرضي ٢٢/٣ ، الارتشاف ١٠١٣/٢، التذييل والتكميل ٥٧/٣ ، تمهيد القواعد ٢/ ٦٨٤ ، التصريح ٤٣٧/١

وذهب البصريون إلى أن (أيّ) الموصولة يصح وقوع العامل قبلها أو يتأخر عنها ، وعليه فإنه يجوز عندهم وقوعها مبتدأ .

قال أبو حيان : " أي الموصولة كغيرها من الأسماء يعمل فيها العامل متقدماً ومتأخراً ، نحو : أحبُّ أيُّهم قرأ ، وأيُّهم قرأ أحبُّ "

انظر : التذييل والتكميل ٥٧/٣ ، وراجع : أوضح المسالك ١٥٢/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٠ ، شرح الكافية للرضي ٢٢/٣ ، الارتشاف ١٠١٣/٢ تمهيد القواعد ٢/ ٦٨٤ ، التصريح ٤٣٧/١

(١٧٦) قال الأزهري ناقلاً كلامه عن ابن السراج :

" قال ابن السراج موجهاً قول الكسائي بالمنع ما معناه : أن (أيًّا) وُضِعت على العموم والإبهام ، فإذا قلت : يُعجبني أيُّهم يقوم ، فكأنك قلت : يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائناً من

وإنما اشترط[١٧٧] تقديم العامل عليها لتمتاز عن الاستفهامية[١٧٨] .

وسُئل الكسائى[١٧٩] عن ذلك فى حلقة يونس[١٨٠]، فقيل له : لِمَ لَمْ يعمل[١٨١] فى (أىٍّ) إلا مستقبل مقدم عليها ؟ .

فقال: (أىٌّ كذا خُلقت)[١٨٢]، وصار هذا مثلاً يضرب لكل ما لا يظهر وجهه، وكأنه _ رحمه الله _ رأى السائل متعنتاً فلم يفده الجواب حرماناً له،

كان ، ولو قلت : أعجبني أيُّهم قام لم يقع إلا على الشخص الذي قام ، فأخرجها ذلك عمَّا وُضِعت له من العموم "

انظر : التصريح ٤٣٧/١ ، وراجع : الأصول٣٢٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠/٢ ، الارتشاف ١٠١٣/٢، التذييل والتكميل ٥٧/٣ ، تمهيد القواعد ٢/ ٦٨٣

(١٧٧) في المخطوط (شرط في) وأرى الصواب ما أثبت .

(١٧٨) قال الأزهري :

" وإنما اشترط كون العامل فيها متقدِّماً مع كونه مستقبلاً لأجل الفرق بين الشرطية ، والاستفهامية، وبين الموصولة ؛ لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا متأخرٌ " انظر : التصريح ٤٣٧/١ ، وراجع : مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٢١١/١ ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٥١/١ ، ١٥٢ .

(١٧٩) هو على بن حمزة بن فيروز الأسدي المعروف بالكسائي، أخذ القراءة عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ ، ثم على الخليل ، ثم خرج إلى بوادي الحجاز ، ونجد ، وتهامة ، وكتب عن العرب كثيراً ، توفي ببغداد سنة ١٨٩ هـ .

راجع ترجمته في : نزهة الألباء صـ٦٧، إنباه الرواة ٢٥٦/٢ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ٢٠٨، ٢٠٩، بغية الوعاة ١٦٢/٢

(١٨٠) هو يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وحماد بن سلمة ، وسمع من العرب ، وهو إمام في النحو واللغة له فيه قياس ومذاهب تروى عنه ، أخذ عنه الكسائي ، والفراء ، وروى عنه سيبويه ، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم ، وطلاب الأدب ، توفي سنة ١٨٢هـ

راجع ترجمته في : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، بغية الوعاة ٣٦٥/٢ ، الأعلام ٣٤٤/٩

(١٨١) في المخطوط (لِما لم يعمل) ، وأرى الصواب ما أثبت .

(١٨٢) هذا الحوار دار بين الكسائي وسائله في مجلس مروان بن سعيد بحضرة يونس بن حبيب.

قال أبو العباس المبرد : أخبرني المازني أن مروان بن سعيد بن عبَّاد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة سأل الكسائي بحضرة يونس : أيَّ شيءٍ تشبه أيٌّ من الكلام ؟

فقال : ما ، ومَنْ .

فقال : كيف تقول : لأضربنَّ مَنْ في الدار ؟ قال : لأضربنَّ مَنْ في الدار .

وأيضاً لا يقدح فى عالمية الشخص عدم استحضاره للجواب،بل حيث كان فيه ملكة يقدر بها على استحضار ذلك كفى في إثبات العالمية ، ولذلك سُئل الإمام مالك(١٨٣) ـ رحمه الله تعالى ـ عن أربعين مسألة فأجاب عن أربعة وقال فى الباقى : لا أدرى(١٨٤). وليس ذلك قادحاً فى اجتهاده ؛ لأنه كان عنده ملكة يقتدر بها على استحضار ذلك لو أراد .

فقال : فكيف تقول : لأركبنَّ ما تركبُ ؟ قال : لأركبنَّ ما تركب .
قال : فكيف تقول : ضربتُ مَنْ في الدار ؟ قال : ضربتُ مَنْ في الدار .
قال : فكيف تقول : ركبتُ ما ركبتَ ؟ قال : ركبتُ ما ركبتَ .
قال : فكيف تقول : لأضربنَّ أيَّهم في الدار ؟ قال : لأضربنَّ أيَّهم في الدار .
قال : فكيف تقول : ضربت أيَّهم في الدار ؟ قال : لا يجوز .
قال : لِمَ ؟ قال : أيٌّ هكذا خلقت !.
انظر : مجالس العلماء للزجاجي صـ ١٨٦ ، وراجع : التذييل والتكميل ٥٧/٣ ، أوضح المسالك ١٥٢/١ ، تمهيد القواعد ٢/ ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، التصريح ٤٣٧/١
هذا الحوار بين الكسائي وسائله كان حول زمن الفعل العامل في (أيٍّ) الموصولة ، فذهب الكسائي إلى امتناع أن يكون ماضياً ، وأنه لا بُدَّ أن يكون مستقبلاً ، لكنه لم يبين العلة في كونه مستقبلاً لا ماضياً ، ولذلك قال: أيٌّ هكذا خُلقت !
ولذلك عدها ابن جني من سقطات العلماء . انظر : الخصائص ٢٩٢/٣
وقد بَيَّن ابن السراج علة ذلك فقال : " .... والجواب عندي في ذلك أن (أيًّا) بعضٌ مما تُضاف إليه مبهمٌ مجهولٌ ، فإذا كان الفعل ماضياً ، فقد عُلِمَ البعض الذي وقع به الفعل ، وزال المعنى الذي وضعت له (أيٍّ) ، والمستقبل ليس كذلك " انظر : الأصول ٣٢٦/٢

(١٨٣) هو: مالك بن أنس بن مالك بن عامر بن الحارث إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة ، ولد سنة (٩٣هـ) في مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، فطلب العلم صغيراً ، وتتلمذ على يد تلاميذ الصحابة ، ومن مؤلفاته : الموطأ ، رسالة في القدر وغير ذلك توفي سنة ١٧٩هـ .
راجع ترجمته في : حلية الأولياء ٣٣٠/٦ ، مقدمة تحقيق الموطأ صـ طي وما بعدها ، سير أعلام النبلاء ٤٨/٨ وما بعدها

(١٨٤) في المجموع للنووي : عن الهيثم بن جميل قال : شهدت مالكاً سُئل عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين منها : لا أدري .
وعن مالك أيضاً أنه رُبَّما كان يُسأل عن خمسين مسألة ، فلا يجيب في واحدة منها ، .... وسُئل عن مسألة فقال : لا أدري ، فقيل : هي مسألة خفيفة سهلة ، فغضب وقال : ليس في العلم شيء خفيف .
انظر : المجموع شرح المهذب للشيرازي للإمام أبي زكريا النووي ٧٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٧٧/٨

انتهى ما أملاه[١٨٥] مولانا وسيدنا شيخ مشائخ الإسلام والمسلمين الشيخ عبدالمالكى البصير تمت . [٣/ب]

(١٨٥) في المخطوط (من أملا) وأرى الصواب ما أثبت .

رسالة في

تصريف الفعل المضارع

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال شيخنا مُحَلِّي جِيد الأدب بِعِقْيَان القلائد، وقلائد العقيان[١٨٦]، ومجلي أفق البلاغة بأنوار بيان المعانى، ومعانى أنوار البيان، وحجة المحققين ، ولسان المتكلمين، وعين المدرسين،وصدر الجهابذة المحدثين،وشيخ النحاة والأصوليين.

لقد أتحف بجملة عجيبة المعنى ، غريبة الانسجام ، خاليِّة[١٨٧] عن شوائب التعقيد ، والإبهام متَّع الله بحياته الأنام ، ونفع بمؤلفاته على الدوام وهى هذه .

يقول العبد العاجز الفقير إلى ألطاف رَبِّه المولى الغني القدير عبد المعطى المالكى البصير غفر الله ذنوبه ، وستر عيوبه إنه على ذلك قدير ، وبالإجابة جدير: الحمد لله الملهم الصواب ، والشكر له على نعمة الإسلام ، وعلم الإعراب ، والصلاة والسَّلام على سيّدنا محمد خيرِ مَنْ أوتي الحكمة ، وفصل الخطاب ، وعلى آله وصحبه وشيعته وحزبه صلاة وسلاماً دائمين بدوام الله الملك الوهاب أمَّا بعد :

فأقول : إنَّ بعض الإخوان سأل عن بيان جزم الفعل المضارع المعتل الآخر على مذهب سيبوية[١٨٨]، ومذهب ابن السراج[١٨٩] فأجبته أنَّ سيبويه يرى تقدير

---

(١٨٦) القِلاَدَةُ : ما يُجعل في العنق من حُلي ونحوه ، ووسام يُجعل في العنق تمنحه الدولة لمن تشاء تقديراً له ، وجمعه (قلائد) ، وقلائدُ الشِّعْر : البواقي على الدَّهر منه .
انظر : المعجم الوسيط (قَلَدَ) صـ ٧٥٤ ، وراجع : الصحاح ، ومختار الصحاح (قَلَدَ) والعِقْيَان : الذهب الخالص وهو كناية عن شيء نفيس . انظر : مختار الصحاح (عقا)، المعجم الوسيط (عقا) صـ ٦١٦

(١٨٧) في المخطوط (خليَّة) ، وأرى الصواب ما أثبت .

(١٨٨) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنبرْ مولى بني الحارث بن كعب ولقب بسيبويه ، ولد بفارس ، ونشأ بالبصرة ، وأخذ النحو عن الخليل ، ويونس بن حبيب ، وعيسي بن عمر وغيرهم وكتابه في النحو يدُّل على علو مكانته في هذا الفن توفي سنة ١٨٠ هـ .
راجع ترجمته في: أخبار النحويين البصريين صـ ٦٣ ، ٦٤ ، إنباه الرواة ١ / ٣٤٦ : ٣٦٠ ، نزهة الألباء صـ٥٤ وما بعدها .

(١٨٩) هو : أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي المعروف بابن السراج كان أحد العلماء المذكورين بالأدب ، وعلم العربية ، نشأ في بغداد ، وأخذ النحو عن المبرد وغيره ، وله مصنفات أهمها كتاب الأصول في النحو ، توفي سنة ٣١٦هـ .
راجع ترجمته في : إنباه الرواة ١٤٥/٣، نزهة الألباء صـ١٨٦، بغية الوعاة ١٠٩/١

الحركات فى الفعل المضارع كما تُقدَّر فى الأسماء[١٩٠]، فإذا دخل الجازم على الفعل المضارع المعتل الآخر حَذَفَ الحركة المقدرة ، واكتُفِىَ بها ، ثم لمَّا صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا [٢/أ] بينهما بحذف حرف العلة ، فيكون حينئذ حرف العلة محذوفاً عند الجازم لا به[١٩١] .

وأمَّا ابن السراج ، فلا يرى تقدير الحركات فى الفعل [١٩٢].

---

(١٩٠) أي تقدر فيه الحركات كما تقدر الحركات الثلاث في الاسم المقصور ، نحو : (مُوسى)، وكما تُقدَّر الضمة والكسرة في الاسم المنقوص نحو : القاضي .

قال سيبويه : " واعلم أنّ الآخر إذا كان يُسكَّن في الرفع حُذف في الجزم ؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ، ونون الاثنين والجمع ، وذلك قولك : (لم يَرْمِ ، ولم يغزُ ، ولم يخشَ) ، وهو في الرفع ساكن الآخر ، تقول : (هو يَرْمي ، ويغزو ، ويخشى " انظر الكتاب ٢٣/١ ، وراجع : حاشية الصبان ١٠٢/١

(١٩١) هذا الكلام منقول من كلام ابن هشام في شرح اللمحة ولم يشر الشيخ عبدالمعطي إلى ذلك.

انظر : شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٣٢٨/١ ، ٣٢٩ ، كما أنه موجود أيضاً في كلام الشيخ خالد الأزهري. انظر : التصريح ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ ، وراجع : تمهيد القواعد ٢٩١/١

فالمحذوف بسبب الجازم هي الحركات المقدرة التي فوق حروف العلة ، ثم حذف حروف العلة ؛ لئلا يلتبس الرفع بالجزم .

وذهب أبو حيان إلى هذا الرأي فقال : " ... وإنما حذف الجازم هذه الحروف ؛ لأنها عاقبت الضمة ، فأجريت في الحذف مُجرى ما عاقبته ، فكما أن الضمة تُحذف في نحو : لم يخرج ، فكذلك تُحذف هذه الحروف بالجازم ....ونقول : الذي يقتضيه النظر أنّ هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم ، ويدل على أنها لم تحذف للجزم شيئان :

أحدهما : أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع ، وهذه الحروف ليست علامة للرفع ، وإنما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها .

والآخر : أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة ، والواو والياء في نحو : يغزو ويرمي من الحروف الأصلية إذ هما من الغزو والرمي ، والألف في نحو : يغشى منقلبة من أصل ... وحرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ، ولا الملحق بالأصلي فكان القياس يقتضي أن يحذف الجازم الضمة المقدرة في الحروف ، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحذف الجازم الضمة المقدرة، وحُذفت هذه الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لكون الصورة تكون واحدة ، فلذلك قلنا : إن هذه الحروف تُحذف عند الجازم لا بالجازم ..."

انظر : التذييل والتكميل ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ ، وراجع : منهج السالك صـ ١٤ ، ٢٠١ ، إتحاف ذوي الاستحقاق ٢٣١/١ ، شرح اللمحة البدرية للبرماوي صـ ٤٦ ، الهمع ١٧٤/١

(١٩٢) أي أنّ حذف هذه الحروف علامة للجزم ، فالجازم حذف حرف العلة .

قال ابن السراج في إعراب الفعل المعتل اللام : " ... فإن دخل الجزم قلت : لم يغزُ ، ولم يرم ، فحذفت الياء ، والواو ، وكذلك في الوصل تقول : لم يغزُ عمراً ، ولم يرم بكراً ،

ووجهه[١٩٣]: أنّ الإعراب أصل فى الاسم فرع فى الفعل ، والأصل يُحافظ عليه[١٩٤].

والجازم عنده كالدواء المُسهل إن وجد فضلة أزالها ، وإلا أخذ من قُوى البدن ، فإذا دخل الجازم عنده على المعتل لم يجد حركة يحذفها ، فيتسلط على الحرف فيحذفه ، فحرف العلة محذوف بالجازم لا عنده [١٩٥].

وإنما حذفت الياء والواو في الجزم إذ لم يصادف الجازم حركة يحذفها ، فحذفت الياء والواو ؛ لأن الحركة منهما ، وليكون للجزم دليل ... "انظر : الأصول ١٦٤/٢ بتصرف

وقال الأزهري : " إنّ القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأنّ هذه الأفعال لا يُقدَّر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع ، والفتحة في الألف في حالة النصب " انظر : التصريح ٢٨٣/١

(١٩٣) في الحاشية : أي وجه قول ابن السراج يعتبر ، ووجه قول سيبويه أن الإعراب أصل فيهما فيحافظ عليه ، فالخلاف مبني على هذا الحد ....

(١٩٤) انظر : الأصول ٥٠/١ ، وراجع : التصريح ٢٨٣/١

(١٩٥) انظر : الأصول ١٦٤/٢ ، وراجع : أسرار العربية صـ ٣٢٣ ، شرح اللمحة لابن هشام ٣٢٩/١ ، التصريح ٢٨٣/١ ، حاشية يس على الفاكهي ١٣٦/١

هذا هو رأي ابن السراج ، وأكثر النحاة وفيه أن الجازم حذف حرف العلة نفسه ، وهو عنده كالمسهل إن وجد فضلة أزالها ، وإلا أخذ من قُوى البدن .

وهذا الخلاف الواقع بين النحويين في الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو ، والياء ، والألف في حالة الرفع نحو : يدعو ، ويرمي ، ويسعى ، وفي حالة النصب مع الألف نحو : لن يسعى ، فذهب سيبويه ومن تبعه كأبي حيان وغيره إلى أن الضمة تقدر في حالة الرفع في الثلاثة ، وكذلك الفتحة ، فإذا دخل الجازم حذفت الحركة المقدرة ، واكتُفي بها ، ثم حُذف حرف العلة لئلا يلتبس الرفع بالجزم ، وليس لكونه علامة للجزم .

وذهب ابن السراج ومن تبعه إلى عدم التقدير ، وإذا دخل الجازم على هذا الفعل لم يجد حركة يحذفها لا ظاهرة ولا مقدرة، فحذف حرف العلة، وأصبح الحذف علامة على الجزم.

وهناك رأي ثالث لم يتعرض له الشيخ عبد المعطي المالكي وهو أن الفعل المضارع المعتل الآخر يُعامل معاملة الفعل الصحيح ، فيعرب رفعاً ونصباً وجزماً بحركات ظاهرة ، وعلى لغتهم وجهوا قول الشاعر : **ألم يأتِيك والأنباءُ تَنْمي بما لا قتْ لبونُ بني زيادِ**

فقالوا : إنّ الفعل مجزم بالسكون على الياء ، وقال آخرون : إن الياء إشباع ، والحرف الأصلي محذوف للجازم ، وقيل : ضرورة . انظر : أوضح المسالك ٧٦/١ وما بعدها ، توضيح المقاصد ٣٥١/١ ، ٣٥٢ ، شرح اللمحة البدرية للبرماوي ص٤٧ حاشية (١) التصريح ٢٨٤/١ حاشية (١) : ٢٨٦ ، شرح الأشموني ١٢٠/١

قال ابن هشام : " ... والتحقيق قول سيبويه " ٣٢٩/١ ، ٣٣٠

وقال ناظر الجيش: " ويدل على صحة مذهب سيبويه أن الفعل يُعرب على ما قد عرف ، والمعرب من الأسماء متى لم يظهر فيه علائم الإعراب إما للتعذر كـ(عصا)،أو للاستثقال كـ (القاضي) رفعاً وجراً قدرت ، فكذلك أيضاً في الأفعال" انظر: تمهيد القواعد ٢٩٢/١ .

واستشكل مذهبه فى الرفع فى قولك : يَخْشَى ، ويَغْزُو ، ويَرْمِي ، وفى النصب فى قولك : (لن يخشى) [١٩٦] .

فأقول فى جواب ذلك : سمعت شيخنا اللقانى[١٩٧] يقول : هو مبني فى هذه الحالة ، ولا محظور فيه ، إذ الأصل فى الفعل البناء [١٩٨]

وسمعت من بعض الأشياخ يقول: يمكن أن يكون واسطة لا معرب ولا مبنى[١٩٩].

وقال أستاذنا العلامة أبو الإرشاد علي الأُجْهُوري[٢٠٠]- رحمه الله تعالى- : هو معربٌ ولا علامة له [٢٠١]، إذ لا يلزم من نفي العلامة نفى المعلَّم ، ونظم فى هذا سؤالاً وجواباً فقال :

---

(١٩٦) في الحاشية: في يس على التصريح عند الكلام على هذا الموقع ما نص عليه الدنوشري فقال: الظاهر أنه حينئذ مبني، وقال بعضهم: معرب، ولا إعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى. وكونه مبنياً بعيد جداً ، والأقرب أنه معرب بنفس الحروف كما يرشد إليه قولهم: إن الجازم يحذف علامة الرفع. انتهى. انظر حاشية يس على التصريح بهامش التصريح ٨٧/١

(١٩٧) هو : إبراهيم بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن عبد القدوس اللقاني نسبة إلى (لقانة) التابعة إلى محافظة البحيرة ، وهو فاضل متصوف مصري مالكي له من التصانيف : توضيح ألفاظ الأجرومية الموضوعة للتدريب في علم العربية ، خلاصة التعريف برقائق شرح التصريف للتفتازاني ، وغير ذلك من المصنفات في الفقه ، والفتاوى ، والحديث ، والعقيدة توفي بقرب العقبة عائداً من الحج سنة ١٠٤١هـ . انظر : هدية العارفين ٣٠/١ ، إيضاح المكنون ٢٤٧/١ ، الأعلام للزركلي ٢٨/١

(١٩٨) قال الدنوشري : الظاهر أنه حينئذ مبني ....وكونه مبنياً بعيد جداً ، والأقرب أنه معرب بنفس الحروف .. انظر: حاشية يس على التصريح٨٧/١ ، حاشية يس على الفاكهي ١٣٦/١

(١٩٩) حاشية يس على التصريح ٨٨/١ ، حاشية يس على الفاكهي ١٣٦/١

(٢٠٠) هو : علي بن زين العابدين محمد بن أبي محمد بن علي أبو الإرشارد نور الدين الأجْهُوري (بضم الهمزة ، وسكون الجيم ، وضم الهاء) نسبة إلى أجهور الورد من قرى مصر ، وكان شيخ المالكية في عصره ، وإمام الأئمة ، وعَلاَّمة العصر ، وقد ألف ورحل إليه الكثير من الناس ، ومن مصنفاته : ثلاثة شروح على مختصر خليل في فقه المالكية ، وشرح ألفية ابن مالك ، وشرح على رسالة ابن أبي زيد القيرواني في الفقه ، توفي سنة ١٠٦٦هـ .

راجع ترجمته في : خلاصة الأثر للمحبي ١٥٧/٣ : ١٦٠ ، إيضاح المكنون ٢٧/١ ، ٦٠١ ، شجرة النور الزكية صـ ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، الأعلام ١٣/٥ ، ١٤

(٢٠١) قال الشيخ يس : " وقال بعضهم معرب ، ولا إعراب له وهو لا يكاد يفهم " انظر : حاشية يس على التصريح ٨٧/١ ، حاشية يس على الفاكهي ١٣٦/١ .

وما معربٌ إعرابُهُ غير ظاهر ∴ وليس يُرى تقديره يا ذوي الفخر

جوابك فى يخشى وما هو شِبهة ∴ برفع ونصب عند بعضٍ بلا نكر[٢٠٢]

إذا تقرر هذا علمت ما فى كلام[٢٠٣] ابن هشام[٢٠٤]، والشيخ خالد[٢٠٥] وغيرهما[٢٠٦] من المُؤاخذة ؛ لأنهم يقولون : الفعل المضارع المعتل الآخر يُرفع بضمة مقدرة على الألف والواو والياء ، وينصب بفتحة [٢/ ب] مقدرة على الألف ظاهرة على الواو والياء .

ويقولون فى : (لم يخشَ ، ولم يقوَ ، ولم يرمِ) مجزومة بحذف حرف العلة ، فتقديرهم الحركات أولاً يتمشى على مذهب سيبويه لا على مذهب ابن السراج .

وقولهم : مجزوم بحذف حرف العلة على مذهب ابن السراج لا على مذهب سيبوية ، فكلامهم ملفق من مذهبين[٢٠٧] .

---

(٢٠٢) لم أعثر عليهما .

(٢٠٣) في المخطوط (كلامهم) ، وأرى الصواب ما أثبت .

(٢٠٤) هو : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري كان نحوياً فاضلاً ، وعالماً مشهوراً ، ولد سنة ثمان وسبعمائة ، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المُرحل ، وتتلمذ على يد أبي حيان الأندلسي وغيرهما أتقن العربية ففاق أقرانه ، وتخرج على يديه جماعة من مصر وغيرهم ، وله الكثير من المصنفات منها : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وغير ذلك ، توفي سنة (٧٦١هـ) .
راجع ترجمته في : بغية الوعاة ٦٨/٢ : ٧٠ ، حسن المحاضرة ٣٠٩/١ ، الدرر الكامنة ٢٠٨/٢ وما بعدها

(٢٠٥) هو : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي الشافعي النحوي الأزهري، ولد بجرجا في صعيد مصر ، وعاش في القاهرة مع والديه ، وتلقى فيها العربية على يد يعيش المغربي، وداوود المالكي، وله من المصنفات : المقدمة الأزهرية وشرحها ، التصريح بمضمون التوضيح ، الألغاز النحوية وغير ذلك توفي سنة (٩٠٥هـ) .
راجع ترجمته في : شذرات الذهب ٢٦/٨ ، إيضاح المكنون ١١٨/١ ، الأعلام ٢٩٧/٢

(٢٠٦) كالمبرد ، وابن مالك .
انظر : المقتضب ١٣٤/١ ، ١٣٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/١

(٢٠٧) فهم يرون أن الضمة مقدرة في حالة الرفع مع المعتل بالواو ، والألف ، والياء ، والفتحة مقدرة في حالة النصب مع المعتل بالألف فقط ، وتكون ظاهرة مع المعتل بالواو ، والياء ، وعند الجزم تُحذف حروف العلة علامة على الجزم ، فهذا القول يتوافق وكلام سيبويه في التقدير رفعاً ونصباً ، ويتوافق مع ابن السراج في حالة الجزم .
انظر : شرح اللمحة البدرية لابن هشام٣٢٨/١ ، التصريح ٢٨٣/١ ، ٢٨٤

فإن قلت : هل كلام ابن مالك فى الألفية يَرِدُ عليه ما وَرَدَ على الجماعة أَوْ لا ؟ لأنه يقول بتقدير الحركات حيث قال :

فَـــالأَلِفَ اُنْوِ فِيـــــهِ غَيْـــرَ الْجَزْمِ ∴ وَأَبْـــدِ نَصْـــبَ مَـــا كَيَـــدْعُو يَرْمِـــي

وَالرَّفْـعَ فِيْهِمَـا اُنْـوِ، واحْـذِفْ جَازِمَـا ∴ ثَلاثَهُـــــــــــنَّ..... (٢٠٨)

قلت : لا يتعين الإيراد عليه ، إذ قولـه : (واحذف جازما) محتمل لأَنْ يُرَاد : اِحذف جازماً ، أي عند دخول الجازم ، فلا يرد عليه ؛ لأنه حينئذ يكون ماشياً على مذهب سيبويه أولاً وآخراً .

ويحتمل أن يُراد: واحذف جازماً،أى به، فيرد عليه ما ورد على غيره (٢٠٩).

والاحتمال الأول أرجح ؛ لسلامته من الاعتراض .

هذا إذا كان حرف العلة أصلياً (٢١٠)، فإن كان بدلاً من همزة ، كيَقْرَا (٢١١)، ويَوْضُو(٢١٢)، ويُقْرِي (٢١٣)، ففيه تفصيل : فتارة يُعتبر أنَّ الجازم دخل أولاً (٢١٤) وجزم الفعل بسكون الهمزة ، ثم أبدلت ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة ، وياء

---

(٢٠٨) وتكملة البيت الثاني : (تَقْضِ حُكْماً لازِمَا) .
انظر: شرح الألفية لابن عقيل ٨٤/١ ، شرح الألفية للشاطبي ٢٣٢/١ ، شرح المكودي ١١٠/١ ، إتحاف ذوي الاستحقاق ٢٣٠/١

(٢٠٩) أي احذف الألف ، والواو ، والياء في حالة جزم الأفعال المعتلة بهذه الحروف، نحو : (لم يخشَ ، ولم يرمِ ، ولم يغزُ) ، فعلامة الجزم حذف هذه الحروف .
انظر : شرح الكافية للرضي ٢٥/٤، توضيح المقاصد ٣٥٠/١، المقاصد الشافية ٢٣٣/١، ٢٣٤ ، شرح الأشموني ١١٧/١
وقال الأزهري معلقاً على قول ابن مالك السابق: "يحتمل المذهبين " ، أي مذهب سيبويه ، ومذهب ابن السراج . انظر : التصريح ٢٨٤/١
وقال الشيخ يس معلقاً على قول الأزهري : " قال الدنوشري : قال بعضهم ويمكن أن يجري كلام المصنف على كل قول بأن يقال : لما كانت الحركات مقدرة في بعض الأحوال وجد الجازم حروفاً تشبه الحركات وهي حروف العلة ، فحذفها فلا يتعين أن يكون هذا الكلام على قول ابن السراج لجواز أن يوجه قول سيبويه بما ذكر " .
انظر : حاشية يس على التصريح ٨٧/١

(٢١٠) أي يحذف حرف العلة للجازم إذا كان أصلياً ، أي إذا لم يكن مبدلاً من همزة .

(٢١١) مضارع (قَرَأَ) مفتوح ما قبل الهمزة .

(٢١٢) مضارع (وَضُؤَ) مضموم ما قبل الهمزة ، بمعنى : حَسُنَ ، وجَمُل .

(٢١٣) مضارع (أقْرَأَ) مكسور ما قبل الهمزة .

(٢١٤) أي قبل الإبدال .

بعد الكسرة. وحينئذ يكون الإبدال قياسياً، ولا يحذف حرف العلة لاستيفاء الجازم مقتضاه[٢١٥]، وإن اعتبر الإبدال قبل الجازم كان الإبدال شاذاً [٢١٦]، فإذا دخل الجازم جاز لك إثبات حرف العلة إن لم تعتد بالعارض، وحذفه [٣/أ] إن اعتددت به[٢١٧].

---

(٢١٥) هذا الكلام موجود عند ابن هشام . انظر : أوضح المسالك ٨٠/١ ، ٨١ ، وراجع : التصريح ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ ، حاشية يس على التصريح ٨٨/١
قال أبوحيان: "... وإن كانت (أي حروف العلة) بدلاً من همزة، نحو: (يَقْرَا) في (يقرأ)، و(يُقْري) في (يُقرئ)، و(يَوْضُو) في (يَوْضُؤ) قال بعض أصحابنا: فهذا إما أن يُقدر أن الجازم دخل عليه قبل البدل ، فسكَّن الهمزة ، ثم أبدلها حرفاً مناسباً لحركة ما قبلها، فيصير : (يقرأ) المجزوم (يقرا) ، و(يُقرئ) : (يُقْري)، و(يَوْضُؤُ) : (يَوْضُو) ، كما أبدلت في (كأس، وبئر ، وبُؤْس) ، فقلت : (كاس ، وبِيْر ، وبُوْس) ، فعلى هذا الإبدال لا يجوز حذف حروف العلة؛ لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال " انظر : التذييل والتكميل ٢٠٣/١ ، وراجع : توضيح المقاصد ٣٥٠/١ ، تمهيد القواعد ٢٩٣/١

(٢١٦) هذا كلام ابن هشام . انظر : أوضح المسالك ٨١/١
قال الأزهري: " وإن كان الإبدال قبل دخول الجازم ، فهو إبدال شاذ لكون الهمزة متحركة، فهي متعاصيةٌ بالحركة عن الإبدال ، وإبدال الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ " انظر : التصريح ٢٩٠/١

(٢١٧) انظر : أوضح المسالك ٨١/١ ، وراجع : توضيح المقاصد ٣٥٠/١ .
قال الأزهري : " ويجوز مع دخول الجازم الإثبات للحرف المُبدل ، والحذف له بناء على الاعتداد بالعارض وهو الإبدال ، وعدم الاعتداد به بعروض الإبدال .
فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال يُحذف حرفُ العلة ؛ لأن حرف العلة على هذا القول مُعْتَدٌّ به ، ومُنَزَّل منزلة الحرف الأصلي .
وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة ؛ لأنه لا يُحذف للجازم إلا الحرف الأصلي لا العارض .
وعدم الاعتداد بالعارض هو الأكثر في كلامهم ، وعليه الأكثرون ؛ لأن الاعتداد بالعارض علةٌ للحذف ، وعدمه علةٌ للإثبات " انظر : التصريح ٢٩٠/١ بتصرف يسير .
وجواز الإثبات والحذف هو رأي ابن عصفور. انظر : المقرب ٥٠/١ ، وراجع : التذييل والتكميل ١/ ٢٠٣ ، توضيح المقاصد ٣٥٠/١ ، إتحاف ذوي الاستحقاق ٢٣١/١ ، ٢٣٢ ، تمهيد القواعد ٢٩٢/١ ، ٢٩٣ ، التصريح ٢٩٠/١ .
وقد رُدَّ قول ابن عصفور؛ لأن الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم، فالحذف لذلك الحرف المُبدل منه ممتنع ؛ لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها . انظر : التصريح ٢٩٠/١ ، ٢٩١ وقال أبو حيان : " وقد ردَّ أصحابنا على ابن عصفور في جواز الحذف، وقالوا: لا يجوز إلا الإقرار ؛ لأن البدل المحض الذي ليس على التسهيل القياسي لا يجوز إلا في الضرورة..."٠
انظر : التذييل والتكميل ١/ ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وراجع : منهج السالك صـ ١٤ ، تمهيد القواعد ٢٩٣/١ .

هذا وقد سُئل عن : (يجيء) من قولك : (زيد يجيء) إذا دخل عليه جازم ، وأبدلت همزته ياء هل يلفظ فيه بياء أو لا ؟ وهى مسألة فى باديء الرأي جزئية وستراها – إن شاء الله تعالى – كلية .

وأقول : إياك يا أخي أن تستصغر مسألة من العلم فتتركها بغير بيان ؛ لأنها وإن سهلت عليك ، فقد تكون صعبة على بعض الإخوان ، وأيضاً

فإنَّ[٢١٨] المسألة قد تكون ضرورية فى وقت [على][٢١٩] الإنسان ، ثم تكون تلك المسألة نظرية لذلك الإنسان لما يعرض للفكر من الشواغل فى بعض الأحيان.

فأقول وبالله التوفيق وعليه التكلان : لك أن تقول : (يجيء) بالياء مطلقاً ، أي سواء كان الإبدال بعد دخول الجازم أو قبله ، أُعتد بالعارض أو لا . وسنوضحه أوضح تبيين تقريباً لفهم أصحابنا المتعلمين فنقول : (يجيء) فعل مضارع مهموز اللام ، أجوف ، أي معتل العين ، فإذا أدخلت الجازم جزمت بالسكون ، فيلتقى ساكنان الياء ، والهمزة ، فتحذف الياء للتقاء الساكنين ، فيصير اللفظ (لم يجئ) بهمزة ساكنة بعد كسرة ، وترسم الهمزة ياءً للقاعدة المقررة : مِنْ أنَّ الهمزة الساكنة تُرسمُ ياءً بعد الكسرة ، وواواً بعد الضمة، وألفاً بعد الفتحة [٢٢٠]، ثم يجوز لك أن تبدل الهمزة ياءً ، وهو إبدال قياسى [٢٢١]، إذ قياس الهمزة الساكنة أن تبدل

---

(٢١٨) في المخطوط (إن) وأرى الصواب ما أثبت .

(٢١٩) زيادة للسياق .

(٢٢٠) ترسم الهمزة المتطرفة على حسب حركة ما قبلها ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً رسمت على ألف ، نحو : قرأ ، وترسم على ياء إذا كان ما قبلها مكسوراً ، نحو : يُنْشِئ ، وترسم على واو إذا كان ما قبلها مضموماً ، نحو : لُؤلُؤ ، وترسم على السطر منفردة إذا كان ما قبلها ساكناً ، نحو : جُزء .
انظر : فن الإملاء في العربية للدكتور / عبد الفتاح الحموز ٥٠٤/١ ، ٥٠٥ ، وراجع : باب الهجاء لابن الدهان صـ ٤١ ، الإملاء العربي أحمد قبش صـ ٤٣ ، ٤٤ ، قواعد الإملاء عبد السلام هارون صـ ١٢ ، ١٣

(٢٢١) قال الأزهري : " فإن كان الإبدال للهمزة بعد دخول الجازم على الفعل المضارع فهو إبدال قياسي ؛ لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم، وإبدال الساكن من جنس ما قبله قياسي" انظر : التصريح ٢٨٩/١

ياءً بعد الكسرة، وواواً بعد الضمة ، وألفاً بعد الفتحة[٢٢٢]، كما تقدم فى قياس رسمها ، وحينئذ لا يجوز حذف الياء لاستيفاء الجازم عَمَلَه [٢٢٣] [٣/ب]، فإن كان الإبدال قبل دخول الجازم كان غير قياسى؛ لأنَّ الإبدال المتحرك غير قياسى [٢٢٤] إلا أن يقدر سكونه تخفيفاً كما قُدِّرَ فى قراءة أبى عمرو[٢٢٥] : ﴿ يَنْصُرْكُمْ ﴾[٢٢٦]، و ﴿ يَأْمُرْكُمْ ﴾[٢٢٧] بالسكون[٢٢٨]، فإذا دخل الجازم بعد الإبدال، فإن لم تعتد بالعارض أثبت الياء ، وإن اعتددت بالعارض حذفتها، وحينئذ ترجع الياء التى هى عين الكلمة لزوال الساكن الذي حُذفت لأجله، ويكون وزنه على الأول : (يفل) بحذف عين الكلمة ، وعلى الثانى (يفع) بحذف لام الكلمة.

---

(٢٢٢) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٠٩/٣ ، ٢١٣ ، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش صـ ٢٢٨ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، وراجع : التصريح ٢٨٩/١

(٢٢٣) وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال ، فلا يَحْذِف الجازم شيئاً آخر . انظر : التصريح ٢٨٩/١ ، ٢٩٠

(٢٢٤) قال الأزهري : " وإن كان الإبدال قبل دخول الجازم فهو إبدال شاذ لكون الهمزة متحركة ، فهي متعاصية بالحركة عن الإبدال ، وإبدال الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ " انظر : التصريح ٢٩٠/١

(٢٢٥) هو : زبّان بن العلاء بن عمار أبو عمرو بن العلاء المازني النحوي المقرئ أحد القراء السبعة المشهورين ، ولد بالحجاز وسكن البصرة ، أخذ عن جماعة من التابعين ، وقرأ على سعيد بن جُبير ، ومجاهد ، وقرأ عليه اليزيدي ، وأخذ عنه الأدب وغيره أبو عبيدة ، والأصمعي وخلق ، توفي سنة (١٥٤هـ) .
راجع ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ٢٦٢/١ : ٢٦٥ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ ١٠١ ، بغية الوعاة ٢٣١/٢ ، ٢٣٢

(٢٢٦) سورة آل عمران من الآية ١٦٠ ، وسورة الملك من الآية : ٢٠
قرأ الجمهور بضم الراء ، وقرأ أبو عمرو بن العلاء بإسكانها ، وباختلاسها ، وروى الإتمام عنه الدوري . انظر : الإتحاف ٤٩٣/١ ، ٥٥١/٢ ، غيث النفع للسفاقسي صـ ١٨٥ ، ٣٧١ ، معجم القراءات القرآنية ٨١/٢ ، ١٩٠/٧

(٢٢٧) سورة البقرة من الآية : ٦٧
قرأ الجمهور بضم الراء ، وعن أبي عمرو السكون والاختلاس ، وإبدال الهمزة ألفاً .
انظر : الإتحاف ٣٩٢/١ ، ٣٩٣ ، البحر المحيط ٤١٤/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٣٤/١
قال العكبري : " الجمهور على ضم الراء ، وقرئ بإسكانها ؛ لأن الكاف متحركة ، وقبل الراء حركة ، فسكنوا الأوسط تشبيهاً لها بـ (عضد) ، وأجروا المنفصل مجرى المتصل ، ومنهم من يختلس ولا يسكن ، والجيد همزه ... " انظر : إملاء ما من به الرحمن ٤٢/١

(٢٢٨) أي بإسكان الراء تنزيلاً للكلمتين ، بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة ، وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة . انظر : التصريح ٢٨٧/١

ولنذكر ما يوضح رجوع الياء مشتملاً على فائدة أخرى فنقول : قال العلماء[٢٢٩] فى تصريف (جوارٍ) بالتنوين، وضم الياء استقلت الضمَّة على الياء، فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، فحذفت الياء دون التنوين[٢٣٠]، وَخُصَّت بالحذف لأوجهٍ منها :

---

(٢٢٩) أي علماء النحو .

(٢٣٠) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١ ، شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ ، حاشية الصبان ٢٤٥/٣ ، حاشية يس على التصريح ٣٤/١ ، حاشية يس على الفاكهي ٢٧/١

وقد اختلف في تنوين (جوار) ونحوه على ثلاثة أقوال هي :

الأول : ذهب سيبويه والجمهور إلى أنّه غير منصرف ، وأن التنوين فيه عوض من الياء والحركة ، وفُسِّر هذا القول بتفسيرين :

١- أن منع الصرف مُقدَّم على الإعلال ، فأصله : (جواريُ) فحذفت الضمة استثقالاً ، ثم حُذفت الياء تخفيفاً لانكسار ما قبلها ، وعُوِّضَ منها التنوين لئلا يُحدث إخلال في وزن هذا الجمع ، ويُعزز هذا إثبات الياء في الجر بالفتحة للمنع من الصرف .

٢- أنّ الإعلال مُقدَّم على منع الصرف ، وأصله : (جواريٌ) بالتنوين ، وهو تنوين تمكين استثقلت الضمة ، والفتحة على الياء ، فحذفتا ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وحذف تنوين الصرف لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً ، وخيف من رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً لكونه منقوصاً ، فعوِّض التنوين لئلا تعود الياء المحذوفة .

الثاني : ذهب المبرد ، والزجاج إلى أنه منصرف ؛ لعدم الموجب لمنع الصرف ، وأن التنوين عوض من حركة الياء الضمة ، والفتحة النائبة عن الكسرة ، ومنع الصرف مُقدَّم على الإعلال ، وأصله : (جواريٌ) بالتنوين ، ثم (جواريُ) بإسقاط التنوين ، فاستثقلت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة المستثقلة ، ثم جيء بالتنوين عوضاً منهما ، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين (سكون الياء ، وسكون التنوين) . وهو قول فاسد عند المالقي .

الثالث : ذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف في حالتي الرفع والجر ، وذلك لأن الإعلال مقدم على منع الصرف ؛ لأن الإعلال سبب قوي وهو الاستثقال في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف ، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل ، فسقط الاسم بعد الإعلال عن وزن أقصى الجموع الذي هو الشرط ، فصار منصرفاً .

راجع في ذلك : الكتاب ٣١٠/٣ ، ٣١١ ، الأصول ٩١/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ : ١٥٥ ، رصف المباني صـ ٣٥٢ ، شرح الكافية للجامي ٢٣٥/١ : ٢٣٧ ، حاشية الصبان ٢٤٥/٣ ، حاشية يس على شرح الفاكهي على القطر ٢٧/١ ، ظاهرة التعويض في العربية صـ ٦٣ : ٦٧

قال ابن الحاجب :" والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، والدليل عليه أنه جمع على صيغة منتهى الجموع ، فوجب الحكم بمنع الصرف فيه ، وإلا انخرمت القاعدة المعلومة في باب منع الصرف " انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٩٩ ، وراجع : شرح الرضي على الكافية ١٥٥/١

أنها حرف علة ، والتنوين حرف صحيح.وحرف العلة أولى بالحذف من غيره.

ومنها : أنَّ الياء جزءٌ ، والتنوين كُلٌّ ، وحذف جُزءٍ أولى من كُلٍ .

ومنها : أنَّ الياء لا تدل على مَعْنَى ، والتنوين يدل على مَعْنَى ، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل .

ومنها: أنَّ الياء آخر كلمة،والحذف بالأواخر أولى،وإذا حذفت صارت(جوارٍ) على وزن (كلامٍ،وسلامٍ)،ثم يقال: إنَّ الياء محذوفه لعلةٍ،والمحذوف لعلة كالثابت، فصيغة [٢٣١] (مفاعل) موجودة تقديراً ، فيحذف التنوين لمنع الصرف[٢٣٢] .

قالوا : وإذا حذف التنوين يؤتى بتنوين أخر [وهو][٢٣٣] تنوين [٤ /أ]

العوض ؛ لئلا تعود الياء عند حذف التنوين الذى حُذفت لأجله [٢٣٤]، ولنذكر أيضاً ما هو واضح فى الدلالة على عود الياء وهو قوله :

لاَ تُهِـــــينَ الْفَقِـــــيرَ عَلَّـــــكَ أَنْ ∴ تَرْكَـعَ يَوْمَـاً والـدَّهْرُ قَـدْ رَفَعَـهْ [٢٣٥]

---

(٢٣١) في المخطوط (فصيغت) بالتاء المفتوحة.

(٢٣٢) انظر : حاشية الصبان ٢٤٥/٣ ، حاشية يس على شرح الفاكهي على القطر ٢٧/١
وهذا القول بناء على الرأي الثاني السابق وهو رأي المبرد ، والزجاج ، وقد استدل أصحاب هذا القول بأنه لو كان فيه مانع من الصرف لم يكن إلا الجمع ، وشرط الجمع أن يكون بعد الألف حرفان فصاعداً، وليس بعد الألف هاهنا إلا حرف واحد ، فانتفى الشرط المانع ، فوجب الصرف لذلك، وصار صرفه كصرف (سلام ، وكلام) مما وضع فيه بعد الألف حرف واحد. انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٩٨/١، ٢٩٩ ، وراجع: شرح الكافية للجامي ٢٣٥/١ ، ٢٣٦

(٢٣٣) زيادة للسياق .

(٢٣٤) قال سيبويه : " هذا التنوين جُعل عِوَضاً ، فيثبت إذا كان عوضاً كما ثبت التنوين في (أذرعاتٍ) ، إذ صارت كنون مُسلمين " انظر : الكتاب ٣١٠/٣
وقال الرضي : " ... وإنما أبدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع ، إذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت" انظر : شرحه للكافية ١٥٣/١ ، وراجع : حاشية الصبان ٢٤٥/١

(٢٣٥) البيت من المنسرح من أبيات للأضبط بن قريع السعدي ، وهو من شواهد : أمالي ابن الشجري ١٦٦/٢ ، الإنصاف ٢٢١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٩ ، ٤٤ ، رصف المبانى صـ٢٤٩ ، جواهر الأدب صـ٥٣ ، أوضح المسالك ١١١/٤ ،المغنى ٤٣٤/٢ ،٤٩٨/٦ ، شرح الألفية لابن عقيل ٣١٩/٣ ، المقاصد الشافية ٥٦٩/٥ ، التصريح ١٧٧/٤ ، ٢٠١ ، شرح الأشموني ٤١٨/٣ ، الخزانة ٤٥٠/١١ .
والمعنى : لا تحتقر من دونك شأناً ، فربما يأتى الدهر عليك فيحطك ، ويأتى معه فيرفعه.

أصله قبل دخول الجازم : (تُهِيْن) ، فدخل الجازم قبل الإتيان بنون التوكيد فجزم بالسكون فالتقى ساكنان ، فحُذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار لفظه (لا تُهن)، ثم أُكد بنون التوكيد الخفيفة ففتح آخره لأجلها ، فعادت الياء لزوال ما اقتضى حذفها ، وحذفت نون التوكيد بعدها[٢٣٦] . قال ابن مالك :

وَاحْـــذِفْ خَفِيفَـــةً لِسَـــاكِنِ رَدِفِ ∴ وَبَعْـــدَ غَيْـــرِ فَتْحَـــةٍ إِذَا تَقِـــفْ [٢٣٧]

ولي فى إعرابه وقفه ؛ لأنَّ نون التوكيد لا تخلوا مِنْ أن تكون دخلت قبل الجازم أو بعده ، فإن كان دخولها أوَّلاً كان الفعل مبنياً[٢٣٨]، وإعرابه بحسب المحل، لكن يكون شاذاً[٢٣٩]، إذ توكيد المضارع فى مثل هذا شاذ كما سيأتى بيانه.

والشاهد في البيت : (لا تهين الفقير) ، فإن أصله عندهم : (لا تُهِيْنَنْ) بنون توكيد خفيفة، فحذف هذه النون الخفيفة تخلصاً من التقاء الساكنين ، وهما : نون التوكيد ، ولام التعريف في (الفقير) . انظر : الإنصاف ٢٢١/١

(٢٣٦) انظر: أمالي ابن الشجري ١٦٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٩ ، التصريح ٢٠١/٤ ، الخزانة ٤٥٠/١١ .

قال ابن عقيل : " إذا ولي الفعل المُؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لالتقاء الساكنين ، فتقول : (اضربَ الرجل) ، والأصل : (اضربنْ الرجل) ، فحذفت نونُ التوكيد لملاقاة الساكن وهو لام التعريف ... " انظر : شرح الألفية ٣١٧/٣ ، ٣١٨

(٢٣٧) انظر : شرح الألفية لابن عقيل ٣١٦/٣ ، المقاصد الشافية ٥٦٨/٥ ، التصريح ٢٠٢/٤

(٢٣٨) إذا باشرت نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة الفعل المضارع فإنه يكون مبنياً ؛ وذلك لأن الفعل المضارع مع نوني التوكيد بَعُدَ عن شَبَه الاسم ؛ لأنهما لا يتصلان بالأسماء إطلاقاً ، فيقوى شبه الفعلية فيه عن شبه الاسمية ، فيرجع إلى أصله وهو البناء .

ويبنى الفعل المضارع عند اتصاله بهما على الفتح لتركبه معهما ، وصيرورتهما كالكلمة الواحدة كتركيب (خمسة عشرَ) .

فإذا لم تباشره نون التوكيد فإنه يُعرب، وذلك إذا أسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة المؤنثة .

ويبنى الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، كقوله تعالى : (والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ) . سورة البقرة من الآية ٢٢٨

انظر : توضيح المقاصد ٣٠٥/١ ، ٣٠٦ ، أوضح المسالك ٣٧/١ ، شرح الألفية لابن عقيل ٣٨/١ ، ٣٩ ، التصريح ٢٠٢/١ ، الفعل المعرب ومواقعه في الأساليب الفصيحة د/على أحمد زايد صـ ٤١ ، ٤٢

(٢٣٩) إذا لم تُباشر نون التوكيد الفعل المضارع لفظاً أو تقديراً فإن الفعل المضارع معها يكون مُعرباً إعراباً تقديرياً ، وذلك إذا أسند إلى ضمير المثنى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو

وإن دخل الجازم أولاً واستوفى عمله ، ثم دخلت نون التوكيد كان توكيده جارياً على القياس ، لكن يلزم أن يكون الفعل مُعرباً مع مباشرة النون وهو خلاف المشهور مِنْ أنَّ المضارع يجب بناؤه مع مباشرة نون التوكيد(٢٤٠) .

وقد يجاب باختيار الشق الثانى ، ويقال : إنَّ نون التوكيد قد تدخل المضارع كثيراً (٢٤١)، ودخولها فيه على أقسام مختلفة الأحكام ، فمنها ما هو واجب ، ومنها ما هو قريب من الواجب ، ومنها ما هو كثير ، ومنها ما هو قليل ، ومنها ما هو أقل من القليل (٢٤٢)، فهذه أقسام [٤/ب] خمسة توكيد المضارع فيها سائغ على

ياء المخاطبة، كقوله تعالى: { وَلاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ}سورة يونس من الآية ٨٩، وكقوله تعالى : { لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ } سورة آل عمران من الآية: ١٨٦، وكقوله تعالى : { فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً } سورة مريم من الآية:٢٦

هذا هو رأي الجمهور ، وذهب الأخفش إلى أن الفعل المضارع مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد ، أو لم تتصل به ، وذهب بعض العلماء إلى أنه مُعرب وإن اتصلت به نون التوكيد .

انظر : توضيح المقاصد ٣٠٥/١ ، ٣٠٦ ، أوضح المسالك ٣٨/١ ، شرح الألفية لابن عقيل ٣٩/١ ، التصريح ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ ، شرح الأشموني ٦٣/١ ، ٦٤ ، الفعل المعرب ومواقعه في الأساليب الفصيحة د/ على أحمد زايد صـ ٤٢

(٢٤٠) نحو قوله تعالى : (لَيُنْبَذَنَّ) سورة الهُمَزة من الآية : ٤ فإنه حينئذ يكون مبنياً على الفتح كما سبق .

(٢٤١) يؤكد الفعل بالنون التي للتوكيد ثقلية كانت أو خفيفة ، كقوله تعالى : { وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ } سورة يوسف من الآية : ٣٢، وهما أصلان عند البصريين؛ لتخالف بعض أحكامهما ، وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة .

ويُؤكد بهما الأمر مُطلقاً من غير شرط ؛ لأنه مستقبل دائماً ، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً ؛ لأنهما يُخلِّصان مدخولهما للاستقبال ، وذلك يُنافي المُضي .

وأما الفعل المضارع المجرد من لام الأمر ، فإنه يؤكد بهما ، وله في ذلك حالات أشار إليها الشيخ عبد المعطي .

انظر : شح المفصل لابن يعيش ٣٧/٩ ، توضيح المقاصد ١١٧٠/٣ ، ١١٧١ ، الجنى الداني صـ ١٤١ ، ١٤٢ ، أوضح المسالك ٩٤/٤ ، المغني ٤ /٢٥٧ : ٢٦١ ، المقاصد الشافية ٥٢٨/٥ : ٥٣٤ ، الهمع ٥٠٩/٢ ، شرح الأشموني ٣٨٨/٣ : ٣٩٠ ، النون في اللغة العربية د/ مصطفى التوني صـ ٦٥ ، النون وأحوالها في لغة العرب د/ صبحي عبد الحميد صـ ٩٥ وما بعدها

(٢٤٢) راجع هذه الحالات في : أوضح المسالك ٩٥/٤ وما بعدها ، المغني ٢٦١/٤ وما بعدها ، المقاصد الشافية ٥٣٤/٥ وما بعدها، التصريح ١٧٩/٤ وما بعدها ، النون وأحوالها في لغة

اختلاف الأحوال السابق ذكرها ، وتوكيده فى سواها شاذ كما سيأتى فهي مسألة مهمَّة كثيرة الوقوع فى الكلام ، فينبغى لكل طالب تحصيلها .

إذا تقرر هذا فينبغى أن يتبع ذلك الكلام قليل يشتمل على تعليل،وتمثيل فنقول:

أمَّا القسم الأول : وهو الواجب(٢٤٣)، فهو ما إذا كان المضارع مُجرداً من لام الأمر ، وكان مُثبتاً ، مُستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لامه نحو [قوله تعالى] (٢٤٤): ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ (٢٤٥)، وإنما وجب التوكيد فى هذا القسم ؛ لأنَّ القسم إنَّما يُؤتى به للتحقيق ، فهو أشد احتياجاً (٢٤٦) إلى التوكيد(٢٤٧) .

العرب د/ صبحي عبد الحميد صـ ١٣١ وما بعدها ، النون في اللغة العربية د/ مصطفى التوني صـ ٦٦ وما بعدها

(٢٤٣) أي الذي لا بُدَّ منه ، نحو : والله ليَقُمَنَّ .

(٢٤٤) زيادة للسياق .

(٢٤٥) سورة الأنبياء من الآية : ٥٧

قال الأزهري : " فـ (أكيدن) فعلٌ مضارعٌ مُثبتٌ مُستقبلٌ جوابُ قَسَم وهو (تالله) ، وليس مفصولاً من لام القسم بفاصل " انظر : التصريح ١٨٠/٤

(٢٤٦) في المخطوط (احتياطاً) ، لكنه صحح في الحاشية .

(٢٤٧) انظر : الكتاب ٥٠٩/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٩، توضيح المقاصد ١١٧٢/٣، المغني ٢٦١/٤ ، أوضح المسالك ٩٥/٤ ، التصريح ١٧٩/٤ ، الهمع ٥١١/٢ ، النون في اللغة العربية صـ ٦٦ ، النون وأحوالها في لغة العرب صـ ١٣٠ وراجع هذا التعليل في : التصريح ١٨٩/٤ .

فإن اختل شرط من الشروط السابقة لم يُؤكد المضارع بالنون ، بل يمتنع توكيده ؛ لعدم استيفاء الشروط المتقدمة ، كأن يكون منفياً لفظاً أو تقديراً ، فالأول نحو : والله لا أقوم ، والثاني نحو: { قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ } يوسف: ٨٥، فـ(تفتؤ) منفي بـ(لا) محذوفة ، والتقدير : لا تفتؤ .

وإذا كان المضارع حالاً ، نحو : والله ليقوم زيدٌ الآنَ ، وإذا كان المضارع مفصولاً من اللام بمعموله أو بحرف تنفيس ، فالأول نحو قوله تعالى : { وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ } آل عمران :١٥٨ ، والثاني نحو قوله تعالى: { وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى } الضحى : ٥ . انظر : شرح الألفية لابن الناظم صـ ٦٢٠ ، ٦٢١ ، توضيح المقاصد ١١٧٢/٣ ، ١١٧٣ ، أوضح المسالك ٩٥/٤ ، ٩٦ ، التصريح ١٨٠/٤ ، ١٨١ ، الهمع ٥١١/٢ ، الفعل المعرب ومواقعه في الأساليب العربية صـ ٤٤ .

وأمَّا القسم الثانى : وهو القريب من الواجب ، فهو ما إذا كان المضارع شرطاً لـ(إنْ) المُؤَكَّدَةِ بما الزائدة [٢٤٨]، نحو[قوله تعالى] [٢٤٩] : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾[٢٥٠]، وإنما كان قريباً من الواجب ؛ لأنَّ (إنْ) الشرطية لما أُكدت بـ (ما) الزائدة أشبهت القسمَ فى توكيده باللام[٢٥١] .

وأمَّا القسم الثالث : وهو الكثير ، فهو ما إذا وقع المضارع بعد أداة طلب[٢٥٢] نحو [قوله تعالى] [٢٥٣] : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلاً ﴾ [٢٥٤]، وإنما

---

(٢٤٨) انظر : الكتاب ٥١٤/٣ ، ٥١٥ ، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٣٦٩/١ ، أوضح المسالك ٩٦/٤ ، المغني ٢٦١/٤ ، ٢٦٢ ، شرح الألفية لابن عقيل ٣٠٩/٣ ، شرح الأشموني ٣٩٤/٣ ، النون في اللغة العربية صـ ٦٦ ، ٦٧ ، النون وأحوالها في لغة العرب صـ ١٣٥ وما بعدها ، الفعل المُعرب صـ ٤٥

(٢٤٩) زيادة للسياق .

(٢٥٠) سورة الأنفال من الآية : ٥٨ وهذا الكلام موجود في التصريح دون أن يشير الشيخ عبد المعطي إلى ذلك. انظر : التصريح ١٨٢/٤

قال السيوطي: " وتدخل (أي نون التوكيد) كثيراً ، وقيل : لزوماً المضارع التالي (إمّا) الشرطية ، نحو : { فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ } الزخرف : ٤١ ، و{ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ } الأعراف : ٢٠٠ ، ولم يقع في القرآن إلا مؤكداً بالنون ، ومن ثم قال المبرد ، والزجاج : إنها لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة ... " انظر : الهمع ٥١١/٢ .

(٢٥١) انظر هذا التعليل في : شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٩ ، التصريح ١٨٩/٤ولزوم توكيد الفعل المضارع بالنون في هذا القسم ، وجعله كالقسم الأول هو رأي الزجاج وجمهور النحويين ؛ لأن اللام وما فيها للتأكيد ، ولأنه لم يأت في التنزيل إلا مؤكداً .

وذهب أبو علي إلى عدم اللزوم لكثرة مجيئه في الشعر غير مؤكد .انظر : شرح ألفية ابن معط للموصلي ٣٦٩/١ ، وراجع : شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٩ ، الجنى الداني صـ١٤٢ ، الهمع ٥١١/٢ ، النون وأحوالها في لغة العرب صـ ١٣٨ :١٤١ .

(٢٥٢) والطلب يشمل : النهي ، والدعاء ، والعَرْض ، والتمني ، والاستفهام .

انظر: الكتاب ٥٠٩/٣، ٥١٣، ٥١٤، الجنى الداني صـ١٤٣، أوضح المسالك ٩٩/٤، المغني ٢٦٣/٤، التصريح ١٨٣/٤، النون في اللغة العربية صـ٦٩، النون وأحوالها في لغة العرب صـ١٤١ وما بعدها، الفعل المُعرب صـ٤٦، النون في اللغة العربية صـ٦٩ .

(٢٥٣) زيادة للسياق .

(٢٥٤) سورة إبراهيم من الآية : ٤٢

مَثَّل الشيخ عبد المعطي المالكي لنوع واحد من الطلب وهو النهي ، ومثال الدعاء قول خِرْنِق : **لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ**

فأكد الفعل (يَبْعَدَنْ) بالنون الخفيفة بعد الدعاء .

ومثال العَرْض قول الشاعر يخاطب امرأة :

هَلاَّ تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أيَّامِ ذِي سَلَمِ

كان هذا القسم كثيراً؛ لأنَّ ما بعده أداة الطلب أَشْبَهَ ما بعده فى استدعاء الجواب(٢٥٥) .

وأمَّا القسم الرابع : وهو القليل ، فهو ما إذا وقع بعد (ما) الزائدة التى لم تُسْبَقْ بِـ (إنْ) الشرطية ، أو بعد (لا) النافية (٢٥٦)، فالأول كقوله :

..... ∴ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا (٢٥٧)

والعِضَة: شجرة(٢٥٨)، وشَكِيرها: شوكها، وقيل: صغار ورقها(٢٥٩). [٥/أ]

فأكد (تَمُنِّن) بعد حرف العرض. ومثال التمني قول الشاعر يُخاطب امرأة :

فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيَنَّنِي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

فأكد (تَرَيَنَّنِي) بعد حرف التمني. ومثال الاستفهام قول الشاعر :

قالتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَه أَقْبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاَ

فأكد (تَمْدَحَنَّ) بعد حرف الاستفهام .

انظر: أوضح المسالك ٤/٩٩: ١٠١، التصريح٤/١٨٣، ١٨٤، الفعل المُعرب صـ٤٦، النون في اللغة العربية صـ ٦٩، النون وأحوالها في لغة العرب صـ١٤٣: ١٤٥ .

(٢٥٥) في التصريح ٤/١٩٠ : " لأن ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد (إنْ) في استدعاء الجواب "

(٢٥٦) انظر : أوضح المسالك ٤/١٠٢ ، ١٠٣ ، التصريح ٤/١٨٦

(٢٥٧) هذا عجز بيت من الطويل من مثل من أمثال العرب في المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢/٣٨٢ ، والكتاب ٣/٥١٧ وقد أورد له بعض العلماء صدراً وهو :

إذا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وهو من شواهد : الكتاب ٣/٥١٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٠٣ ، ٩/٥ ، ٤٢ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٧ ، أوضح المسالك ٤/١٠٣ ، المغني ٤/ ٢٦٤ ، التصريح ٤/١٨٦ ، الخزانة ٤/٢٢ ، ١١ /٢٢١ ، ٤٠٣ ، شرح الأشموني ٣/٤٠٢

والشاهد فيه قوله : (يَنْبُتَنّ) حيثَ أكد الشاعر الفعل المضارع الذي هو (ينبت) بنون التوكيد الثقيلة لوقوعه بعد (ما) الزائدة غير المسبوقة بـ (إن) الشرطية .

ومن ذلك أيضاً قول حاتم الطائي :

قليلاً به ما يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ إذا نَال مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

والشاهد في البيت قوله : (ما يحمدنك) حيث أكد الفعل المضارع الذي هو (يحمد) بالنون الثقيلة ، لوقوعه بعد (ما) الزائدة غير المسبوقة بـ (إن) الشرطية وهذا قليل .

(٢٥٨) انظر : التصريح ٤/١٨٦ ، الخزانة ٤/٢٢ ، ٢٣

قال ابن منظور : " والنحويون يقولون : العِضاه الذي فيه الشوك ، قال : والعرب تُسمي كل شجرة عظيمة ، وكل شيء جاز البقل : العضاه .. وقيل : العضاه كل شجرة جازت البقول كان لها شوك أو لم يكن ، والزيتون من العِضَاه ، والنخل من العِضَاه "

انظر : اللسان (عضه) ، وراجع : ، حاشية يس على التصريح ٢/٢٠٥

(٢٥٩) انظر: التصريح ٤/١٨٦ ، الخزانة ٤/٢٢ ، ٢٣

والثانى كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ﴾ (٢٦٠) فأكد (تُصِيبَن) بعد (لا) النافية تشبيهاً لها بالناهية صورةً . وجملة (لَّا تُصِيبَنَّ) خبرية فى موضع الصفة لـ (فتنة) ، فتكون الإصابة عامّة للظالمين وغيرهم لا خاصَّة بالظالمين ؛ لأنها قد وُصِفت بأنها لا تُصيب الظالمين خاصة ، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم ؟(٢٦١)

وإنما قَلَّ التوكيد فى هذا القسم لشبه (لا) النافية صورة(٢٦٢) .

وقيل (لا) ناهية ، وأقيم المسبب مقام السبب ، والأصل : (لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم) ، ثم عدل عن النهى عن التعرض إلى النهي عن الإصابة ؛ لأن الإصابة مسبَّبة عن التعرض ، وأسند المسبب إلى فاعله ، فالإصابة خاصَّة بالمتعرضين ، وعلى هذا فلا يكون التوكيد من القليل بل من الكثير، ولكن يلزم وقوع الجملة الطلبيَّة نعتاً للنكرة وهو ممتنع إلاَّ أن يضم قبلها قوله(٢٦٣) .

قال ابن مالك رحمه الله تعالى :

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ∴ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ (٢٦٤)

وعليه فيكون التقدير – والله أعلم – : (واتقوا فتنة مَقُولاً فيها ذلك) (٢٦٥) .

قال ابن منظور : وشَكِير الإبل : صغارها ، والشكير من الشعر والنبات : ما ينبت من الشعر بين الضفائر ، والجمع : الشُكر ... والشكير : ما ينبت في أصل الشجرة من الورق . انظر : اللسان مادة (شكر) ، وراجع : ، حاشية يس على التصريح ٢٠٥/٢

(٢٦٠) سورة الأنفال من الآية : ٢٥

(٢٦١) نقل الشيخ عبد المعطي كلام الشيخ / خالد الأزهري من التصريح نصاً دون أن يشير إلى ذلك . انظر : التصريح ١٨٥/٤

(٢٦٢) انظر : التصريح ١٩٠/٤

(٢٦٣) انظر : التصريح ١٨٥/٤، ١٨٦

فقد نقل الشيخ عبد المعطي كلام الشيخ خالد الأزهري نصاً دون أن يشير إلى ذلك . وانظر : معاني القرآن للفراء ٤٠٧/١

(٢٦٤) انظر : شرح الألفية لابن عقيل ١٩٨/٣ ، التصريح ٤٧٨/٣ ، ٤٧٩

(٢٦٥) انظر : التصريح ١٨٥/٤ ، ١٨٦ ، وراجع : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٠/٢

وأمَّا القسم الخامس: وهو ما إذا كان التوكيد أقل من القليل، فذلك بعد (لَمْ)، وبَعْدَ أداة جزاء[٢٦٦] غير (إمَّا) الشرطية[٢٦٧]، كقولـه[٢٦٨] يصف جبلاً قد عمَّه الخصب، وحفَّه النبات [٢٦٩]:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ∴ شَيْخَاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[٢٧٠]

فالأصل : (ما لم يَعْلَمَنْ) ، فأبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً للوقف[٢٧١]، والثانى: كقوله:

مَنْ نَتْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبِ ∴ ..... [٢٧٢] [٥/ ب]

---

(٢٦٦) في المخطوط (جزء) ، وأرى أن الصواب ما أثبت .

(٢٦٧) انظر : أوضح المسالك ١٠٦/٤ ، شرح المكودي على الألفية ٦٥٢/٢ ، شرح الألفية لابن عقيل ٣٠٩/٣ ، ٣١٠ ، التصريح ١٨٨/٤ ، الفعل المعرب صـ٤٧ ، ٤٨ ، النون وأحوالها في لغة العرب صـ ١٥٥ .

(٢٦٨) وهو أبو حيان الفقعسي .

(٢٦٩) انظر : التصريح ١٨٨/٤

(٢٧٠) هذا الشاهد الشعري تمثيل على الأول وهو الفعل المضارع الواقع بعد (لم) .
والبيتان من مشطور الرجز، وقد أختلف في قائلهما ، فقيل: إنهما لأبي حيان الفقعسي، وقيل إنهما لابن جبابة وهو شاعر جاهلي، وقيل لغيرهما، وهما من شواهد: الكتاب ٥١٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٩ ، شرح الكافية الشافية ١٤٠٦/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٦٢٣ ، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٣٧٠/١ ، الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٦٨٨/٢ ، أوضح المسالك ١٠٦/٤ ، شرح الألفية لابن عقيل ٣١٠/٣ ،التصريح ١٨٨/٤، الهمع ٥١٢/٢ ، الخزانة ٣٨٨/١١ ، ٤٥١ .
والشاهد في البيتين قوله : (لم يعلما) حيث أكد الفعل المضارع المنفي بـ(لم) بالنون، وأصله (ما لم يعلمن) ، لكن النون قلبت ألفاً للوقف .

(٢٧١) انظر : التصريح ١٨٨/٤

(٢٧٢) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه : أَبَداً ، وقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي
ويُنسب البيت مع غيره إلى بنت مرة بن عاهان الحارثي ترثي أباها ، وهو من شواهد : الكتاب ٥١٦/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٤٠٥/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٦٢٤ ، أوضح المسالك ١٠٧/٤ ، شرح الألفية لابن عقيل ٣١١/٣ ، المقاصد الشافية ٥٥٠/٥ ، التصريح ١٨٨/٤ ، الهمع ٥١٣/٢ ، الخزانة ٣٨٧/١١ ، ٣٩٩ .
ويروى البيت (نتقفن) والضمير يعود إلى بنت مرة بن عاهان الحارثي ، ومن معها من قومها ، ويروى (يتقفن) بالبناء للمجهول ، كما يروى بـ (تتقفن) بالتاء .

فأكد (نَثْقَفَنْ) بالنون الخفيفة بعد (مَنْ) الشرطية[٢٧٣] .

و(نَثْقَفُ) بمعنى : تجد، و(الآئب) الراجع[٢٧٤] .

وإنما كان التوكيد فى هذا القسم أقل من القليل ، فلأن (لم) للنفي ، والنفى يشبه النهى معنى ، وغير (إمّا) مِنْ أدوات الشرط أشبهت (لم) فى الجزم[٢٧٥] .

ولا يؤكد فى غير هذه[٢٧٦] الأقسام إلا ضرورة[٢٧٧]، وإنما تنوعت هذه الأقسام إلى واجب ، وقريب منه ، وكثير ، وقليل منه ، وأقل من القليل ؛ لأنَّ آخرها مُشبَّه[٢٧٨] بما قبلها ، وما قبله مشبه بما قبله وهكذا إلى الأول[٢٧٩] .

وأقول: هذا التعليل للبحث مجال ولا بأس أن نذكر وجهه وما به يزال ، فنقول : وجه البحث أنَّ الأصل فى المُشَبَّه إلحاق ناقص بكامل . وقالوا : إنه لا يلزم أن يُعطى المُشَبَّه حكم المُشَبَّه به من كل وجه ، لكنَّ قولهم: (التشبيه إلحاق ناقص

والشاهد في البيت قولها : (نثقفن) حيث أكد الفعل المضارع بالنون الخفيفة ؛ لوقوعه بعد أداة شرط غير (إمّا) وهو قليل .

(٢٧٣) انظر : التصريح ١٨٩/٤

(٢٧٤) انظر : السابق ، الخزانة ٤٠٢/١١

(٢٧٥) في المخطوط (في نحو الجزم) ، وأرى أن كلمة (نحو) زائدة .

وانظر : التصريح ١٩٠/٤ فقد استقى الشيخ عبد المعطى تعليله منه ، وراجع : حاشية يس على التصريح ٢٠٥/٢ قال سيبويه : " وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب " انظر : الكتاب ٥١٥/٣ ، وراجع : المقاصد الشافية ٥٥٠/٥ .

(٢٧٦) في المخطوط (هذا) وأرى الصواب ما أثبت .

(٢٧٧) يكون توكيد المضارع بالنون للضرورة ، وذلك فيما يلي :

– إذا جاء بعد أداة شرط غير مقترنة بـ (ما) الزائدة وذلك في الشعر ، فقد شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب ، وقد استشهد عليه سيبويه بقول النجاشي :

نَبَتَّمْ نَبَاتَ الخَيْزُرَانيِّ في الثَّرَى حَثِيثاً مَتَى مَا يَأتِكَ الخيرُ تَنْفَعا

– ويرى سيبويه أن توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (رُبَّما) ضرورة ، كقول الشاعر :

رُبَّمَا أوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

والذي سَهَّل ذلك هنا أن (رُبَّما) للقلة ، والقلة تناسب النفي والعدم ، والنفي شبيه بالنهي .

انظر: الكتاب٥١٧/٣ ، ٥١٨ ، شرح الكافية الشافية ١٤٠٥/٣ ،التصريح ١٩٠/٤ ، ١٩١

(٢٧٨) في المخطوط (متشبه) وأرى الصواب ما أثبت .

(٢٧٩) انظر : التصريح ١٨٩/٤ فقد استقى الشيخ عبد المعطي كلامة من الشيخ خالد الأزهري ولم ينص على ذلك .

بكامل) [٢٨٠] لا يحسن فى قولنا:(محمد _ صلى الله عليه وسلم _ كالشمس) [٢٨١] اللهم إلا أن يقال : يحمل على [٢٨٢] التشبيه المقلوب[٢٨٣] .

ويرده أنَّ هذا يذكر فى مقام مدحه – صلى الله عليه وسلم – لا فى مدح الشمس ، ولو كان من التشبية المقلوب لكان مبالغة فى مدح الشمس. وقولهم : (لا يلزم من أن يُعطى المشبه حكم المشبه به) نفى للزوم،وبعد ذلك يصدق بالمساواة والمخالفة، وحملناه هنا على المخالفة لنص العلماء على أنَّ هذه[٢٨٤] الأقسام مختلفة الأحكام كما تقدم هذا. ونزيدك تأييداً وإيضاحاً لعود ما حذف لساكن بعد حذفه فنقول: [٦/ أ]

إذا قلت : (هل تضربُنْ يا زيدون ؟ ، أو هل تضربِنْ يا هند ؟) مؤكداً بالنون الخفيفة ، ثم وقفت على الفعل فحذفت[٢٨٥] نون التوكيد وقلت: (تضربون) بإعادة

---

(٢٨٠) فالتشبيه عند البلاغيين إذن هو مشاركة أمر لأخر في معنى. انظر : الإيضاح صـ ١٨٨ ويُعَرَّف أيضاً بأنه : إلحاق أدنى الشيئين بأعلاهما في صفة اشتركا في أصلها ، واختلفا في كيفيتها قوة وضعفاً " انظر : فن التشبيه د/ على الجندي ٣١/١ .

(٢٨١) والعلة في عدم جواز هذا التشبيه كما هو واضح أنه ألحق كاملاً بناقص .

(٢٨٢) في المخطوط (من) .

(٢٨٣) سمى البيانيون هذا النوع من التشبيه بالتشبيه المقلوب أو المعكوس، أو تشبيه القلب والعكس. وسماه ابن جني في الخصائص غلبة الفروع على الأصول ، وسماه عبد القاهر في أسرار البلاغة : جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً .

انظر : الخصائص ٣٠٨/١ ، أسرار البلاغة صـ ١٨٢ ، وراجع : فن التشبيه ٢٧١/١

وهو في اصطلاح البيانيين : أن يقصد الشاعر على عادة التخيل أن يوهم في الشيء القاصر عن نظيره أنه زائد عليه .

ومعنى كونه مقلوباً : أن يجعل ما الوجه فيه أتم مشبهاً ليتوهم السامع أن المشبه به المقصود بالمبالغة أتم في وجه الشبه من المشبه الذي أصله (مشبه به) ، وذلك اعتماداً على القاعدة من أن وجه الشبه في المشبه به أتم .

وقد مثلوا له بقول محمد بن وهيب يمدح المأمون فقال :

وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح

انظر: فن التشبيه د/على الجندي ٢٧١/١ ، ٢٧٢ ، وراجع في تعريف التشبيه المقلوب : الإيضاح للقزويني صـ ٢٠٩ ، ٢١٠

(٢٨٤) في المخطوط (هذا) .

(٢٨٥) في المخطوط (حذفت) .

الـواو والنـون فـى المثـال الأول ، و(تضـربين) بإعـادة اليـاء والنـون فـى المثـال الثاني[٢٨٦]، وقال ابن مالك :

وَارْدُدْ إذَا حَـذَفْتَهَا فِـي الْوَقْـفِ مَـا ∴ مِـنْ أَجْلِهَـا فِـى الوَصْـلِ كَـانَ عُـدِمَا [٢٨٧]

فائدة : فى حكم نون التوكيد وصلاً ووقفاً.

أمَّا وصْلاً : فتثبت لفظاً قبل مُحَرَّك ، وتُحذف قبل ساكن .

وأمَّا وقفاً : فتبدل ألفاً بعد الفتحة[٢٨٨]. قال ابن مالك :

وأَبْـدِلَنْهَا بَعْـدَ فَـتْحٍ أَلِفـا ∴ وقْفَـاً ، كَمَـا تَقُـولُ فِي قَفِـنْ : قِفَـا [٢٨٩]

وتحذف بعد الضمة والكسرة[٢٩٠] . قال ابن مالك :

---

(٢٨٦) إذا وقعت نون التوكيد بعد ضمة أو كسرة حُذفت ، ويجب حينئذ أن يُردَّ ما حُـذف فـي الوصل لأجلها ، تقول في الوصل : (اضْرِبُنْ يا قَوْمُ ، واضْرِبنْ يَا هِنْدُ) بضم البـاء فـي الأول ، وكسرها في الثاني ، والأصل : (اضْرِبُونْ ، واضْرِبِينْ) بسكون النـون فيهمـا ، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، فإذا وقفت حذفت النون ، ثم ترجع الـواو ، واليـاء ؛ لزوال التقاء الساكنين بحذف النون ، فتقول : (اضْرِبُوا ، واضْرِبي) .

انظر : أوضح المسالك ١١٤/٤ ، شرح الألفية لابن عقيـل ٣١٩/٣ ، شـرح المكودي ٦٦٠/٢ ، التصريح ٢٠٣/٤ ، النون وأحوالها في لغة العرب صـ ١٠٦ ، ١٠٧

(٢٨٧) انظر:شرح الألفية لابـن النـاظم صـ٦٣٠،شـرح الألفيـة لابـن عقيـل٣١٧/٣، التصريح٢٠٢/٤.

(٢٨٨) أي أن نون التوكيد الخفيفة إذا وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً في الوقف ، تقول : اضْرِبَنْ يا زيد) : اضْربا ، وكقوله تعالى: { وَلَيَكُوناً } سورة يوسف من الآية : ٣٢ ، وكقولـه تعـالى: {لَنَسْفَعاً } سورة العلق من الآية : ١٥ ، وكقول الشاعر:

وَإيَّاكَ والْمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّها ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ والله فَاعْبُدَا

والأصل فيما سبق : (لَيَكُونَنْ ، ولَنَسفَعَنْ ، واعبُدَنْ) بالنون الخفيفة ، فأبدلت في الوقف ألفاً بعد الفتحة . انظر : أوضح المسالك ١١٣/٤ ، شـرح الألفيـة لابـن عقيـل ٣١٩/٣ ، التصريح ٢٠١/٤ ، ٢٠٢

(٢٨٩) انظر : شرح الألفية لابن عقيل ٣١٧/٣ ، شرح المكودي ٢٥٣/٢ ، التصريح ٢٠١/٤

(٢٩٠) أي أنه إذا ولي الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لالتقاء السـاكنين ، نحو: (اضْرِبَ الرجُلَ) بفتح الباء ، والأصل : (اضربَنْ) ، فحذفت نون التوكيـد لملاقـاة الساكن ، وهو لام التعريف ، وكقول الشاعر :

لا تُهِينَ الْفَقِيْرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين ، وأبقى الفتحة دلـيلاً عليهـا ، وأصـله : (لا تُهِيْنَنْ) . كما تُحذف نون التوكيد الخفيفة في الوقف إذا وقعت بعد غير فتحـة ، أي إذا

وَاحْـــذِفْ خَفِيْفَـــةً لِسَـــاكِنٍ رَدِفْ ∴ وَبَعْـــدَ غَيْـــرِ فَتْحَـــةٍ إِذَا تَقِـــفْ [٢٩١]

وقد استشهدنا بهذا البيت مرَّتين على مسألتين ، والاستشهاد على الأولى بأوله، وعلى الأخيرة بآخره، وإنما ذكرنا البيت بتمامه فى كل من الحالين ، ولم نقتصر على محل الشاهد، بل وصلنا الأول بالآخر كحلاوة الوصل، ومرارة الفراق.

فإن قلت : هل الوصل فى المحلين جائز .

قلت : لا – وأيدك الله – يا من عن نظام اللؤلؤ يبتسم .

أمَّا الوصل فحلال أن يكون فى محل يثمر وهو المتقدم ، وأن يكون فى مقابله ، فهو المحرَّم . وإن حذف أول وثالث فتأمل . [٦/ ب]

فإن قلت : ما حكم الأمر مِنْ لَمْ يجيء ونحوه .

قلت : إذا علمت ما تقدم واستحضرت قولهم: (الأَمْرُ مبنىٌّ على ما يُجْزمُ به مضارعه) [٢٩٢] لو كان معرباً ظهر لك حكمه .

فإن قلت: إنَّ إبدال الهمزة ألفاً في (يَقْرَأُ)[٢٩٣]، وواواً فى (يَوْضُؤ)[٢٩٤]، وياء فى (يُقْرِئُ) [٢٩٥]، ونحو ذلك فرع عن سكونها [٢٩٦]، وكذلك إبدال الواو

وقعت بعد ضمة أو كسرة لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة ، في نحو : جاء زيدٌ ، ومررتُ بزيدٍ ، فتقول في نحو : (اضربُنْ يا زيدون) إذا وقفت على الفعل : (اضْربُوا)، وفي نحو: (اضْرِبنْ ياهند) : (اضربي)، فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف،وترد الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياء.انظر:أوضح المسالك١١١/٤، ١١٤،شرح الألفية لابن عقيل ٣١٧/٣: ٣١٩، التصريح٢٠٠/٤: ٢٠٣، النون وأحوالها في لغة العرب صـ١٠٩ .

(٢٩١) انظر : شرح الألفية لابن عقيل ٣١٦/٣ ، التصريح ٢٠٠/٤ .

(٢٩٢) هذا مذهب البصريين ، فنحو (اضربْ) مبني على السكون ؛ لأن مضارعه يُجزم بالسكون ، نحو : (لم تَضْرِبْ) ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن فعل الأمر معربٌ مجزوم بلام الأمر، وأنها حُذفت حذفاً مستمراً في نحو : (قُمْ ، واقعد) ، والأصل فيهما : (لِتَقُم ، ولِتَقْعُدْ)، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة .

وقد ذهب ابن هشام مذهب البصريين في أكثر كتبه ، بينما تابع الكوفيين في كتابه (المغنى) ، فذهب إلى أن فعل الأمر معرب .

انظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ ، المرتجل لابن الخشاب صـ٢٢ ، اللباب ١٧/٢ ، شرح الكافية للرضي ١٢٥/٤ ، الارتشاف ٦٧٤/٢ ، أوضح المسالك ٣٧/١ ، شذور الذهب صـ١٠٣ ، شرح قطر الندى صـ٣٦ ، المغنى ٤٤٤/١ ، ائتلاف النصرة صـ١٢٦ ، التصريح ١٩٩/١ ، ٢٠٠ .

(٢٩٣) مضارع (قَرَأَ) مفتوح ما قبل الهمزة ، فيقول : (يقرا) .

(٢٩٤) مضارع (وَضُؤَ) مضموم ما قبل الهمزة ، بمعنى : حَسُنَ ، وجَمُل ، فيقول:(يوضُو) .

[والياء][٢٩٧] فى (قال، وباع) ونحوهما فرعٌ عن تحرك كل منهما ، وانفتاح ما قبلهما[٢٩٨] فهل يحتاج المتكلم إلى النطق بالأصل أو لا ؟

قلت : الأصل فيما ذُكر على قسمين : جائز الاستعمال ، وممتنعه ، ففي: (يقرَأ ، ويوضُؤ ، ويُقرِئ) جائز الاستعمال[٢٩٩]، وفي : (قال ، وباع)

ممتنعة[٣٠٠]، وعلى كلٍ لا يحتاج المتكلم إلى النطق بالأصل قبل الإبدال ، بل اعتبار سَبْقِيَتِهِ كافٍ.

فإن قلت : لم ترك سمع العلماء يقولون : أصل (قال) : (قَوَلَ) ، وأصل (باع) : (بَيَعَ) . قلت : يذكرون ذلك تدريساً وتعليماً .

فإن قلت : مقتضى قولك اعتبار سبقية [٣٠١] الأصل كافٍ أنه يجب على المتكلم اعتبار ذلك قبل الإبدال .

---

(٢٩٥) مضارع (أقرَأ) مكسور ما قبل الهمزة ، فيقول : (يُقرِي) .

(٢٩٦) قال الأزهري:

"فإن كان الإبدال للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو إبدال قياسي؛ لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم ، وإبدال الساكن من جنس ما قبله قياسي "

انظر: التصريح ٢٨٩/١ ، وراجع : أوضح المساك ٨٠/١، ٨١، التذييل والتكميل ٢٠٣/١، تمهيد القواعد ٢٩٢/١ .

فإن الهمزة الساكنة في هذه الأفعال الثلاثة قلبت حرف علة من جنس حركة ما قبلها.

(٢٩٧) زيادة للسياق .

(٢٩٨) في المخطوط (ما قبله) .إذ أصلهما : (قوَل ، وبَيَع) .

انظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٩٥/٣ ، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ٣٠٢/٢

(٢٩٩) وذلك لأن الإبدال إلى الهمزة جاء بعد دخول الجازم على الفعل المضارع ، كما أن الهمزة ساكنة ، وإبدالها من جنس ما قبلها قياسي .

(٣٠٠) وإنما امتنع النطق بالأصل ؛ لأن الإبدال جاء للتخفيف ، فلا يعود للثقل من جديد .

قال الرضي : " اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليست في غاية المتانة ؛ لأنهما قلبتا ألفاً للاستثقال ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خف ثقلهما ، وإن كانتا أيضاً متحركتين ... لكنهما قلبتا ألفاً ؛ لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكنَّ كثرة دوران حروف العلة ، وهما أثقلها جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة ، أي الألف ولا سيما مع تثاقلهما بالحركة ، وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً ، وذلك بانفتاح ما قبلهما لكون الفتحة مناسبة للألف..." انظر: شرح الشافية للرضي٩٥/٣ .

(٣٠١) في المخطوط (سبقيته).

قلت : لا يجب على المتكلم ذلك ، بل باعتباره عند الوضع كافٍ ، والله تعالى أعلم .

وهذا ما تيَّسر بمعونة المولى الكريم الرؤوف الرحيم مع العجز ، وقصر الباع ، وقلة الاطلاع ، وشغل البال بالقيام بمصالح العيال .

والحمد لله ربِّ العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم كُلما ذكره (٣٠٢) الذاكرون ، وكلما غفل عن ذكره (٣٠٣) الغافلون . وكتبه الفقير محمد ولد المؤلف غفر الله له بمنه . [٧/ أ]

(٣٠٢) في المخطوط (ذكر) وأرى الصواب ما أثبت .
(٣٠٣) في المخطوط (ذكرك) وأرى الصواب ما أثبت .

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأبيات الشعرية .
- فهرس الأعلام .
- فهرس المراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

م	نص الآية	رقم الآية	الصفحة
	سورة البقرة		
١	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾	٦٧	١٤١٦
	سورة آل عمران		
٢	﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ﴾	١٦٠	١٤١٦
	سورة الأنفال		
٣	﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾	٢٥	١٤٢٣
٤	﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾	٥٨	١٤٢١
	سورة إبراهيم		
٥	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا ﴾	٤٢	١٤٢٢
	سورة الأنبياء		
٦	﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾	٥٧	١٤٢١

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
حرف الباء			
إذا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا	مجهول	الطويل	١٤٢٣
حرف العين			
لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ	الأضبط بن قريع السعدي	المنسرح	١٤١٨
حرف الفاء			
مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبٍ أَبَداً ، وقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي	بنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي	الكامل	١٤٢٥
حرف اللام			
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارِكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كاهِلُهْ	ابن ميادة الرماح بن أبرد الذبياني	الطويل	١٣٩٢
حرف الميم			
يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخَاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا	أبو حيان الفقعسي	الرجز	١٤٢٥
حرف النون			
علا زيدُنا يوم التقى رأس زيدكم بأبيضَ ماضي الشَّفْرَتَيْنِ يمانِ	زيد بن مهلهل الطائي	الطويل	١٣٩٢

فهرس الأعلام

م	اسم العلم	الصفحة
١	أبو الإرشاد علي الأجهوري	١٤١١
٢	أبو عمرو بن العلاء	١٤١٦
٣	خالد الأزهري	١٤١٢
٤	رضي الدين الاستراباذي	١٤٠٣
٥	ابن السراج	١٤٠٨، ١٤٠٩ ، ١٤١٢
٦	سيبويه	١٤٠٨ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣
٧	عصام الدين الإسفراييني	١٣٨٤
٨	ابن عقيل	١٤٠٠
٩	الكسائي	١٤٠٥
١٠	اللقانى	١٤١١
١١	مالك بن أنس	١٤٠٦
١٢	ابن مالك (الناظم)	١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٩٦ ، ١٤٠٣، ١٤١٢ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨
١٣	ابن هشام	١٤١٢
١٤	يونس بن حبيب	١٤٠٥

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبى بكر الشرجي الزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .
- إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس تأليف / محمد بن محمد السنباوي المشهور بالأمير تحقيق د/ إبراهيم الحندود نشر في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج/١٥ ، ع/٢٥ شوال ١٤٢٣هـ.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى (منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات) تأليف العلامة الشيخ / أحمد بن محمد البنا حققه وقدم له الدكتور / شعبان محمد إسماعيل عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، صنعه / أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة الدكتور / رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة مطبعة المدنى الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الأزهية فى علم الحروف تأليف / على بن محمد النحوى الهروى تحقيق / عبد المعين الملوحى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- الأسئلة والأجوبة للشيخ الإمام / عبد المعطي المالكي مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٢٩٢ خصوصي ، ورقم ٢٣٠٩٩ عمومي .
- أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى عُنى بتحقيقه / محمد بهجة البيطار دار الأفاق العربية .

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق / غازي مختار طليمات ، عبدالإله نبهان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق الدكتور / زهير غازي زاهد علم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ط/ الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف / خير الدين الزركلى دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الخامسة ١٩٨٠م .
- أمالي ابن الشجرى (هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى) تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحى الناشر مكتبه الخانجى بالقاهرة مطبعة المدنى الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- الإملاء العربي نشأته وقواعده ومفرداته وتمريناته تأليف / أحمد قبش دار الرشد دمشق – بيروت ١٩٨٤م
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
- إنباه الرواة على أنباه النحاة تأليف / جمال الدين القفطي تحقيق /محمد أبوالفضل إبراهيم القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ . ١٩٥٥م.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف / كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن الأنبارى ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ومعه كتاب عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعة الخامسة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- الإيضاح فى شرح المفصل للشيخ / أبى عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوى تحقيق وتقديم الدكتور /موسى بناى العليلى الجمهورية العراقية (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية) إحياء التراث الإسلامى .
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني حققه وعلق عليه د/ عبدالحميد هنداوي مؤسسة المختار ط/ الثانية ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان
- أيّ المشددة في القرآن الكريم واستعمالاتها وأحكامها النحوية تأليف الدكتور/ جابر السيد مبارك الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٩٩م .
- باب الهجاء لابن الدهان حققه / فائز فارس مؤسسة الرسالة دار الأمل ط/أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ /عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ/ علي محمد معوض ، وشارك في تحقيقه الدكتور/ زكريا عبد المجيد النوني ، والدكتور/ أحمد النجولي الجمل ، قرظه الدكتور/عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٣م .
- البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير تحقيق د/ فتحي أحمد عليّ الدين منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ط/ أولى ١٤٢٠هـ
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة تصنيف / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي حققه / محمد المصري منشورات مركز المخطوطات والتراث الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .
- التذييل والتكميل لأبي حيان حققه د/ حسن هنداوي دار القلم دمشق ط/ ١ ١٤١٩هـ -١٩٩٨م
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرون دار السلام ط / ١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي شرح وتحقيق د/عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- جامع الشروح والحواشي تأليف / عبد الله محمد الحبشي المجمع الثقافي أبو ظبي ١٤٢٥هـ _ ٢٠٠٤م
- الجنى الداني في حروف المعاني صنعه/الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ،والأستاذ /محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي ، شرح وتحقيق الدكتور / حامد أحمد نيل ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م ، توزيع مكتبة النهضة المصرية .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني تحقيق / طه عبد الرؤف سعد المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى تأليف / يس بن زين الدين الحمصي الشافعي شركة ومطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م .
- حاشية يس العليمي الحمصي على التصريح دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ . ١٩٦٧م
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف /عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح /عبد السلام مجمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني ،الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ -١٩٩٦ م .
- الخصائص صنعه/ أبي الفتح عثمان بن جني بتحقيق / محمد على النجار المكتبة العلمية .
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي المطبعة الوهبية ١٢٨٤هـ
- الدُرّة السَّنيَّة على حلّ ألفاظ الشيخ خالد والآجرّومية لأبي حامد عبدالمعطي المالكي الأزهري الوفائي من أول الكتاب إلى آخر باب الإعراب دراسة وتحقيق رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير) من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة للباحث / صالح بن مطلق القرشي المالكي ، إشراف فضيلة الدكتور / ناجي بن محمدو بن عبد الجليل عام ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ
- الدُرّة السَّنيَّة على حلّ ألفاظ الشيخ خالد والآجرّومية لأبي حامد عبدالمعطي المالكي الأزهري الوفائي من بِدايةِ بابِ الأَفْعالِ إلَى نِهَايةِ بَابِ الْعَوامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلى المبْتَدأ والخَبَر دراسة وتحقيق رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير) من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة للباحث / ماجد بن سالم

بن مُفْرِج الحجيلي إشراف فضيلة الدكتور / ناجي بن محمدو بن عبد الجليل عام ١٤٣٢-١٤٣٣هـ

- الدُرّة السَّنيَّة على حلّ ألفاظ الشيخ خالد والآجرّومية لأبي حامد عبدالمعطي المالكي الأزهري الوفائي من بداية باب النعت إلى نهاية الكتاب دراسة وتحقيق رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير) من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة إعداد الطالب / حسين بن يحيى بن علي الحكمي إشراف فضيلة الدكتور / ناجي بن محمدو بن عبد الجليل عام عام ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأحمد بن حجر العسقلاني دائرة المعارف العثمانية .
- رسالة في (أيّ) المشددة للشيخ / عثمان النجدي الحنبلي تحقيق الدكتور / عبد الفتاح الحموز دار عمار الأردن – دار الفيحاء الأردن ط/أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- رسالة في الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس للشيخ / يحيي المغربي ، تحقيق د/ عبد الفتاح الحموز منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد /٣٤ ، السنة الثانية عشرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- سير أعلام النبلاء للذهبي أشرف على تحقيقه / شعيب الأرنؤوط ، ومحمد نعيم العرقسوسي مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٩هـ
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي حققه ، وعلق عليه عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط دار ابن كثير دمشق . بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك المسمى بـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثالثة .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك حققه ، وشرح شواهده ، ووثق آراءه ، وعرف بالنحاة ، ووضع فهارسه الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد الناشر المكتبة الأزهرية للتراث .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجبل – بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسمى بـ (إتحاف ذوي الاستحاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق) لمحمد بن أحمد بن غازي المكناسي دراسة وتحقيق د / حسين بركات مكتبة الرشد بالرياض ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- شرح ألفية ابن معط للموصلي تحقيق ودرسة د/ علي الشوملي الناشر مكتبة الخريجي ط/ ١٤٠٥ – ١٩٨٥م
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور /عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار إشراف د/ إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح الحدود النحوية للإمام جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي دراسة وتحقيق د/ صالح بن حسين العايد مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤١١هـ - ١٩٩٠م

- شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس منشورات مؤسسة الصادق تهران خيابان خسرو١٣٩٨هـ -١٩٧٨م .
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها الأساتذه/ محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ،ومحمد محيى الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف /محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا – بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح العصام على متن السمرقندية في علم البيان علق عليه وقدم له / محمد صالح بن أحمد الغرسي ٠
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلى دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور/على الشوملى دار الكندى للنشر والتوزيع دار الأمل الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- شرح كافية ابن الحاجب المسمي بـ (الفوائد الضيائية) لنور الدين عبد الرحمن الجامي دراسة وتحقيق الدكتور / أسامة طه الرفاعي دار الأفاق العربية طبعة ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك حققه وقدم له الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدى مطبوعات جامعة أم القرى .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط/ أولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م
- شرح لمحة أبي حيان للفاضل البرماوي تحقيق د/ عبد الوكيل حسان الوكيل ط/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري تحقيق / هادي نهر دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع – الأردن عمان
- شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي القاهرة .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تأليف / صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب دراسة وتحقيق د/جمال عبد العاطي مخيمر الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز ط/١ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك تحقيق د/ فاطمة الراجحي جامعة الكويت ١٩٩٣م
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش تحقيق د/ فخر الدين قباوة المكتبة العربية بحلب ط/ أولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م
- الصاحبي لابن فارس علق عليه ووضع حواشيه / أحمد حسن بسج منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ١٩٩٧م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تأليف / إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفور عطا دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- طبقات المفسرين أحمد بن محمد الأدنوي تحقيق / سليمان بن صالح الخزي الناشر مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ط/أولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- ظاهرة التعويض في العربية وما حُمل عليها من المسائل للدكتور / عبدالفتاح الحموز دار عمار للنشر والتوزيع – الأردن ط/ أولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي تحقيق د/ عبد الرحيم عبد الرحمن مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٩٨م
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك بهامش أوضح المسالك تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعة الخامسة ١٣٨٦هـ -١٩٦٧م .

- علم الجنس واسمه ، والجمع واسمه ، وجمع الجمع في ضوء دراسة الأساليب العربية د/ صلاح عبد العزيز نشر في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة ديسمبر ١٩٩٤م
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجذري عنى بنشره ج . برجستراسر دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر تأليف / محمد بن أبي الفتح البعلي تحقيق الدكتور/ ممدوح محمد خسارة مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م .
- الفعل المعرب ومواقعه في الأساليب الفصيحة دراسة تحليلية د/ على أحمد محمد زايد دار المنار ط/ أولى ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م
- فن الإملاء في العربية للدكتور / عبد الفتاح الحموز دار عمار للنشر والتوزيع الأردن ١٩٩٣م
- فن التشبيه د/ على الجندي مكتبة نهضة مصر ط/ أولى ١٩٥٢م
- فهرس المخطوطات المصورة في النحو والصرف واللغة والعروض في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بالمصورات الفيلمية إعداد الدكتور / علي حسين البواب الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧م.
- فهرس المكتبة الأزهرية (الجزء الرابع) مطبعة الأزهر ١٣٦٧ هـ . ١٩٤٨ م .
- قواعد الإملاء عبد السلام هارون مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٣م
- الكتاب لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح الشيخ / عبدالسلام هارون ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الأولى .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق الدكتور / عبد الإله نبهان ، غازي مختار طليمات دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان دار الفكر دمشق – سورية ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- لسان العرب لابن منظور دار صادر – بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٧م .

- مجالس العلماء لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى تحقيق / عبدالسلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .
- المجموع شرح المهذب للشيرازي للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي حققه ، وعلق عليه وأكمله بعد نقصانه / محمد نجيب المطيعي مكتب الإرشاد – جدة – المملكة العربية السعودية
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى مطبوع بحاشية يس على هذا الشرح ط/الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة .
- المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي تحقيق الدكتور / شريف عبد الكريم النجار دار عمار . الأردن الطبعة الأولى ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م
- مختار الصحاح للرازي مكتبة لبنان – بيروت ١٩٨٦م
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي شرحه وضبطه /محمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوي مكتبة دار التراث بالقاهرة ط/ الثالثة بدون تاريخ .
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل تحقيق وتعليق د/محمد كامل بركات مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق / ياسين محمد السواس ط/ الثانية دار المأمون للتراث .
- معانى القرآن للفراء بتحقيق/ أحمد يوسف نجاتى، محمد على النجار دار السرور .
- معانى القرآن وإعرابه للزجاج شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبى خرج أحاديثه الأستاذ / على جمال الدين محمد دار الحديث بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- معجم القراءات القرآنية د/ أحمد مختار عمر ، ود/ عبد العال سالم مكرم ط/الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

- المعجم الوسيط إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة مكتبة الشروق الدولية ط/ الرابعة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور / عبد اللطيف محمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت ١٤٢١هـ _ ٢٠٠٠م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي تحقيق / د عبد الرحمن العثيمين وآخرون معهد البحوث العلمية وإحياء التراث جامعة أم القرى ط/ ١ ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م
- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ١٩٨٢م سلسلة كتب التراث .
- المقتضب صنعه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضمية مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف المصرية ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م .
- المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ط/١ ١٣٩٢هـ_ ١٩٧٢م
- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية تأليف / لطف الله بن محمد بن الغياث تحقيق د/ عبد الرحمن شاهين الناشر مكتبة الشباب .
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ /محمد محي الدين عبد الحميد بهامش شرح ابن عقيل دار التراث الطبعة العشرون١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- منهج السالك في الكلام علي ألفية ابن مالك لأبي حيان النحوي الأندلسي أخرجه / محمد يعقوب تركستاني طبع بأمريكا سنة ١٩٤٧م
- نتائج الفكر في النحو لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا دار الإعتصام .
- النحو الوافي تأليف / عباس حسن دار المعارف بمصر .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبى البركات الأنباري قام بتحقيقه الدكتور/ إبراهيم السامرائ مكتبة المنار الأردن – الزرقاء الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- النون في اللغة العربية دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم د/ مصطفى زكي التوني حوليات كلية الآداب الحولية / ١٧ – الرسالة /١١٥ ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م
- النون وأحوالها في لغة العرب د/ صبحي عبد الحميد مطبعة الأمانة ط/ أولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وأثار المصنفين لمؤلفه / إسماعيل باشا البغدادي طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية في استانبول دار العلوم الحديثة بيروت . لبنان ١٩٨١ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تأليف / الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطي تحقيق / أحمد شمس الدين منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفدي تحقيق / أحمد الأناؤوط ، وتزكي مصطفى دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان ط/ أولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	١٣٤٣:١٣٤٥
القسم الأول : (الدراسة)	١٣٤٦:١٣٨١
أولاً : عبد المعطي المالكي الأزهري حياته وآثاره. ويشتمل على :	١٣٤٧:١٣٥٣
(التعريف بـه ، مولده ، ونشأته ، شيوخه ، تلامذتـه ، مؤلفاتـه ، مكانتـه العلمية ، وفاته) .	١٣٤٨:١٣٥٣
ثانياً : بين يدي الرسائل الثلاث . ويشتمل علي :	١٣٥٥:١٣٨١
أولاً : موضوعها .	١٣٥٥:١٣٦٢
ثانياً : توثيق نسبة الرسائل الثلاث إلى صاحبها ، ووصفها .	١٣٦٢:١٣٦٦
ثالثاً : الملامح التي تميزت بها الرسائل .	١٣٦٧
رابعاً : منهجه في الرسائل .	١٣٦٨:١٣٧١
خامساً : مصادره في الرسائل .	١٣٧٢، ١٣٧٣
سادساً : اختياراته واعتراضاته في رسائله .	١٣٧٣، ١٣٧٤
سابعاً : تعليلاته في رسائله الثلاث .	١٣٧٥، ١٣٧٦
ثامناً : منهجي في تحقيق الرسائل الثلاث .	١٣٧٧، ١٣٧٨
تاسعاً : صور من الرسائل المحققة .	١٣٧٩: ١٣٨١
القسم الثاني : النص المحقق .	١٣٨٢: ١٤٣٠
رسالة في الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس .	١٣٨٣: ١٣٩٤
رسالة في (أيٍّ) الموصولة .	١٣٩٥: ١٤٠٦
رسالة في تصريف الفعل المضارع .	١٤٠٧: ١٤٣٠
الفهارس الفنية . وتشتمل على :	١٤٣١
فهرس الآيات القرآنية .	١٤٣٢
فهرس الأبيات الشعرية .	١٤٣٣
فهرس الأعلام .	١٤٣٤
فهرس المصادر والمراجع .	١٤٣٥:١٤٤٧
فهرس الموضوعات .	١٤٤٨